جامعة مؤته
عماده الدراسات العليا

حسين باشا الطراونة
ودوره في الحركة الوطنية في الأردن
(1910-1951م)

نمر محمد خليل السليحات

رسالة
مقدمة إلى
عماده الدراسات العليا
استكمالا لمتطلبات الحصول على

درجـــة الماجستيـــر فـــي التاريـخ

جامعة مؤته 2004م

الفصل الأول

حسين الطراونة أضواء على حياته

1.1 المقدمـة:

يعد حسين باشا الطراونة نموذجاً للزعامات العشائرية المحليـة فـي الأردن والتي كان لها دور بارز في صنع أحداث هامة في تاريخ الأردن في النصف الأول من القرن العشرين، وتهدف هذه الدراسة إلى تـسليط الأضـواء والكـشف علـى المحطات الرئيسة في حياة حسين الطراونة والأدوار السياسية التي اضـطلع بهـا، وتقييم المرحلة التي عاشها بالنظر إلى الأثر الذي تركه والبصمات الواضحة التـي خلفها في شتى ميادين العمل السياسي, سواء أكانت على الصعيد الوطني أم الصعيد القومي. فما الذي حدا بحسـين الطراونة أن يقف موقفاً مضطرباً من ثورة الكـرك عام 1910م، وما هي الأسباب التي كانت وراء تريث حسين الطراونة في اسـتقبال قادة الثورة العربية الكبرى؟ وبيان موقفه من قدوم الأمير عبد الله إلى شرق الأردن, وموقفه كذلك من الإدارة البريطانية في شـرق الأردن، وإيضاح موقفه الصلب من المعاهدة الأردنية البريطانية والقانون الأساسي لعـام 1928م، وهـل كـان حـسين الطراونة مؤيداً لمشروع الوحدة العربية ؟ ولماذا هاجم بشراسة ظاهرة بيع الأراضي لليهود؟ كما وهاجم المؤتمرات المشتركة مع اليهود تحت شعار الشراكة الاقتصادية.
ولقد دفعتني عدة أسباب لدراسة هذه الشخصية أهمها:

إن حسين الطراونة له خصوصية في تاريخ الأردن الحديث، فهو أول شخص تجسدت فيه الإرادة الجماعية الحرة للشعب الأردني، عندما اختير زعيماً للمعارضة الأردنية ورئيساً لحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني، ونتساءل هنا عـن

أسباب إسناد الرئاسة له في فترة يغلب على معظم مراحلها التوترات والمشاكل السياسية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي؟ وهل كان حسين الطراونة جديراً بأن يتولى هذا المنصب في تلك الفترة الحرجة من تاريخ الأردن الحديث.

وقد اخترت عام 1910م ليكون بداية الدراسة وهي المشاركة الفعلية لحسين الطراونة في أحداث ثورة الكرك عام 1910م وتنتهي الدراسة عام 1951م عندما انتقل حسين الطراونة إلى رحمة الله .

تستمد هذه الدراسة أهميتها من قلة الكتابات التي تعطي هذه الشخصية حقها في البحث والدراسة، فهناك مذكرات حسين الطراونة التي لم تنشر بعد، وبالرغم من أن حسين الطراونة عاصر الأحداث التي استجدت على الساحة الأردنية منذ تأسيس إمارة شرق الأردن حتى عقد الخمسينيات وشارك في معظم مجرياتها، إلاّ أن مذكراته اقتصرت الحديث عن أوضاع شرق الأردن في أواخر العهد العثماني ولم يأت من قريب أو بعيد على الأحداث الهامة التي شهدها الأردن منذ عام (1928-1951م)، وهناك أيضاً أوراق حسين الطراونة التي تناولت الحديث عن أوضاع الأردن قبيل تأسيس الإمارة، والتي نشر بعضاً منها الدكتور محمد خريسات في ملحق كتابه " الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية " .

قسم الباحث رسالته إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وتطرق **الفصل الأول** إلى الحديث عن نسب الطراونة ومولده وثقافته ودوره في المجالس التمثيلية في العهد العثماني، وحياته الاجتماعية وصفاته وملامح شخصيته ووفاته.

أما **الفصل الثاني** فتناول الحديث عن دور حسين الطراونة في الأحداث السياسية من عام (1910-1921م) وبين موقف حسين الطراونة من ثورة الكرك ورئاسته لبلدية الكرك، وموقفه من الثورة العربية الكبرى ودوره في العهد الفيصلي وحكومة الكرك المحلية.

وبحث **الفصل الثالث** في موقف حسين الطراونة من الأوضاع السياسية والأحزاب حتى عام 1927م، وأوضح في البداية موقفه من قدوم الأمير عبدالله وموقفه كذلك من الثورات المحلية كثورة كليب الشريده وثورة سلطان العدوان، ودوره في حزب الاستقلال العربي وحزب الشعب الأردني.

وفي **الفصل الرابع** تناول الباحث معارضة حسين الطراونة، وتناول في البداية معارضته من خلال المؤتمرات الوطنية، ثم بين موقف حسين الطراونة من المؤتمر الاقتصادي ومؤتمر الشعب العام عام 1933 ثم ركّز على معارضة حسين الطراونة داخل وخارج المجالس التشريعية من عام (1931-1947) وانتهت الرسالة بخاتمة تضمنت أبرز ما توصل إليه الباحث من استنتاجات في دراسته وأرفق بها مجموعة من الملاحق.

واعتمدت هذه الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والمراجع الثانوية على النحو الآتي:

1. الوثائق العربية المنشورة ومنها الوثائق الأردنية، مجلس الأمة الأردني (1921- 1984) والكتاب الأسود في القضية الأردنية العربية، وغيرها من الوثائق المثبتة في نهاية الرسالة.
2. المذكرات الشخصية، فقد شكلت جزءاً رئيساً من مصادر الدراسة وزودت الرسالة بمعلومات قيمة، وتكمن أهميتها في معاصرة أصحابها للأحداث ووقوفهم على مجرياتها، ومع ذلك استخدم الباحث تلك المذكرات بحذر، لأنها تعبر عن وجهات نظر كتّابها وميولهم السياسية والشخصية ومن أهم هذه المذكرات:

أ) مذكرات وأوراق حسين الطراونة، والتي أمدت الباحث ببعض المعلومات القيمة في فترة الدراسة وخصوصاً في الفترة الواقعة ما بين عامي (1910-1920م).

ب) مذكرات عوده القسوس: وتحتوي على معلومات مفصلة، كون كاتبها شاهد عيان ومشاركاً رئيساً في الأحداث، وتضمنت معلومات عن نشأته والأحداث التي شارك فيها مثل ثورة الكرك والثورة العربية الكبرى وعن قدوم الأمير عبد الله وعن تأسيس الإمارة الأردنية، حيث أمدت الباحث بمعلومات مهمة عن موقف حسين الطراونة من هذه الأحداث.

ج) أوراق علي خلقي الشرايري وأوراق عارف العـارف وأوراق محمـد صبحي أبو غنيمة وأوراق متري الزريقات التي رفدت الدراسة بكّم جيد من المعلومات .

3. وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة وهي:

-Records of Jordan(1919-1965) .
-Records of the Hashemite Dynasties .

وتعد من المصادر الأولية التي اعتمد عليها الباحث في هذه الدراسة, وتشمل تقارير وبرقيات المعتمد البريطاني في عمان بشأن التطورات فـي شـرقي الأردن وبيان العلاقات الأردنية – البريطانية وموقف الأحزاب الأردنية مـن المعاهدة والقانون الأساسي والنفوذ البريطاني فـي شـرقي الأردن وبيـان مخاطر الحركة الصهيونية لولوج شرقي الأردن وفلسطين.

4. ومن مصادر الدراسة أيضاً الصحف و الـدوريات العربيـة , فمـن أبـرز الصحف: الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن التي سـجلت بـشكل دقيـق تواريخ تأليف الحكومات، واشـتملت على أعضاء المجالس التشريعية، وكتب التكليف والرد عليها والبلاغات الحكومية والمعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الأردن والدول العربية والأجنبية، وتضمنت مناقشـات أعـضاء المجـالس التشريعية لبيانات الحكومة، وموقف الأعضاء من سياسات الحكومة الداخليـة والخارجية، ثم آراء وأقوال الأعضاء التي تعكس الموقف الشعبي الأردني من القضايا والمشاريع الوطنية والقومية، ومن الـصحف الأخـرى: فلـسـطين، الدفاع، الجامعة العربيـة، الكرمل، المقتبس، البـشـير، الجزيـرة، الـشرق العربي والعاصمة، إضافة إلى مجموعة من البحوث والدراسات المنشورة في المجلات مثل: مجلة الأفق، ومجلة رسالة الأردن.

5. الدراسات الحديثة؛ العربية والأجنبية، حيث اعتمدت الدراسة علـى مجموعـة متنوعة من الكتب العربية منها: كتاب منيب الماضي، سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشـرين، ومجموعة أخرى من كتب سـليمان الموسـى ومن الكتب العربية الأخرى: كتاب محمد خريسـات "الأردنيـون والقـضايا

الوطنية والقومية"، وعلي محافظة، "الفكر السياسي"، "وتاريخ الأردن المعاصر".

ومن الكتب الأجنبية كتاب: " Mary - Wilson "

King Abdullah, Britain and the making of Jordan .

وكتاب : "Vatikiotis"

Politics Military in Jordan Astudy of Arab legion (1921-1957)

6. المقابلات الشخصية: أجرى الباحث ثلاث مقابلات شخصية مع كل من: السيد عبد الوهاب حسين الطراونة، وعلي خاف الخطباء وحسين عبد الوهاب الطراونة، ولجأ الباحث إلى هذه المقابلات لسد النقص في بعض الموضوعات التي طرحها في هذه الرسالة .

إضافة إلى هذا اعتمدت الدراسة على مجموعة من الندوات و الكتب الأجنبية المترجمة إلى اللغة العربية والرسائل الجامعية التي يجدها القارئ مثبتة في قائمة المصادر والمراجع في نهاية الرسالة .

وبالرغم من تنوع المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة، فإن هنالك بعض الصعوبات التي واجهت الباحث، أبرزها عدم توافر المادة العلمية المتعلقة بهذه الشخصية، وعدم الاستفادة من الوثائق الأردنية الرسمية ومحاضر الجلسات السرية للمجالس التشريعية لرفض المسؤولين السماح للباحث بالإطلاع عليها .

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في الوصول إلى الهدف الذي من أجله تم وضع هذه الدراسة، وهو رفد المكتبة الأردنية بدراسة جديدة عن تاريخ الأردن الحديث، وألتمس العذر إن كانت هنالك أخطاء، فما أنا إلا طالب علم بذل ما في وسعه، ولله وحده الكمال، وله الحمد والشكر.

2.1 نسبه:

هو حسين بن محمد بن جبريل بن جبر بن جبرائيل بن حمد بن جابر الجفاني ابن عبيد بن حسين بن محمد بن حسن البطيحي الحجازي من بني نعـيم[1]، وفـي بعض الروايات ما يشير إلى اتصال هذا النـسب بـولّي الله الـشيخ عبـد القـادر

الجيلاني[2] (1078-1166م) مؤسس الطريقة القادرية[3].

فالطراونة يرجعون في نسبهم إلى فرع من عشائر بني نعيم فـصلت عنهـا حين نزوح تلك العشائر من نجد[4]، حيث قدمت هذه العشيرة إلى منطقة الكرك منذ مائتين وخمسين سنه من جهات وادي موسى وخيمت في وادي الحسا على مقربـة من الكرك وسميت بهذا الاسم لأن رئيسها كان يدعى الطرو[5].

بينما يشير الطراونة في مذكراته إلى هذا بقوله: "سميت بهذا الاسم نسبه إلى المكان الذي سكنه جابر الجفاني وهو عراق الطروخارج قرية خنـزيره، الواقعـة إلى الجنوب الغربي من الكرك، ولهذا لقب بالطرو ومع مرور الزمن غلبت علـيهم تسميه الطراونة[6].

3.1 مولده ونشأته:

---

(1) الطراونه، مذكرات حسين باشا الطراونه، وهي مذكرات غير منشورة ومحفوظة لـدى ولده عبدالوهاب، ورقة 6، (سيشار إليه فيما بعد الطراونة، مذكراته)؛ سـجل محكمـة الكرك الشرعية (1) حجج عامة، 8 شعبان 1330هـ/1912م، ص17؛ سجل محكمة الكرك الشرعية (1) حجج عامة، 22 جمادى الأولى 1331هـ/1913م، ص40.

(2) الطراونه، مذكرات، ورقة 2.

(3) لمزيد من المعرفة عن عبد القادر الجيلاني. انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، (دار العلم للملايين: بيروت،1995 م)، ص47.

(4) خير الدين الزركلي، عامان في عمان، مذكرات عامين في عاصـمه شـرق الأردن، (المطبعه العربيه: مصر،1925 م)، ص85، (سيشار إليه فيما بعد، الزركلي، عامان).

(5) المصدر نفسه، ص85.

(6) الطراونه، مذكراته، ورقة 3.

لقـد تـضاربت الروايـات التاريخيـة حـول ولادة حـسين الطراونـة، فبعضها ذكرت أنه ولد عام 1870م[1]، وبعـضها الآخـر ذكـر أنـه ولـد عـام 1875م[2]، في حين يذكر حسين الطراونة أنه كان عمره عند تأسيس لـواء الكـرك سنة 1893م ثمان عشرة سنة، وهذا يتطابق مع ما جاء في الوثائق التـي تؤكـد أن مولده كان في سنة 1875م [3]، وكان مولده في قرية ام زباير (الخالدية حالياً) الواقعة إلى الجنوب الشرقي من الكرك[4]، حيث نشأ وترعرع في تلك القرية بين مـزارع القمح وسهول المراعي والبراري، وبالرغم من قساوة الحياة البدوية حيناً والفلاحيـة حيناً آخر، إلاّ أن حياته العائلية كانت مليئة بالمحبة والتعاطف[5].

كان والده الشيخ محمد بن جبريل رجلاً كبيراً في قومه، وقاضياً واسع النفوذ وشيخاً لمشايخ عشائر الطراونة، في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر[6]، حيـث منحته الدولة العثمانية راتباً شهرياً كباقي شيوخ العشائر، يتقاضاها من خزينة الدولة

---

(1) انظر : محمد سالم الطراونه، تاريخ منطقه البلقاء ومعان ولكـرك (1864-1918 م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف محمد عدنان البخيت، (منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1990 م)، ص174، (سيشار إليه فيما بعد الطراونة، تاريخ منطقـة البلقـاء)؛ محمد جميل المدني، جواهر التاريخ، شخصيات أردنية وفلسطينية شيوخ ووجهاء القبائل والعشائر الأردنيه والفلسطينية، ج1، (د.م:د.ن،2000 –2001 م)، ص347، (سيـشار إليه فيما بعد، المدني، جواهر التاريخ).

(2) انظر: يوسف الحباشنه، ندوه بعنوان (الشـيخ حسين باشا الطراونه)، الكرك، الملتقى الثقافي، بتاريخ2000/2/15م، ص3، (سيشار إليه فيما بعد، الحباشنة، الشيخ حـسين)؛ مقابله مع عبد الوهاب حسين الطراونه، جبل عمان بتاريخ2000/5/19م .

(3) انظر : مجلة رسالة الاردن، (عمـان)،ع (2068)، 17 /1951/10م، ص4؛ جريـده صوت الشعب، (عمان)، ع(888)، 29 /1951/7م، ص 5 .

(4) حسن عبد القادر وآخرون، اسماء المواقع الجغرافية في الأردن وفلسطين، (منشورات اللجنة الأردنية للتعريب والنشر : عمان، 1973 م)، ص7.

(5) مقابله مع عبد الوهاب الطراونه، بتاريخ 2000/5/19م.

(6) سجلات محكمة الكرك الشرعية، (3)، سجل ضبط الحجج الـشرعية، 3 ربيـع ثـاني 1341هـ/1922م، ص107.

العثمانية، وقد عين عضواً في مجلس لواء الكرك وكان صاحب ممتلكـات وأرض زراعية واسعة بالأضافة إلى قطيع كبير من الماشية[1]، أما حسين فكان يقوم مقـام والده أثناء غيابه في زعامة العشيرة وتولي شؤونها والإشراف عليها، الأمر الـذي دفع بوالده لأن يتنازل عن المشيخة له في أواخر أيامه حيث رأى فيه الذكاء وقـوة الشخصية ورجاحة العقل وحب الآخرين له[2]، وفي عام 1893م، توفي والـده فـي قصبة الكرك، حيث انحصرت ورثته في أبنائه وهم حسين وحسن وسالم وذياب[3].

وقد ذكرت إحدى حجج محكمة الكرك الشرعية المؤرخة بتاريخ 4 جمـادى الأولى 1342هـ 12 كانون أول 1923 إلى حصر تركة المتوفى محمد بن جبريـل الطراونة، فذكرت الحجة: "بتاريخ 12 كانون أول 1923م تودع لمحكمـة شـرعية مقاطعة الكرك علم محضر معطى من مختار وهيئة اختيارية عشيرة الطروانة بناء أمر على حاشية كاتب السر المؤرخة في 11 كانون أول سنة 1923م التي يطلب فيها حصر إرث المتوفى محمد بن جبريل الطراونة المسلم العربي من أهـالي الكـرك فعليه وبناء على المضبطة الواردة من المختار وهيئة اختيارية عـشيرة الطراونـة المؤرخة في 11 كانون أول 1923م المعطاه من المختار سالم بن محمـد الطراونـة والأعضاء سليمان بن عبدالله الطراونة ومحمود بن حمد الطراونة والمحفوظة فـي قلم هذه الشرعية وإخبار كل واحد من الرجلين العاقلين البـالغين سـليمان وأحمـد والشيخ حطاب السعود أخباراً وافياً شرعياً على طريق الشهادة تحقق لدينا أن محمد بن جبريل الطراونة توفى منذ ثلاثين سنة وانحصر إرثه الشرعي بالأولاد البـالغين العاقلين: حسين وحسن وسالم وذياب فقط[4]، ولا يوجـد وارث ومـستحق لتركتـه خلافهم وبعد قيد العلم وخبر المضبطة المذكورة واستيفاء الخرج القانوني عن هـذه

---

(1) الطراونه، مذكراته، ورقة 1.

(2) مقابلة مع الحاج علي خاف الخطباء، صويلح،2000/11/29م.

(3) سجلات محكمة الكرك الشرعية، (4)، قيد الأمانـات، حجـج عامـة، 4 جمـادى الأول 1342هـ/ 12 كانون أول 1923م، ص41.

(4) أولاد محمد بن جبريل الطراونة خمسة، وهم: حسين وحسن وسـالم وذيـاب وكـريم، ونلحظ أن تركته اقتصرت على أربع باستثناء كريم.

المعاملة صار التنظيم حصر إرث المتوفى على الصورة الآنفة الذكر وإعادة المعاملة لمأمور التسجيل المحترم تحريراً في 14 جمادى الأولى سنة (1342هـ/12 كانون الأول 1923م) [1].

4.1 ثقافته:

تلقى الطراونة تعليمه الابتدائي في كتاتيب الكرك، حيث تعلم القراءة والكتابة ومبادىء الحساب والقرآن الكريم على يد الشيخ محمد القصراوي[2].

وتزداد شهرة الكتاب بشهرة الشيخ وقدرته على تخريج طلاب حاذقين في القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم مما يدفع بالأهالي لإرسال أبنائهم إليه[3].

وقد جرت العادة أنه عندما يتقن الطالب هذه الأمور؛ يجري احتفال بهذه المناسبة بحضور الشيخ والتلاميذ ومجموعة من الأهالي ويقوم ولي أمر الطالب بتوزيع الهدايا وإعداد الولائم ويلبس الفتى أبهى حلّة، ويكون نصيب الشيخ من هذه الهدايا نصيب الأسد وربما يكرم ذوو التلميذ الشيخ بدفع مبلغ من المال لقاء تعليمه لابنهم[4]، فيصف الطراونه في مذكراته كتّاب شيخه القصراوي بقوله: "وما كان في البلاد أرقى من مكتب الشيخ القصراوي"[5].

---

(1) سجل محكمة الكرك الشرعية (4)، قيد الأمانات، حجج عامة، 4 جمادى الأولى 1342هـ/12 كانون أول 1923م، ص 41.

(2) محمد القصراوي: من أصل خليلي عمل بالتدريس في قصبة الكرك وتوفي فيها سنة 1328هـ /1910م وقبره موجود بالقرب من مقام النبي نوح عليه السلام في الجهة الغربية من قصبة الكرك، انظر : الطراونه، مذكراته، ورقة1؛ الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص493.

(3) المرجع نفسه، ص493.

(4) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص493.

(5) الطراونه، مذكراته، ورقة 1.

ثم تابع حسين الطراونة دراسته في مكتب أبناء العشائر في دمشق، حيث أتقن اللغة التركية هناك، ولكنه لم يكمل دراسته، فعاد إلى الكرك ليتابع شـؤون أسـرته ومصالحها من حيث الإشراف على الزراعة وممارسة التجارة أحياناً أخرى [1].

وتبين لنا من مطالعتنا لسجلات المحاكم الشرعية عن اهتمام حسين الطراونة بشراء الكتب واقتنائها في مكتبته الخاصة، علماً بأن أسعار الكتب كانت غالية الثمن وقد وردت عدة حجج لسنه 1329هـ/1911م،كان موضوعها بيع الكتب وشراؤها[2]. وتشير السجلات الشرعية إلى عدد من الأفراد ممن كانوا يتعـاملون ببيـع الكتـب وشرائها وعلى رأسهم حسين الطراونه، وعلي بن سليمان الصرايره، وغيـرهم[3]. كما زودتنا سجلات محكمة الكرك الشرعية بعناوين بعض الكتب وأسعارها وهي : فتاوي على أفندي وثمنه خمسة وعشرون قرشاً[4]، وترجيح البينات وثمنه عـشرون قرشاً[5]، وفتح الرحمن الرحيم وثمنه عشرون قرشاً[6]، وحرص الطراونه منذ نعومة أظفاره على شهود مجالس القضاء البدوي حتى أصبح قاضياً، ودأب على حـضور المجالس العامة التي ترد إليها أخبار الغزو والفرسان والمشاهير في الـصحارى، شرق وشمال وجنوب وغرب الكرك، كما كان يؤم المجالس الرسميه للدولة التركية، فيلّم بالسلوكيات الرسمية ولغة الدوائر ويلتقط أخبار العالم، حتى حصل على ثقافـة واسعة أخذ يزاحم بها أقرانه في مجالس قومه في الكرك مما دفع به إلـى مقدمـة المتحدثين في تلك المجالس[7].

---

(1) الحباشنه، الشيخ حسين، ص3.

(2) سجل شرعي الكرك، (4)، حجج عامة، 9 آذار 1333هـ/1915م، ص7-8.

(3) سجل شرعي الكرك، (4)، حجج عامة، 8 شعبان 1330هـ/1912م، ص17.

(4) سجل شرعي الكرك، (4)، حجج عامة، 8 شعبان 1330هـ/1912م، ص17.

(5) محمد اديب تقي الدين الحصني، منتخبات التواريخ لدمـشق، تقـديم كمـال سـليمان الصليبي، ج2، (منشورات دار الآفاق الجديدة :بيروت، 1979م)، ص769، (وسيـشار إليه فيما بعد، الحصني، منتخبات التواريخ).

(6) سجل شرعي الكرك، (4)، حجج عامة، 7/أذار/1333هـ/1915م، ص7..

(7) الحباشنه، الشيخ حسين، ص3-4.

وبدأ الطراونه يتحمل المسؤوليه في العهد العثماني، حيث أوكلت إليه الحكومة عدد من المناصب الإداريه منها: تعيينه عضواً لمحكمة بداية الكرك عام 1902م[1]، وعضواً في لجنة المنهوبات التى شكلتها الحكومة التركية على أثر ثورة الكرك عام 1910م[2]، كما وعين عضواً عن لواء الكرك في مجلس الولاية العمومي عن المسلمين عام 1911م[3]، ومفتشاً للمعارف عن المدارس الإبتدائية في الكرك عام 1912م[4]، ورئيساً لبادية الكرك في الفترة الواقعة ما بين عامي 1912م- 1913م[5]، وقلدته الدولة العثمانية عدة أوسمة رفيعة؛ وذلك تقديراً لجهوده وإخلاصه للدولة العثمانية ولشمائله الدينية المعروفة وخلع عليه لقب باشا[6].

5.1 تمثيل الطراونة في المجالس الإدارية في العهد العثماني:

أ. مجلس إدارة اللواء:

شهد لواء الكرك نوعاً من التمثيل الشعبي، وإشراك الأهالي في الإدارة من خلال مجلس إدارة اللواء الذي كان يضم في عضويته بعض الموظفين في الجهاز الإداري الرسمي برئاسة المتصرف وعضوية كل من: النائب الشرعي، والمفتي،

---

(1) القسوس، مذكرات عودة القسوس (1877-1943م)، (مركز الوثائق والمخطوطات الجامعه الاردنيه:عمان، د. ت)، ص52، (سيشار له فيما بعد، القسوس، مذكراته).

(2) القسوس، مذكراته، ص76.

(3) انظر، أوراق متري الزريقات، ورقة بعنوان (ورقة حياته والمناصب الاداريـة التي أوكلت إليه).

(4) احمد صدقي شقيرات، تاريخ الادارة العثمانية في شرق الاردن(1864-1918م)، (آلاء للطباعة والنشر: عمان، 1992م)، ص172، (سيشار إليه فيما بعد، شقيرات، تاريخ الإدارة).

(5) الطراونة، أوراقه، عنوان(كرك بلاديه رياسه)، بتاريخ 28 ربيع الاول سنه1330هـ /1912م.

(6) الطراونة، أوراقه ؛ الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص 174.

ومدير التحريرات، ومدير المال كأعضاء ثابتين (طبيعيين) [1]، وعدد من الاعضاء المنتخبين عن الأهالي نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من المسيحيين، وكانـت مدة عضوية المجلس سنتين، وكان يجري انتخاب بحق نصف الأعـضاء، ويجـوز انتخابهم لأكثر من مرة[2].

وتتمثل اختصاصاته في الإشراف على واردات اللواء ونفقاته وتدقيق ميزانيته وإقرارها، والنظر في المبيعات والمشتريات الحكومية، والإشراف على إدارة أموال الحكومة المنقولة وغير المنقولة والمحافظة عليها، والنظر في المبايعات والمزايدات والمقاولات العائدة للحكومة، وإنشاء الطرق بين الأقضية التابعة للواء[3].

وقد حاز حسين الطراونة على نصيب الأسد في عضوية مجلس إدارة لـواء الكرك بعد سنة 1910م، حيث كان عضواً من أصل أربعة أعضاء منتخبـين عـن الأهالي في مجلس إدارة اللواء، وهذا يعطي دلالة على ثقة أبناء اللواء بـه، وكـان تمثيل حسين الطراونة على النحو التالي:

1- أعضاء مجلس إدارة لواء الكرك المنتخبين سنة 1911-1912م[4]:

حسين أفندي الطراونة.

يوسف افندي المعايطة.

عودة افندي القسوس.

---

(1) سالنامة ولاية سورية سنة 1311-1312هـ/ 1883-1894م، ص212؛ سالنامة ولاية سورية سنة 1312-1313هـ/ 1894-1895م، ص224؛ سالنامة ولاية سورية سنة 1315هـ/1897م؛ ص216؛ سالنامة ولاية سورية سنة 1316هـ/ 1898م، ص224؛ سالنامة ولاية سورية سنة 1317هـ/1899م، ص224؛ سالنامة ولاية سورية سنة 1318هـ/1900م، ص224.

(2) محمد سالم الطراونة، الكرك عبر العصور: تاريخ الكـرك الحـديث 1516-1921م، (منشورات وزارة الثقافة، عمان، 2004م)، ص80 (سيشار إليه فيما بعد: الطراونـة، الكرك عبر العصور).

(3) الدستور، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة خليل أفندي الخـوري، م2، المطبعـة الادبية، بيروت، 1883م)، م1، ص414 (سيشار له فيما بعد الدستور).

(4) الطراونة، الكرك عبر العصور، ص83.

عيسى افندي الزيادين.

2- أعضاء مجلس إدارة لواء الكرك المنتخبين سنة 1913-1914م[1]:

حسين أفندي الطراونة.

يوسف افندي المعايطة.

يوسف أفندي الحجازين.

سلامة يعقوب أفندي الصناع .

3- أعضاء مجلس إدارة لواء الكرك المنتخبين سنة 1915-1916م[2]:

حسين أفندي الطراونة.

يوسف افندي المعايطة.

يوسف أفندي الحجازين.

عودة افندي القسوس.

4- أعضاء مجلس إدارة لواء الكرك المنتخبين سنة 1917-1918م[3]:

حسين أفندي الطراونة.

يوسف افندي المعايطة.

عودة أفندي القسوس.

عيسى أفندي الصناع.

ب. مجلس الولاية العمومي:

تضمن قانون الولايات العثماني سنة 1281هـ/ 1864م، تشكيل مجلس عمومي في مركز ولاية الشام بدمشق يتألف من أربعة أعضاء منتخبين مـن كـل لـواء، ويترأس اجتماعات المجلس الوالي أو من ينوب مكانه، ويجتمع أعضاؤه مـرة فـي السنة، ولا تزيد مدة اجتماعهم ومناقشاتهم على أربعين يوماً، ويتقاضـى الأعـضاء أجرة يومية مقدارها حوالي نصف ليرة عثمانية[4].

---

(1) المرجع نفسه، ص84.

(2) الطراونة، الكرك عبر العصور، ص84-85.

(3) المرجع نفسه، ص85.

(4) الدستور، م1، ص285-286؛ أوراق متري زريقات، الورقة الخاصة بحياته.

وتتمثل اختصاصات هذا المجلس بمناقشة فتح الطرق العامة والمعابر داخـل الولاية وتسويتها، وكذلك الطرق الموجودة في الأقضية والقـرى، وإنـشاء الأبنيـة العامة وصيانتها، ومناقشة وسائل تطوير الزراعة والصناعة والتجارة ونشر التعليم، والنظر في مطالب الأقضية والألوية، وغير ذلك من أمور تهم الولايـة، ووظيفـة المجلس استشارية فقط، إذ يرفع توصياته إلى الوالي (رئيس المجلس) الـذي يقـوم بإرسالها إلى مركز الحكومة في الأستانة لأخذ الموافقة عليها[1].

وقد ذكرت جريدة العصر الجديد التي كانت تصدر فـي دمـشق أن حـسين الطراونة ترشح لانتخابات مجلس الولاية العمومي التي جرت سـنة 1910، فنـال الأكثرية، إلا أنه جرى عبث في النتائج وتم اختيار اشخاص غير الذين فـازوا فـي الانتخابات وهذا ما أشارت إليه الجريدة السابقة في عددها 141 "كتب إلينا مراسـلنا من الكرك أنه قد اجتمع في مركز اللواء أعضاء الأقضية الثلاثة الطفيلـة والـسلط ومعان وأعضاء مجلس إدارة الكرك لانتخاب أعضاء المجلـس العمـومي، فنـال الأكثرية حسين أفندي الطراونة وخليل أفندي الشراري وعـودة أفنـدي القـسوس وبطرس أفندي الصناع ووردت عليه تهاني المهنئين، وبعد يومين أعلن للأهالي أنه قد عين أعضاء المجلس العمومي خليل أفندي الشراري وبطرس أفنـدي الـصناع ومحمود أفندي العوران ويوسف أفندي السكر، والاثنان الأخيران لم ينالا الأكثريـة، فدهش الأهلون لهذا العبث الذي جرى في الانتخابات، فهل يجوز للحكومة يا تـرى أن تفعل ما فعلته؟[2]"، وقد ذكرت جريدة العصر الجديد في عددها التالي (142) إلى استمرار احتجاج أهالي لواء الكرك على العبث الذي جرى فـي الانتخابـات وتـم اختيار اشخاص لم يحصلوا على الأكثرية المطلوبة وموالين لجمعية الاتحاد والترقي الحاكمة في استنبول، فذكرت الجريدة ما يلي: "ادرجنا في بعض الأعـداد الـسابقة شكوى من انتخاب المجلس العمومي في الكرك لمراسلنا هنـاك علـى أن سـكان الحاضرة {الكرك} غير راضين عن انتخاب هيئة المجلس العمـومي كـون بعـض

---

(1) الدستور، م1، ص386.

(2) جريدة العصر الجديد، الشام، 10 محرم 1328هـ/ 1910م، ص1.

المنتخبين لم يتوافر فيهم الشروط الكفاية ولا هم بالرجال الذين نرجو على أيديهم الإصلاح وبعضهم حكمت عليهم المحاكم النظامية واستوجب الجزاء أكثر من مرة"[1].

وقد عينت الدولة العثمانية كل من حسين أفندي الطراونة عن المسلمين، ومتري أفندي زريقات عن المسيحيين حيث لم تقم الدولة بإجراء انتخابات للمثالي مجالس الولاية العمومي في لواء الكرك لإنشغالها والأهالي بثورة الكرك. وقد شملت مطالب حسين الطراونة في المجلس جميع ولاية سورية حيث طالب بفتح الطرق في الولاية وإقامة المدارس وتخفيف وطأة الضرائب عن الأهالي والقضاء على المحسوبية والرشوة حيث كان يطلق عليه بالصحف الصادر في دمشق بالنائب الغيور" [2].

جـ. ترشح الطراونة لعضوية مجلس المبعوثان:

ينتخب أعضاء (مجلس المبعوثان) بنسبة عضو واحد لكل 50 ألف شخص من ذكور الدولة العثمانية، ولفترة أربع سنوات، ويعد المبعوث نائباً عن عموم العثمانيين وليس عن الدائرة التي انتخبته، ويشترط في عضو (مجلس المبعوثان) أن يكون من تبعية الدولة العثمانية، وأكمل الثلاثين من عمره، وعلى معرفة باللغة التركية، ومتمتعاً بحقوقه الشخصية والمدنية، وغير محكوم عليه بالإفلاس أو مشهوراً بسوء الأحوال[3]، وقد جرت الانتخابات لأختيار ممثل لواء الكرك سنة 1908م وفاز فيها توفيق بيك المجالي، أما في الانتخابات التي جرت لأختيار عضو لواء الكرك في (مجلس المبعوثان) سنة 1912 فقد ذكرت جريدة المقتبس الدمشقية أن عشرة أشخاص تنافسوا للفوز بعضوية مجلس المبعوثان وهم: توفيق المجالي، حسين الطراونة، عودة القسوس من اهالي الكرك، وجورجاس أفندي التحصيلدار في الكرك من دمشق، وجورجي أفندي عماش مأمور الدفتر الخاقاني من صيدا، ورفيق بك العابد من دمشق، وسليم بك الجزائري من دمشق وعبد الغني باشا العابد من دمشق،

---

(1) جريدة العصر الجديد، الشام، 11 محرم 1328هـ/ 1910م، ص2.

(2) الطراونة، الكرك عبر العصور ص89.

(3) المرجع نفسه، ص89.

ومحمد عطا الله الأيوبي من دمشق، وأحمد أفندي عبد المهدي من السلط، وكان من نتيجة الانتخابات فوز محمد عطا الله الأيوبي ويعزى سبب فوزه إلى انتمائه لجمعية الإتحاد والترقي العثمانية، ولم يحالف الحظ حسين الطراونة في هذه الانتخابات[1].

6.1 حياته الاجتماعية:

تزوج الطراونه من النساء أربعاً، وله من الولد ثلاثة أبناء : شوكت(تكنى به؛

ولكنه توفي أثناء حياة والده) وعبد الوهاب[*] وناجي[**] وله من البنات ستٍ وهـن: فاطمة وناجية وبدرية وفضية وبندر وحسنا، وسكن بادىء الأمر البيت الذى ابتنـاه والده في قصبة الكرك ثم ابتنى له بيتاً متواضعاً من الطين والقش هناك، وجعل من منزله منتدى يجتمع فيه رجالات شرق الأردن للتـداول فـي الـشؤون الـسياسية والاقتصادية التي تهم البلد[2].

---

(1) المقتبس، ع (936)، 1913/3/23م، ص2.

(*) عبد الوهاب حسين الطراونه(1926/ لا يزال على قيد الحياة) ولد في مدينه الكرك، تلقى تعليمه الابتدائي والاعدادي في الكرك كان شيخاً لعشائر الطراونه بعد وفاة والـده عـام 1951م كان عضواً بمجلس إدارة لواء الكرك عام 1950م وعضواً بمجلـس الأوقـاف وعضواً في اللجنة الإدارية للاتحاد التعاوني المركزي عام 1960م وقاضـياً عـشائرياً ونائباً لرئيس بلدية الكرك عام 1965م فاز بعضوية المجلس النيابي الأردني عن محافظة الكرك في دوراته: السادسة والسابعة والتاسعة والعاشرة (1967- 1978)أنظر : سـامي حجازي، موسوعة الشخصيات الأردنية، (منشورات الصحافة والطباعة والنشر: عمان، 1992م)، ص142.

(**) ناجي حسين الطراونه(1928/ لا يزال على قيد الحياة) ولد في الكرك وبها تلقى تعليمـه الابتدائي والثانوي ودرس الحقوق في دمشق وبعد حصوله على شهادة الحقوق الجامعيـة عاد إلى الأردن وعمل في سلك القضاء حتى آخر المراتب وصار وزيراً للعدل ومن ثـم رئيساً لمحكمة التمييز والعدل العليا، ورئيساً للمجلس القضائي وأخيراً اصبح عضواً فـي مجلس الاعيان. انظر: جريدة البلاد، (عمان)، ع (299)، 21 /1999/4م، ص12.

(2) مقابله مع عبد الوهاب حسين الطراونه، 2000/5/19م.

ويعد الطراونه أحد رجالات الرعيل الأول في شرق الأردن[1]، لابل وأكثرهم شهرة في تاريخ العمل الوطني، وقد تولى زعامة عشيرته وهو في ربيع العمـر[2] بعد وفاة والده محمد بن جبريل عام 1893م[3]، فكان شديد الولع بتمثيل القيم العربية الاصيلة، كاكرام الضيف والمحافظة على الجار، فعشق اقتناء الخيل العربية الأصيلة والاعتناء الزائد في تربيتها والمحافظة على أنسابها فهو مولع بركوبها[4].

وتشير أوراق الطراونه إلى تبادل الهدايا بين الأمير عبد الله وبينه، فقد بعث الأمير عبد الله بتاريخ 12 آذار 1936م رسالة تحمل هدية منه إلى الطراونـه جـاء فيها[5]:

"حضرة الوجيه الفاضل حسين باشا الطراونه حفظه الله:

تحية واحتراماً وبعد، فمرسل إلـيكم بالبريـد صنـدوقاً صـغيراً ضـمنه (القديمي) خنجراً تفضل بالأنعام به على نجلكم حضرة صاحب السمو الملكي مولاي المعظم إعراباً عن رضائه عنكم، فاغتنم هذه المناسبة لأهنئكم بهذا العطف الـسامي راجياً قبول فائق احترامي" .

عمان في 1936/3/12م رئيس الديوان العالي

وقدم الطراونه من جانبه هديـة أرسلها مع ابنه عبد الوهاب إلى الملك عبـد الله بتاريخ 11 آذار 1951م، وكتب له الملك عبد الله رسالة شكر عليها جـاء فيهـا: " لقد سررت بالفرس التى قدمها ولدنا عبد الوهاب وستكون إن شاء الله من الركائب

---

(1) محمد على الصويركي، نوابغ الاردن في العهد الإسلامي مع ملحق برجـالات عهـد الإمارة الأردنية (631-1946م)، (دار الاعمار للنشر والتوزيـع :عمـان، 1990م)، ص165-166، (وسيشار إليه فيما بعد، الصويركي، نوابغ الأردن).

(2) مقابلة مع عبد الوهاب حسين الطراونه،2000/5/19م.

(3) سجل محكمة الكرك الشرعية، (4)، قيد الأمانات، حجـج عامـة، جمـادى الأولـى 1342هـ/12 كانون أول 1923م، ص41.

(4) الارشمندريت بولس نعمـان سـلمان، خمـسه اعـوام فـي شـرقي الأردن (الأهليـة للنـشر والتوزيع:عمان، 1989م)، ص211؛ الحباشنه، الشيخ حسين، ص3.

(5) الطراونه، أوراقه.

الخاصة ... آمل أن أراكم بصحة تامة أما بعمان أو في زيارتي المقبلة إلى الكرك إن شاء الله ولكم طيب الدعاء منا"[1].

عمان، بتاريخ 1951/3/11م الملك عبدالله بن الحسين

كان الطراونه شيخاً لمشايخ عشائر الطراونه، حتى أشير إليه بالبنان، وغـدا زعيماً لتجمع عشائر الكركية (الشراقا)* بوثيقة موقعة مـن كـل شـيوخ عـشائر

---

(1) الطراونه، أوراقه.

(*) الشراقا: حلف يضم العشائر التالية: الطراونة، الـصرايرة، الـضمور، المبيـضين، الـصعوب، النوايسة، القطاونة، القضاة، أنظر: الطراونه، مذكراته، ص4؛ القسوس، مذكراتـه، ص5؛ بيتـر جوبسر، السياسة والتغيير في الكرك -الأردن، دراسة لبلده عربية صغيرة ومنطقتها، ترجمة خالد الكركي، مراجعة محمد عدنان البخيت، (منشورات الجامعة الأردنية: عمان، 1988م)، ص54.

الشراقا، ليكون لهم عليماً[*]، وخاصة مع أعدائهم التقليديين الحويطـات وزعـيمهم عوده أبو تايه، ثم زعيماً يفصل في قضايا ومشكلات السياسة المحلية، بين عـشائر الكرك[1].

عرف عن الطراونة حبه وانتماؤه للأردن وأهله وسعيه الدؤوب للدفاع عـن مصالح الوطن وقد حاز احترامه أبناء الكرك وتغنى الشعراء بفـضله لـيس مـن عشيرته فحسب بل من العشائر الأخرى كما فعل الشاعر محمد المعايطة[**].

ما يعبر عن الأعتراف بفضله وأنه ركن من أركـان الكـرك[2]، علـى أن الطراونة لم يبق محصوراً في الكرك، بل سعى جاهداً للتوصل مع رجالات الأردن لإرساء قواعد العمل الوطني وتكللت جهوده مع أقرانه من الزعامات الأردنية فـي مناطق شرق الأردن كافة وتوج هذا الجهد بعقـد المـؤتمر الـوطني الأول فـي 1928/7/25م في مقهى حمدان بالعاصمة عمان[3].

ونظراً لمواقفه الوطنية وحماسه المعهود وقع عليه الاختيار ليكـون رئيـساً للجنة التنفيذية لهذا المؤتمر الذي يمثل أول تشكيل سياسي ينـضوي تحتـه أبنـاء

(*) العليم: من يسند له مهمة البت في القضايا نيابة عن جميع العشائر الموقعة على وثيقـة التوكيل، فيكون هو بذلك صاحب العلم.

(1) الطراونه، أوراقه؛ الحباشنه، الشيخ حسين، ص4.

(**) واذكر لشيخا كاملا ما شاء الله   حراً سميدع شاع ذكره وبانـي

عف وحماس منزه عن الزلـة   من طلعته ما قالوا خانـــي

يا حسين حاوي المزيا كلـه   يلي بروحك بايع بخسرانـي

الترك عرفوا خاطرك عاكلـة   جاك التشكر فوقه نيشانـــي

(2) انظر : الطراونه، أوراقـه.

(3) مهند احمد المبيضين، حسين باشا الطراونه ... شيء من السيره ...وقضايا الـوطن) (ادب السيرة والمذكرات)، المفرق، ملتقى جامعة آل البيت الثاني، 1998/12/11م، ص1. (سيشار إليه فيما بعد المبيضين، حسين باشا).

الأردن[1].

وخلال عامي 1934-1935م سادت البلاد حالة تراجع وانحسار سياسي جراء الانقسام الكبير الذي أصاب مؤسسة الحركة الوطنية، من جراء الملاحقـة والقمـع والاعتقال والنفي الذي سلطته الحكومات القائمة ضد قـادة ووجـوه المعـارضة السياسية، مستعينة بالقوانين الاستثنائية[2]، وعلى سبيل المثال فإن الاعتقـال طـال الطراونه في أوائل شهر أيلول عام 1934م، ولم يفـرج عنـه إلاّ بعـد أن أمـضى محكوميته في السجن لمده شهر[3].

كان لهذا الاعتقال صدى كبير ليس في شرق الأردن فحسب، بل في أنحـاء سوريا ؛ حيث عقدت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني في أيلول عام 1934م اجتماعاً في الكرك استنكرت فيه اعتقال الطراونه[4]، كما ووزع مكتب الكتلة الوطنيـة فـي دمشق بياناً احتج فيه على اعتقال الطراونة[5].

وفي 1934/9/20م، بعث الطراونة برسالة، يـشكر فيهـا الـوطنيين الـذين استنكروا اعتقاله جاء فيها: "وإني لأشكر كافة الكتل الوطنية فـي الـبلاد العربيـة جمعاء لما قامت به من إرسال برقيات وكتب استنكار واحتجاج علـى اعتقـالي لا سيما في مثل هذه الظروف التي كنت أود أن لا يقع فيها مثل هذا الحادث . فلعلـي أتمكن من القيام بما يفرضه علي الواجب نحو الوطن من تضحية، ورفع صـوت .

---

(1) (سعيد المفتي يتذكر)، جريدة الدستور (عمان) ع (3081)، 1976/2/25م،ص2؛ علي محافظه، الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهـد الاماره (1916م-1946م)، ج1، (مركز الكتب الأردني :عمان،1990م)، ص87.

(2) هاني الحوراني، (مؤتمر الشعب الأردني العام1933/8/6-1934/10/8م)، مجـلة الأفـق، (عمان)، ع(16)، 19-1992/8/25م،ص49.

(3) انظر، جريدة فلـسطين، (يافـا)، ع (166-2739)، 1934/9/10م، ص4، ع(206-2778)، 1934/10/28م، ص7، ع (202-2775)، 1934/10/23م، ص5؛ جريـده الجزيـرة، (دمـشق)، ع(123)، 1934/12/2م،ص4 ؛ جريـدة البـشير(بيـروت)، ع (4789)، 31 / 10/ 1934م، ص4.

(4) انظر:جريده الدفاع، (يافا)، ع (119)، 1934/9/11م، ص4.

(5) جريدة فلسطين،ع (166_2739)، 1934/9/10م،ص4.

وإنني لأشكر الصحف التي استنكرت اعتقالي، ولا أنسى عطف صاحب السمو الأمير عبد الله الذي يقدر المخلصين من أبنائه الذين لا يألون جهداً في إتمام كل ما يرضيه لأن ما يرضيه يرضي الوطن انني أعلم إن التضحية ثمن كل شيء يريد المرء ان يصل إليه في الحياة وأعلم أيضاً أن المصلحة العامة ثمنها الوحيد التضحية، إن كثرت أو قلت، ومن العبث ان يصل المرء إلى شيء ما دون دفع ثمنه فالاضطهاد لا يوهن عزائم الرجال ولا يضعف ايمانهم فقضيتنا الحق، والحق أحق و أولى"[1].

7.1 صفاته وملامح شخصيته:

يمتاز الطراونه ببشرة بيضاء، وبجسم ممتلىء في غير سمنة، وهو مربوع القامة، ذو عينين زرقاوين، ذو هيبة، كريم وجواد[2]، ظهرت عليه نوازع التدين منذ وقت مبكر[3]، فقد اعتمر وحج في أواخر أيامه[4]، كان مولعاً بركوب الخيل، ملتصقاً التصاقاً حميماً بالأرض، فكان محباً للزراعة، فهو من أوائل الذين طالبوا بإدخال الوسائل الزراعية الحديثة إلى الكرك، إضافة إلى ذلك كان من أوائل الذين أدخلوا مطاحن الحبوب إلى الكرك، وله مطحنتا حبوب في قصبة الكرك[5] كان رجلاً بسيطاً ومتواضعاً، وقد لازمته هذه الصفة طيلة حياته، مما أضفى عليه احترام وتقدير الشعب الأردني برمته[6]، وذلك أن الطراونه كان يتمتع بشعبية كبيرة، ليس في الأردن فحسب بل في معظم أنحاء سوريا الكبرى، والدليل على ذلك اجتماعه

---

(1) جريده فلسطين، ع (177-2750)، 1934/9/23م، ص6؛ جريده الدفاع، ع(129)، 1934/9/23م، ص5.

(2) مقابله مع عبد الوهاب الطراونة، 2000/5/19م؛ مقابله مع الحاج علي خاف الخطباء، 2000/11/29م.

(3) جوبسر: السياسة والتغير، ص103؛ الحباشنه، الشيخ حسين، ص3.

(4) مقابله مع عبد الوهاب الطراونه، 2000/5/19م ؛ الحباشنه، الشيخ حسين، ص17.

(5) مقابله مع حسين عبد الوهاب الطراونه، الكرك، بتاريخ 2000/11/26م.

(6) المرجع نفسه.

وللعديد من المرات مع رجال العروبة أمثال الحاج أمين الحسيني وسلطان الاطرش[*]، وغيرهم[1]، كما أن بيته كان مفتوحاً للجميع لا بل ملاذاً للأحرار، يجتمع لديه الشعراء وينشدون بين يديه أشعار العشق للوطن ... يستمع لهم بوقار كبير، وكان الشعر في مجلسه أيضاً ينبع من بحور الرفض ومن قوافي البنادق، ولا يتوانى (حسين القومي) أيضاً من أن يحتضن زعماء الثورات السورية عندما ارتضوا الأردن ملاذاً لهم ... فذا سلطان باشا الأطرش يجلس في منزله ... يشكو له الحال ويخبره عن الشهداء، بالأسماء والوجوه والبطولات، ويخبره عن الدم السوري، وكيف يسيل،فيصمت الطراونة، وكأن صمتة انفجاراً ضخماً، فهو يعرف أن ما بين الكرك وجبل العرب لا يوجد مسافة أبداً[2]، وأيضاً استضافته للحاج أمين الحسيني إبان الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م) رغم الملاحقة البريطانية لكليهما[3].

وحرص مندوب جريدة صوت الشعب على مقابلة الشيخ حسين باشا الطراونة على أثر المؤتمر الوطني الذي تزعمه بتاريخ 1930/6/4م، فكان ما كتب: "حدثتني نفسي أن أزور عطوفة الرئيس الجليل، فخر العروبة حسين باشا الطراونة زعيم المعارضة في شرقي الأردن، مؤسس الكتلة الوطنية فيها لاستطلاع رأيه في حالة البلاد الراهنة، باسم جريدتي البلاغ المصرية وصوت الشعب اللتين أمثلهما،

(*) لمزيد من المعرفة عن امين الحسيني وسلطان الاطرش، انظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج3، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983م)، ص214-215؛ الموسوعة الفلسطينية، القسم العام _ الدراسات التاريخيه، م4،(بيروت:لبنان،1984م)، ص138 -142) .

(1) انظر: الرسائل المتبادله بين حسين الطراونه والحاج امين الحسيني، الطراونه، أوراقه؛ جريدة الجامعة العربية، (القدس)، ع(867)، 1932/7/18م، ص3 .

(2) جريدة الجامعة العربية، ع(867)،1932/7/18م، ص3؛ عبد الوهاب حسين الطراونة، "سبعون عاماً واذكرة خضراء "،جريدة الرأي، (عمان)، ع(9803)،1997/7/10،ص26.

(3) حسين عبدالوهاب الطراونة، ندوة بعنوان "الشيخ حسين الطراونة"، الكرك، الملتقى الثقافي، 2000/2/15م، ص5، (وسيشار إليه فيما بعد، حسين عبدالوهاب، الشيخ حسين).

فعلاً زرت الزعيم الجليل: "الباشا ذو شـخصية بارزة، وقور الهيئة، مربوع القامة، أبيض اللون يرتدي الأثواب العربية، ومن دهاقنة الـسياسة، ورجـالات العروبـة الملمين بأطوار القضية العربية، ومن الذين يخدمون بلادهم بالنفس والنفيس،وللباشا منزلة سامية في قلوب رجالات الجزيرة الإبرار ويأتمر بأمره ألوف الألوف مـن رجاله الذين يسيرون تحت لوائه"[1]. ويصف عبد الوهاب الطراونة والده بقول: "لقد كان مدرسة كبيرة وصاحب رؤية واضحة للحاضر والمـستقبل، وفكـره يـدل عليه، واسع المعرفة، كثير الأصدقاء،وله علاقات متميزة مع جميع زعمـاء الأردن الأوائل "[2].

ومن الصفات البارزة في شخصيته المرونة، ففي عام 1930م،دعـا زعمـاء المعارضة في الأردن إلى لقاء مع المؤيدين في وليمة ضخمة ذكرتهـا الـصحف، على شرف أمير البلاد، كانت كإصلاح بين المعارضة والمؤيدين[3]. ولكن عنـدما ذكرت حالة تدويل القدس، وبيع الأرضي لليهود، أكّد مبدأه على الفـور، وإن كـان الناس في بيته وعرينه[4].

وبالرغم من سـلاسة شخصيته، ولين جانبه وهدوء نمطه الحياتي، إلاّ أنـه كان في غاية الحدة والصلابة[5]، ففي عام 1931م، عندما قال رئيس الوزراء عبـد

---

(1) جريدة صوت الشعب، (بيت لحم)، ع(623)، 1930/6/4م، ص1-4.

(2) عبد الوهاب الطراونة، " حديث خاص عـن الماضـي والحاضـر "، جريـدة الميثـاق، عمان)،ع(1-12)،1985/7/20 م، ص28.

(3) جريدة الكرمل، (حيفا)، ع(1519)،1930/10/11م، ص5؛ جريدة الجامعـة العربيـة، ع(466) 1930/11/14م،ص2.

(4) انظر: جريدة الجامعة العربية، ع(1036)،1933/3/24م، ص5؛ جريـدة فلـسطين، ع(29)،1935/4/4م، ص5 ؛ الـدفاع، ع(288)،1935/4/4م، ص4؛ الحباشـنة، ص24.

(5) الحباشنة، الشيخ حسين، ص19.

الله السراج* لقاسم الهنداوي " أنتم جهلة أيها الأردنيون"، لم يصمت الطراونة رغـم أن القول لم يكن موجهاً له، بل قال لرئيس الوزراء بكل جرأة: "لقد خرجتم عن حد اللياقة في إسنادكم الجهل إلى بلاد أحسنت إليكم"، وهدده على العمل بسحب الثقـة بحكومتة إذا لم يسرع لسد عوز الفلاح، فاضطر رئيس الوزراء للاستجابة الفوريـة لمعرفته بقدرات الزعيم الوطني على التأثير حتى في الموالين للحكومة، وتقرر فـي النهاية تشكيل لجنة اقتصادية تنظر في الاقتراحات التي قدمها الطراونة والهنـداوي ووجوب صرف (25) ألف جنيه لتوزع في الحال على فقراء المزراعين[1].

وهو أيضاً على جانب من الخلق الرفيع لا يشنع ولا يفتري على خصمه، بل يخاصم بشرف، ويوالي بشرف، كما أنه واضح لا يلجأ للعموميات والتعمية، و لـم يكن يؤمن بهـدم البيت على من فيه، كما أنه عملي في معارضته، يطرح الفكـرة ويثابر بنفسه جرياً وراءها دون التوقف عند حدود التنظير والجدل[2].

8.1 وفاتـه:

ذكرت بعض الكتابات أنه تفرغ آخر عهده للعبادة، وإدارة شؤونه الخاصـة، وحج بيت الله الحرام وتنازل عن الشيخة لولده عبد الوهاب، حيث رأى جليل أعماله

(*) عبد الله السراج (1875-1949م) :-ولد في مكة، وتلقى علومه فيها، سافر إلى اسـتنبول وعمل موظفـاً فـي وزارة المعـارف، وتـولى وظيفـة الإفتـاء، وإدارة المعـارف (1903-1916م)، شارك في الإعداد السري للثورة العربية، ونائباً لـرئيس وزراء فـي عهد الملك علي (1916-1925)،وكان يعتبر شيخ الإسلام وقاضي القضاة ووزير العدل، وجاء من الحجاز إلى شرقي الأردن واستقر فيها عام 1925م . ثم تولى رئاسة الوزارة (1931-1933)، وتوفي في عمان في 2/4/ 1949م .انظر ؛ سليمان الموسـى، أمـارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن(1921م-1946م)،(منشورات لجنـة تـاريخ الاردن :عمان، 1990م)،ص390، (سيشار إليه فيما بعد، الموسى، إمارة).

(1) جريدة فلسطين، ع(165)، 1931/10/4م،ص5.

(2) الحباشنة، الشيخ حسين، ص 25.

وشخصيته، وتقواه، واحترام العشائر له[1]، مقبلاً على العبادة حتى وافاه الأجـل – رحمه الله - في الساعة العاشرة من مساء يـوم الثلاثاء الموافـق 1951/10/17م، على أثر ملازمته الفراش ثلاثة أشهر وهو في العقد الثامن من عمره[2].

وتم تشييع جثمانه في الساعة الثانية من بعد ظهر يـوم الأربعـاء الموافـق 1951/10/18م، من منزله الكائن في الكرك، إلى الجامع العمري الواقع في قـصبة الكرك، حيث صلي عليه، ثم نقل إلى مثواه الأخير في مقبرة النبـي نـوح عليـه السلام[3]، الواقعـة إلى الجهة الشـمالية الغربية من قصبـة الكرك[4].

وأناب الملك عبدالله بن الحسين متصرف الكرك عبـد الـرحمن الخطيـب، لتمثيله في تشـييع جنازته، و كذلك أناب رئيس الوزراء توفيق أبـو الـهدى [*]، وأعضاء الوزارة قائد منطقة الكرك لحضور تشييع جنازته باسم الحكومة[5].

---

(1) جريدة صوت الشعب، (عمان)، ع(888)، 29 /1985/7م،ص5 ؛ الحباشـنة، الـشيخ حسين، ص15.

(2) مجلة رسالة الأردن، ع(2068)،1951/10/17م، ص4.

(3) مجلة رسالة الأردن، (2068)، 1951/10/17م، ص4؛ مقابلـه مـع عبـد الوهـاب الطراونة،2000/5/19م.

(4) الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص 347.

(*) توفيق أبو الهدى (1895-1956م): ولد في عكا عام 1895م،وينتمي إلى عائلة التاجي الفاروقي، درس في عكا وفي بيروت ثم درس الحقوق في استنبول، ولم يتمكن في إتمام دراسة الحقوق، انخرط في صفوف الجيش العثماني في عـام 1915م، وتـولى عـدة مناصب ادارية في العهد الفيصلي منها ؛ كاتباً في مدرسة الحقوق، وموظفاً فـي قـسم الواردات في وزارة المالية، ثم انتقل في عام 1922م إلى الأردن وتولى (12) حقيبـة وزارية من عام (1938-1955م) لمزيد من المعرفة انظر: سهيلا سليمان الشلبي، دور توفيق ابي الهدى في السياسة الأردنية أيلول 1938-أيار 1955م، رسالة ماجستير غير منشوره، بإشراف الدكتور عبد العزيز عوض، (كليه الآداب : جامعـة اليرمـوك، 1998م) في أمكنه متعددة.

(5) جريده فلسطين، ع (477-8972)، 1951/10/18م،ص2،4 ؛ مجلة رسالة الأردن، ع (2070)، 1951/10/19م،ص3.

وقد شارك في تشييع الجثمان عدد كبير من الشخصيات وشيوخ العشائر من أبناء الأردن وموظفي الدولة[(1)].

وقد نظم الشاعر محمد محمود المبيضين قصيدة رثاء احتوت على تسعة وعشرين بيتاً[(*)] ألقاها في حفل الأربعين بعد وفاته في مدرسة ثانوية الكرك، وقد حصلَ على جائزة من متصرف لواء الكرك آنذاك عبد الرحمن الخطيب[(2)].

كما ونظم الشاعر محمد زيد الكيلاني[(**)] أحد أعضاء مجلس النواب الأردني عن لواء جنين اثناء وحدة الضفتين عام 1950م، قصيدة احتوت على

---

(1) مجلة رسالة الأردن، ع (2068)، 1951/10/19،ص4.

(*) بعض الابيات الشعرية من قصيدة الشاعر محمد محمود المبيضين التي قيلت في رثاء المرحوم حسين الطراونه:

رثيه دم القلب ودموع تنهار ... وون ونـّةً من فؤاد حزين
للحر ابو شوكات بالشّور ينشار ... وعطب الشوار ولو شويره فطين
يا ضي قضانا مقضي الحق بإشهار ... ويظهر حقوق الملتجي والحزين
يا عين كبي دمعك ليل ونهار ... لاتقطعين الدمع طول السنين
وحفله عظيمه فرشوا الارض بازهار ... يزاحمون الكل له عازمين
والحمد لله خلفت الصقر بالدار ... ابو كمال محافظا عالعرين
خلفت صقور اثنين من حر وأحرار ... والسيف ما تملاه إلا اليمين

(2) الطراونه : أوراقه.

(**) لمزيد من المعرفة عن محمد الكيلاني، انظر : حسن صالح عثمان؛ أحمد الشوبكي، رجالات مع الملك عبد الله (منشورات وزاره الثقافة : عمان، 1995م)، ص1.

احدى وثلاثين بيتاً[*] ألقاها في حفل تـأبين الفقيـد الكبيـر فـي الكـرك بتـاريخ 1951/11/15م[1].

الإهداء

إلى رمز العطاء، إلى من منحني الثقة وأعطاني الأمل في حياتي، إلى أوفى إنسان، أبي.

إلى من يشغل فكرها مستقبلي وتسعدها سعادتي، أمي,

إلى من شاركوني همومي، ومسراتي، أخواني و أخواتي.

نمر السليحات

(*) بعض الابيات الشعريه من قصيدة الشاعر محمد زيد الكيلاني التي قيلـت فـي تـأبين المرحوم حسين الطراونه:

كفاك فبعد اليوم ما من مصيبة	تهز قلـوب او تسيـل مآقيـا
وبعد حسين فخر كل زعامـة	تكاد الرزايا أن تكـون أمانيـا
فعذراً اذا شئت اليراع وخالطت	د موع رثائي فيك نجوى بلاديا
وما ذاك الا ان موتك طعنـة	أصابت من الآمال ما كان باقيا
في جنة الخلد الكريم مقامـها	تخلـد مرضياً وتنعم راضيـا

(1) الطراونه : أوراقه .

شكر وتقدير

بعد أن انعم الله علي ، إذ منحني القوة والعزم لإنجاز هذه الرسالة، فإن الوفاء يحتم علي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة في هذه الصورة ، ويأتي في مقدمة هؤلاء أستاذي الفاضل الدكتور محمد سالم الطراونة الذي اشرف على إعداد رسالتي هذه ،والذي أحاطني برعايته وعنايته الكريمتين, والذي كان لإرشاداته وتوجيهاته عظيم الأثر في إخراج هذه الرسالة بصورتها الحالية.

ولا حدود لشكري وامتناني وعرفاني لجميع أساتذتي في قسم التاريخ، جامعة مؤته ، الذين على أيديهم تتلمذت ومن علمهم نهلت ، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور محمد حرب والدكتور محمد المحاسنة والدكتور زريف المعايطة والدكتور أحمد الحسو, ولا يفوتني أن أشكر الدكتور نوفان الحمود والدكتور وليد العريض، والدكتور شكري التاجي، والدكتور ماهر المبيضين، أمد الله في أعمارهم جميعاً وجزاهم خير الجزاء.

وأخيراً شكري وامتناني لكل من قدم لي المساعدة وعلى وجه الخصوص العاملين في مكتبة الجامعة الأردنية ومركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية وجامعة مؤته وجامعة اليرموك داعياً الله عز وجل أن أكون قادراً على رد الجميل.

نمر السليحات

قائمة المختصرات

أولاً : المختصرات العربية:

ج	الجزء
د.ت	دون تاريخ
د.م	دون مكان نشر
د.ن	دون ناشر
ص	الصفحة
م	مجلد
ع	العدد
م	ميلادي
هـ	هجري

ثانيـ ـاً : المختصرات باللغة الإنجليزية:

F . O	Foreign Office
C.O	Colonial Office
Ibid .,	**Ibidem(in the same place)**
P.,	Page
Vol.	Volume
N. Pub.,	No. Publisher

فهرس المحتويات

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة
9.1.4 الطراونة والمؤتمر الاقتصادي(1933/7/10م)	115-114
10.1.4 الطراونة ومـؤتمر الـشعب الأردنـي العـام (6 / 8 / 1933م)	118-115
2.4 معارضته داخل وخـارج المجالس التـشريعية(1931-1947م)	136-118
1.2.4 المجلس التشريعي الثـاني(1931/6/10-1933/6/10م)	124-118
2.2.4 الطراونـة وحكومـة إبـراهيم هاشـم (1933/10/18-1938/9/27)	130-124
3.2.4 المجلــس التــشريعي الخــامس (1942/11/1 -1947/11/1م)	134-130
4.2.4 الطراونة وحـزب النهـضة العربيـة (1947/5/7م – 1950م)	135-134
الخاتمة	136-153
المراجع	144-137
الملاحق	225-154

قائمة الملاحق

الملخص

حسين باشا الطراونة

ودوره في الحركة الوطنية في الأردن

(1910-1951م)

نمر محمد خليل السليحات

جامعة مؤتة، 2004

تبحث هذه الدراسة في دور حسين الطراونة في الحركة الوطنية في الأردن وموقفه من القضايا المحلية والقومية خلال الفترة (1910- 1951م).

وقد جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول وخاتمة، يتطرق الفصل الأول الحديث عن نسب حسين الطراونة ومولده وثقافته ويدرس حياته الاجتماعية وصفاته وملامح شخصيته ، ووفاته.

وتناول الفصل الثاني الحديث عن دور حسين الطراونة في الأحداث السياسية من عام (1910 -1921م)، ويبين موقفه من ثورة الكرك والثورة العربية الكبرى، ودوره في العهد الفيصلي، ودوره أيضاً في حكومة الكرك المحلية.

ويوضح الفصل الثالث موقف حسين الطراونة من تطور الأوضاع السياسية حتى عام 1927م، وأوضح في البداية موقف حسين الطراونة من قدوم الأمير عبد الله إلى شرق الأردن ، وموقفه من الثورات المحلية ، وموقفه من حزب الاستقلال العربي .

ويبين الفصل الرابـع معارضة حسين الطراونة من خلال المؤتمرات الوطنية من عام (1928 - 1933م). وركّز على معارضته داخل وخارج المجالس التشريعية من عام (1931- 1947م) .

وانتهت الرسالة بخاتمة تضمنت أبرز ما توصل إليه الباحث من اسـتنتاجات في دراسته وأرفق بها مجموعة من الملاحق .

ABSTRACT

Hussein Al-Tarawneh And The Role He Played
In The National Movement In Jordan
(1910-1951)

Nimer Mohammad Khalil Al-Sleihat

Mu'tah University, 2004

This study discusses the role which Hussein Al-Tarawneh played in the national movement and his attitude in regard of the local and national issues in the period from (1910-1951).

This study consists of four chapters and a conclusion. The first chapter tackles the ancestry line of Hussein Al –Tarawneh, his birth and culture. It also surveys his social life, qualities and the features of his character as well as his death.

The second chapter discusses the part played by Hussein Al-Tarawneh in the political events from 1910 to1921. Light is shed on his stance to wards AL-Kark revolt, the Great Arab Revolution as well the role he played in the reign of King Faisal I, and his role in AL-Karak Local government.

The third chapter discusses the attitude adopted by Al-Tarawneh towards the development of political situations until 1927. In the beginning, light is shed on his stance regarding the coming of Amir Abdullah to Trans-Jordan as well as his stance towards the local revolts and the attitude he took towards Independence Party.

The fourth chapter points out Hussein Al-Tarawneh's opposition which he displayed in the national conferences which were held in the period from 1928 to1933. This chapter concentrates on his opposition inside and outside the legislative councils from 1931 to 1947.

The thesis ended with a conclusion that contained the most important points which the searcher reached to which he attached a group of annexes.

الفصل الثاني

1.2 موقف الطراونة من ثورة الكرك عام 1910م:

عندما حاولت الدولة العثمانية تطبيق الاجراءات الاصلاحية التي اتخذت في حوران على لواء الكرك زاعمة أن زمن إصلاح الكرك قد حل[1]، لذلك فكر أهالي الكرك بالثورة ضد الدولة للأسباب التالية:

1- قطع المرتبات التي كان يتقاضاها شيوخ العشائر من الدولة العثمانية مقابل حمايتهم لطريق الحج الشامي والسكة الحديدية الحجازية، وهو نقض للاتفاق المبرم بين الشيخ صالح المجالي والحكومة العثمانية، الذي تم بموجبه تأسيس أجهزة الحكم الرسمية في الكرك.
2- فداحة الضرائب التي أثقلت كاهل الأهالي، والتعسف في جبايتها، وانتشار الرشوة والفساد في الأجهزة الإدارية.
3- تحرير الأراضي والأملاك والنفوس وتجريد الأهالي من السلاح.
4- رفض والي سوريا إسماعيل فاضل باشا في الفترة الواقعة مابين عامي (1909-1910م) الموافقةعلى تعيين قدر المجالي عضواً لمجلس إدارة اللواء علماً بأنه فاز بأكثرية الأصوات الانتخابية.
5- انتشار شائعة تقول بأنه سوف يتم تسجيل أسماء النساء، وأن هذا الإجراء ما هو إلاّ مقدمة لتجنيد النساء، في الوقت الذي ترفضه العشائر رفضاً تاماً.
6- أساليب السخره التي فرضت على مربي الخيل والبغال من الأهالي، الذين كلفوا بنقل المؤن و الذخائر و الحطب من الكرك إلى القطرانة[2].

---

(1) نوفان السوارية، محمد الطراونة، إضاءات جديدة على ثورة الكرك 1328 هـ/1910م، (دار رند للنشر والتوزيع: مؤتة، 1999م)، ص28، (سيشار إليه فيما بعد، السوارية، الطراونة، إضاءات جديدة).

(2) الحصني، منتخبات التواريخ، ص 282 ؛ منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، (دار الطليعة للطباعة والنشر: بيروت، 1969م)، ص 26، (سيشار إليه فيما بعد، الريس، الكتاب الذهبي)؛ vatikiotis, p.j., politics

فبدأت الثورة يوم 21 تشرين الثاني عام 1910م، وهـاجم الثـوار المفـارز العسكرية التي تقوم بأعمال الإحصاء وتفتك بأفرادها[1]. وكان الهجوم الرئيس علـى سراي الحكومة في بلدة الكرك في الساعة الثانية عشرة ليلاً، حيث فاجأ أهالي الكرك الحامية العسكرية الموجودة في قلعة الكرك بهجوم مباغت أدى إلى مقتـل معظـم العساكر وموظفي الدولة الذين لاذوا بالقلعة، كما أدى الهجوم إلـى نهـب المتـاجر ونقود الخزينة والمصرف الزراعي، والبريد وأحرقوا جميـع الأوراق والـسجلات الرسمية، وتجاوز الأمر حده عندما شمل التخريب الجامع الشريف ومقام النبي نوح عليه السلام، حتى باتت المدينة على حالة من التدمير شبه التام[2].

سيقت روايتان حول موقف حسين الطراونة من الثورة تبدوان مختلفتين:

الأولى:

بدأ هؤلاء المشايخ يتهامسون بالثورة، ويتشاورون حول ذبح رجال الدولـة من عسكريين ومدنيين تخلصاً من سلطان الدولة عليهم[3]. وتصفهم مقالة في جريدة المقتبس بما يلي: "... إن شيوخ العشائر دبروا الأمر بليل يقـودهم تـسعة رهـط يفسدون في الأرض ولا يصلحون، منهم: قدر المجالي وحسين الطراونة ومحمـود الشمايلة وإبراهيم خليل وسلامة المعايطة مع عائلته، وأكثر ما نشأ كان من عـشيرة المجالي القاطنين في شمالي الكرك ولهم من الأراضي والمزارع والأنعام ما يـسر الناظر وهم عائشون بظل الدولة الظليل وقد بدأت تلك الطائفة بتخريب قـسم مـن السكة الحجازية، واشتغلت بالسلب والنهب في محطة القطرانة. .."[4].

---

military in Jordan A study of the Arab legion(1921-1957),(London: fran Cac,1967) , p.36

(1) الموسى: إمارة، ص 17.

(2) انظر: القسوس، مذكراته، ص65 ؛ الريس، الكتاب الذهبي، ص 27 ؛ جريدة المقتبس، (دمـــشق)، ع (549) 1910/2/17م. ص1 / ع (552) م 12/20/ 1910، ص3، ع(553)، 1910/12/21م، ص2 .

(3) الريس، الكتاب الذهبي، ص 26.

(4) انظر: مجهول، " فتنة الكرك "، ع (565)، 1911/1/4م، ص 2.

وفي عدد آخر في الجريدة ذاتها جاء فيها :" إن الذين أوقدوا نار فتنة الكرك التي أوجبت نكبة كثير من النفوس البريئة ظلمـاً وعـدواناً. ..أولئـك الزعمـاء المشهورون بالزعامة في قضاء الكرك وهم: قدر المجالي ورفيفان المجالي وبقيـة وجوه المجالي وحسين الطراونة وسلامة ويوسف المعايطة وسالم الصرايرة وعودة القسوس وبطرس الصناع ومتري الزريقات[1].

كما ووصفت الجريدة هؤلاء المشايخ بما يلي: "إن أولئك الطغاة العتاه موقدي نار الفتنة لهم قلوب قدت من الجلاميد بل أشد قسوة ولا ريب أنهم منـسلخون مـن العواطف الحيوانية فضلاً عن العواطف الإنسانية أو العربية التي ينتحلون نـسبتها وهي منهم براء"[2].

الثانيـة:

في ليلة الثورة توجه حسين الطراونة في الساعة العاشرة والنصف ليلاً فـي 22 تشرين الثاني عام 1910م، إلى مفتي الكرك صالح السليماني في بيته وذهبـا إلـى المتصرف محمد طاهر بك[3]، وأخبره حسين الطراونة بأن العساكر الموجودين في جوار عشائر بني حميدة والسليط قد ذبحوا مع مأموري النفوس[4]، وأن هناك تجمعاً آخر للعشائر في قرية مدين الواقعة إلى الجنوب من الكرك وفي قرية سيدنا جعفـر (المزار) وجهات العراق[5] بهدف ذبح العساكر الموجودين هناك، وأنه غـداً عنـد

---

(1) انظـر: خليـل رفعـت الحـوراني، " الكـرك "، المقتـبس، ع (559)، 12/28/ 1910م، ص 1.

(2) أنظر:"مجهول" , " منكوبو الكرك "، المقتبس ,ع (580)، 1911/1/23م، ص1.

(3) محمد طاهر بك: هو محمد بن طاهر بن أحمد أغا بن قدار من أهالي الشام، نشأ فيها، وتلقى تعليمه في مدارسها، وقد تولى عدة مناصب إدارية في العهد العثماني منها: قائم مقام لقضاء السلط (1880-1881م) ومتصرف للواء الكرك(1909 -1910م) وعـزل من منصبه بسبب الخلاف الذي نشب بينه وبين والي سوريا إسماعيل فاضـل، أنظـر: القسوس، مذكراته، ص55؛ الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص464.

(4) أنظر: المقتبس، ع (565)، 1911/1/4، ص 2-3، ع (570)، 1911/1/10، ص 2.

(5) العراق: قرية قديمة تقع إلى الجنوب من الكرك: انظر: الطراونـة، تـاريخ منطقـة البلقاء، ص60.

طلوع الشمس من المحتمل أن تقوم العشائر بالهجوم على مقر الحكومة بقيادة قـدر المجالي، وفي إعدادها عشيرته أيضاً، وتداول المتصرف مع أمير اللواء شاكر باشا قائد الحامية، فاستبعدا أن تخرج على الدولة عشائر بدوية متنابذة متحاربة ينقـصها السلاح والعتاد والخبرة والمراس على القتال، يضاف إلى ذلك أن المتصرف أعتقـد بأن حسين الطراونة اختلق هذه الأخبار ليوقع عشيرة المجالي بشرك الحكومة[1].

وطلب قائد الحامية من حسين الطراونة أن يكتب تعهداً بأنه خاضع لكل جزاء قانوني فيما لو ثبت أن هذه الأخبار غير صحيحة، وهكذا فعل حسين الطروانة ووقع على التعهد، وبعد خروجه التقى بأفراد الثوار وكانوا من عشيرته فجعلهم يتراجعون إلى مشارف المدينة، ثم عاد حسين الطراونة إلى المتصرف وقائد الحاميـة ووجـه إليهما إنذاراً أخيراً وقال: إن الثوار يوشكو أن يهاجموا دار الحكومة والقلعة، واقترح عليهما أن يباشرا في إتّخاذ التدابير اللازمة لـذلك، وأن يـأمرا باسـتعمال البـوق لإرهاب الثوار[2]، فطلب حسين الطراونة من قائد الحامية ورقة بخطة تثبت أنه أبلغه نبأ الثورة فكتب له ما أراد[3].

يتضح مما سبق أن لحسين الطراونة موقفين مختلفين من هذه الثورة :

الأول: أنه أحد قادة الثورة المقدمين وذكر في المرتبة الثانية بعد القائد الأول للثـورة الشيخ قدر المجالي.

الثاني: أنه قدم إفادة للمتصرف وقائد الحامية في الليلة التي سبقت اقتحـام الثـوار للمدينة وخلاصتها تحذير من ثورة عارمة وأخبار عن مقدماتها بذبح رجـال الدولة في مناطق مختلفة.

فكيف نحال هذا الاختلاف؟

أولاً: حالة (مع وضد) لم تكن خاصة بالشيخ حسين الطراونة، فقـد اشـترك فـي الموافقة على الثورة والانخراط في شحن التوجه لها عودة القسوس ولكنه أول

---

(1) الريس، الكتاب الذهبي، ص 27؛ القسوس، مذكراته، ص 65 ؛ السوارية، الطراونـة، إضاءات جديدة، ص 39.

(2) القسوس، مذكراته، ص 65.

(3) الطراونة، مذكراته، ورقة1؛ الريس، الكتاب الذهبي، ص 27.

من لقى الطابور التركي التأديبي في مشارف الكرك الشرقية وأخذ منه أمانـاً لكل المسيحيين، حتى أن بعض المسلمين بإرشاد منه وضعوا الـصلبان علـى بيوتهم طلباً للنجاة، لقد أدى عودة القسوس دورين بنجاح، إذ أعطى من ناحية تأييداً كاملاً ونشيطاً للثورة، وأمن من ناحية ثانية نفسه وكثيراً مـن جماعتـه بمساعدة الرسميين العثمانيين عندما كان العنف في ذروته.

كما أن رفيفان المجالي الذي عدّ في مقدمة العصاة آوى عدداً مـن مـوظفي الدولة وكوفىء مادياً على ذلك من قبل الدولة على موقفه النبيل[1].

ثانياً: كان حسين الطراونة متديناً وعلى وعي ديني واسع وبمقتضى هذا التدين وهذا الوعي سيتحفظ على هذه الثورة، على أساس أنه يحمل في عنقه بيعه لأميـر المؤمنين الخليفة العثماني المسلم، ولا يجوز نقض البيعة بغير كفر بواح عنده فيه من الله سلطان وحجة، لهذا لم يوافق شيوخ العشائر على الخروج علـى الدولة باعتبارها دولة إسلامية لا يجوز الخروج عليها[2].

وذهب حسين الطراونة وعطا الله السحيمات، وجـادلا قـدر المجـالي فـي مضارب المجالي شمالي الكرك، ولما لم يتمكنا من إقناعه في العدول عـن موقفـه توجه حسين الطراونه إلى مضارب قومه وأخذ يقنع ويجادل، ولما أوشك على اتخاذ قرار التوقف عن المضي في الثورة تدخل قدر المجالي في أثناء زيارته لمضارب عشائر الشراقا، قرب قرية المزار وتباحث معهم وحثهم للخروج على الدولة، وفـي أثناء ذلك مرت دورية عسكرية بالقرب منهم متجهة نحو الطفيلة، فاسـتطاع قـدر المجالي إلهاب مشاعر الأهالي بذكر مظالم الترك وعزمهم على أخذ أبنـائهم إلـى جهات بعيدة للحرب حيث سيموتون، وأن الكـرك سـتبقى تحـت رحمـة البـدو

---

(1) جوبسر، السياسة والتغير، ص108-109؛ الحباشنة، الشيخ حسين، ص12.

(2) أنظر: الطراونة، تاريخ منطقـة البلقـاء، ص 469 ؛ جوبـسر، الـسياسة والتغيـر، ص 103 ؛ الحباشنة، الشيخ حسين، ص 3، 12.

المجاورين، فبلغ الحماس ذروته عند رجال هذه العشائر، وهكذا مالت الكفة وانطلق بعض الخيالة الشبان وهجموا على الدورية وقتلوا أفرادها واستولوا على أسلحتهم[1].

الثالثـة:

أثبتت الممارسات السياسية اللاحقة للشيخ حسين الطراونة حنكتـه الـسياسية وقدرته على التنبؤ السياسي وإدراك عواقب الأمور[2]. والدليل على ذلك حين بعـث سامي باشا الفاروقي[3] في 1910/10/28م برقية إلى متصرف الكرك محمد طـاهر بك يستطلع رأيه عما إذا كان تحرير النفوس وأخذ العسكر مناسباً أم غير مناسـب، وبناء على هذه البرقية دعا المتصرف شيوخ العشائر إلى اجتماع عاجـل فـي دار البلدية ليتدارسوا الأمر، وأمرهم أن يطيعوا أوامر الدولة [4] لهذا أعلن قدر المجـالي رفضه لهذا الأمر جملة وتفصيلاً، ولكن حسين الطراونة كان يدرك مغّبة الـرفض ويتوقع أن تسوق عليهم الدولة العثمانية قوة عسكرية تفعل بهم ما فعلته بأهالي جبل الدروز، فقام مع جملة مشايخ الكرك بسرقة خاتمه ووقعوا علـى المـضبطة التـي أعدها المتصرف بهذا الخصوص[5].

---

(1) أنظر: القسوس، مذكراته، ص63 ؛ جوبسر، السياسة والتغير، ص108 ؛ الطراونـة، تاريخ منطقة البلقاء، ص 470.

(2) الحباشنة، الشيخ حسين، ص 13.

(3) سامي باشا الفاروقي: قائد من أصل عربي، ولد في بغداد عام 1862م وأكمل دراسته الإعدادية في مدارسها، إنتقل إلى المدرسة الحربية في الإستانة وتخـرج منهـا برتبـة ملازم، وقد تولى مناصب إدارية وعسكرية في العهد العثماني، منها: ملحق عـسكري للسفارة العثمانية في برلين وعين مأمور لمكافحة عصابات الأشـقياء البلغاريـة عـام 1905م، وعين متصرف وقائد لموقع القصيم في نجد، وعـين عـضواً فـي مجلـس الأعيان، وقائد للحملة الحورانية في جبل الدروز عـام 1910م. انظـر: الطراونـة، تاريخ منطقة البلقاء، ص 463.

(4) انظــر: المقتــبس، ع(547)،1910/12/11،ص2، ع (562)، 1911/1/1م، ص3، ع(570) 1911/12/10م، ص2، ع(592)، 1911/2/5م، ص1-2.

(5) أنظر: القسوس، مذكراته، ص57-58؛ مقابلة مع عبد الوهـاب الطراونـة بتـاريخ 2000/5/19م.

لهذا كانت له خبرات سياسية وتعليمية في إستبول جعلته يدرك مدى الغـرر والسذاجة والخطر الذي يرتكبه جماعة مثل أهل الكرك عندما تثـور علـى الدولـة العثمانية، لذلك ألح في توضيح رؤيته لأخطار الثورة والذي كان هو حكيمها الـذي لم يسمع لرأيه، ولما لم يجد من يسمع له أمـام العواطـف الملتهبـة والاحتقانـات المتلاحقة والنزعة القتالية – إرث الكرك المعروف [1] توجه حسين الطراونة إلـى المتصرف وقائد الحامية وأخبرهم بالأمر، إن مثل هذا الموقف لا يؤخذ من جانـب عدم رضاه عن أعمال أبناء منطقته وتطلعاتهم إلاّ أنّه توقع رداً تركياً قاسياً، ولكنه لم يمنع عشائر الشراقا من الاشتراك في الثورة[2]، بدليل أن هناك رجالاً من عـشيرته كانوا وقوداً للثورة، فعلى سبيل المثال لا للحصر نذكر منهم: فجـيج بـن طاعـة الطراونة، ومحمد بن علي الطراونة وحسين بن اعوض الطراونة وغيرهم[3]، ممـا دفع ببعض الأتراك إلى الكتابة في الصحف التركية بأن حـسين الطراونـة كـان متواطئاً مع الثائرين[4].

بل تكشف أوراقه التي تبين عدم قبوله إجراءات الإعداد للثورة التي كانـت نتائجها كبيرة وقاسية على الأهالي، وذهب هو وعطا الله السحيمات إلى قدر المجالي وسألوه عن تمويل الثورة، فقال لهم :" إن طعام الثوار في اليوم الأول يكون معهـم، وفي اليوم الثاني يأخذونه من التجـار، وفـي اليـوم الثالـث ينهبـوا الأعـراب والمسيحيين"[5].

ثم أنه لم يكن يعتبر أن هناك نجاحاً لمثل هذه الثورة، ما لم يتوافر لها دعـم واتصال مع دول حليفة، تقوم بالاعتراف المباشر بالحكومة المستقلة التي كان قـدر

---

(1) الحباشنة، الشيخ حسين، ص13.

(2) المبيضين، (حسين باشا الطراونة)، ص2؛ زكريا محادين "، حسين باشا الطراونة مـن أبرز زعماء المعارضة الوطنية في الأردن"، جريدة العرب اليوم، (عمـان)، ع (968) ع 2000/1/11م، ص14.

(3) السوارية والطراونة، إضاءات جديدة، ص54.

(4) جريدة العرب اليوم، ع (968)، 2000/1/11م، ص14.

(5) الطراونة، أوراقة؛ المبيضين، حسين باشا، ص2.

المجالي يطمح لتشكيلها، ولهذا لم يخف تساؤله أمام قدر المجالي عـن مثـل هـذا الموضوع: "…. ولما ذهبنا إليه سألناه عن الدول التي راسلها لكـي تعتـرف بـه، فأجاب بأنه لم يراسل أحداً"[1].

ولذلك أخفى حسين الطراونة موقفه هذا شفاعة لأهل الكرك، عندما تبين لهم بعد أيام هول ما صنعوا، فهـذا طابور سامي باشا يجتاح الكـرك ويمعـن إعـداماً وسجناً وتغريماً وهام الأهالي على وجوههم في الأودية والمغاور والكهوف وشـعف الجبال[2]، ويصف لنا الشاعر الدوقراني الذي عاش في الفترة الواقعة ما بين عامي (1830 -1927م) من خلال قصيدة شعرية شعبية(*) لحملة سامي باشا الفاروقي، وما ارتكبة من فضائع ضد الأهالي تقشعر من هولها الأبدان[3].

ومما تجدر ملاحظته أنه بعد توقف الثورة، كان لحسين الطراونة دور بـارز في الفترة التي أعقبتها، وقد ظهر ذلك في اللجان التي تشكلت في تلك الفتـرة التـي

---

(1) الطراونة، أوراقه ؛ مقابلة مع عبد الوهاب، 2000/5/19 م.

(2) الريس، الكتاب الذهبي، ص29-30؛ أنظر: "مجهول"، " فتنة الكرك "، جرية المقتبس، ع (2006)، 1911/2/3م، ص2-3؛ الحباشنة، الشيخ حسين، ص13 .

(*) بعض الأبيات الشعرية من قصيدة الشاعر الدوقراني، التي تصف حملة سـامي باشـا الفاروقي :

جا من إستبول باشا تقول زيـر	عاجبل الدروز كن حل السفـ ـ ـ ر
باعثه السلطان هـ الرب الصغير	إلى عرب إستان هيك أمره صدر
مثل ثعبان يجول ويستكـ ـ ـير	قطـع أظهور البـداوي والحضر
كايد الدشمان قاهرهـ ـ ـم قهير	كم نمر وحصان إلى رجإليه هجر
أهل صلخد والرحا وأهل الكفير	ما نفعهم هوشهم بأرض الوعـ ـ ر

(3) إبراهيم عبد الرزاق الشبول، ديوان الشاعر الدوقراني، جمع وتحقيـق وإعـداد أحمـد الشاعر الدوقراني، (جمعية عمال المطابع التعاونية: عمان، 1985 م)، ص81 -84.

أعقبتها وأول هذه اللجان هي لجنة المنهوبات التي تألفت برئاسة متـصرف الكـرك الجديد أمير الآي ناجي بك وكان حسين الطراونة أحد أعضائها[1].

وباشرت اللجنة عملها بالمحافظة على ما يسترده الجنـود مـن منهوبـات، والاحتفاظ بها في دكاكين أبي جابر القريبة من القلعة، وتعرض المنهوبات يومياً في ميدان السراي، فمن تعرف على شيء منها ولم ينازعه أحد عليها تسلم له، وأما مـا يتنازع عليه إثنان أو أكثر فيباع ويحفظ ثمنه في الصندوق، فكان المجـال واسـعاً للضباط والجنود باختلاس القسم الأعظم من هذه المنهوبات المستردة[2].

وعندما كان الوالي الجديد الأمير لأي عبد الحميد قلعجي راغباً فـي إنهـاء الإجراءات العسكرية وإقرار الأمن في المنطقة، اضطر إلى تشكيل لجنـة جديـدة برئاسته وكان في عضويتها: حسين الطراونة ويوسف المعايطة عـن المـسلمين، وإبراهيم القسوس عن المسيحيين، حيث قدرت هذه اللجنة قيمة المنهوبات والأضرار بستين ألف ليرة عثمانية على أن يدفع المتسببون بالثورة نصفها، ويـوزع النـصف الأخر على بقية العشائر حسب تعداد نفوسها ودرجة اشتراكها بالثورة وقسط المبلغ على ست سنوات[3].

وقد وافق أهالي الكرك مسلمين ومسيحيين على دفع المبلغ الـذي فرضـته الحكومة كتعويض عن الأضرار التي لحقت بها أثنـاء الثـورة، بحيـث يـدفعونها مشاركة، وقد كان حسين الطراونة من جملة المشايخ الذين وقعوا على هذا التعهد[4].

---

(1) أما بقية أعضاء اللجنة الأخرين فهم: عودة القسوس (رئيسا فعلياً)، وجاد الإليه القطان (أميناً للصندوق وكاتباً)، وحيد بك، فؤاد بيك، صبري أفندي، مصطفى الجعفري، وحنا العودات أعضاء، انظر: القسوس، مذكراته، ص76.

(2) القسوس، مذكراته، ص 76-77

(3) المصدر نفسه، ص79 ؛ الطراونة، تاريخ، ص 485

(4) لمزيد من المعرفة عن التعهد الذي وقعه أهالي الكرك ورفعه المتصرف إلـى مركـز الولاية بالشام. انظر: السوارية والطراونة، إضاءات جديدة، ص63 ؛ جريدة العـرب اليوم، ع (968)، 2000/1/11م، ص 14.

حيث كلف حسين الطراونة وعشيرته بدفع جزء من هذه الغرامة التي قدرت عليهم بمبلغ (1100) ليرة عثمانية[1].

وبعد أن تم تحصيل القسط الأول، وجزء من القسط الثاني، بدأ حسين الطراونة يقدم الشفاعة تلو الشفاعة بكثير من وجهاء الأهالي وشيوخهم ويحاول تخفيف الغرامات المفروضة عليهم، عندما تبين له عجز الأهالي عن دفع ما تأخر منها نتيجة للجفاف وسطوه جباة الدولة وسوء الأحوال الإقتصادية للأهالي، الأمر الذي دعاه كباقي أمثاله من شيوخ العشائر برفع عرائض استرحام إلى الدولة يلتمس فيها إعفاءهم من الغرامات المتبقية[2].

وهذا نص البرقية التي رفعها حسين الطروانة مع بعض مشايخ الكرك إلى الصدارة العظمى بتاريخ 21 أب سنة 1328 ماليه: "بعد حادثة الكرك الحكومة أرسلت هيئة تحقيق برئاسة علي سيدي بك بالتحقيق أظهرت جميع الفضائع التي صارت بنا من نهب أموالنا فخراب بيوتنا الحكومة اليوم تكلفنا لدفع المتضمن التي تقرر بمعرفة أربابها. عبيدكم بحالة الفقر، والقسم الأعظم من أراضينا معطلة لعدم وجود بذار، لا نملك القوت الضروري، نسترحم ما أفاتنا منها (رأفة بعبيدكم فرمان)" [3].

ويبدو أن الدولة استجابت أخيراً إلى استرحامات الأهالي بإلغاء التضمينات حيث لم تشر الوقائع إلى جمعها بعد القسط الثاني وأن الدولة اتبعت سياسة جديدة في اللواء هدفت إلى أرضاء الأهالي وكسب ودهم، وأنها وعدت بإصلاحات مدنية كثيرة منها: إنشاء الطرق وتأسيس المكاتب، وتطبيق فن الزراعة بأحدث الأساليب، حتى أن سامي باشا الفاروقي قد ذهب بنفسه إلى إستنبول لمتابعة هذه الإصلاحات وتنفيذها[4].

---

(1) السوارية والطروانة، إضاءات جديدة، ص 65.

(2) المرجع نفسه، ص 66-67.

(3) المرجع نفسه، ص 67.

(4) أنظر: " حديث مع الميرالاي ناجي بك وكيل قيادة الكرك ومتصرفيتها "، المقتبس، ع (559)، 1910/12/28، ص3 ؛ السوارية والطروانة، إضاءات جديدة، ص 69.

الرابعـة:

يتبين أن هناك نزاعاً على السلطة المحلية داخل إحلاف العشائر الكركية[1]، فللشيخ حسين الطراونة سيطرته القوية بين عشائر الشراقا وحـصل علـى وثيقـة اعتراف شامل بأنه شيخ حلف الشراقا[2]، وللغرابا [3] حلفهم كـذلك، ولـه شـيوخه ومنفذوه وعند المداخلات التي تقضيها ظروف النزاعات المحلية يحاول كل شيخ مد نفوذه المعنوي داخل الحلف الآخر، ويزيد التوتر بين الحين والآخر اسـتجاره أحـد أتباع حلف زعيم عند زعيم الحلف الأخر وهكذا.

يبدوا إن حسين الطراونة كان يتمتع بدعم معنوي من الساسة الأتـراك، فـي حين أحس الشيوخ الأخرون بإشاحة وجه السلطات التركية عنهم أكثر من مرة، لهذا أسرع أولئك الشيوخ إلـى تأييد الثورة وأبطأ حسين الطراونة[4].

"هكذا كان المراس السياسي البارع يملي على حسين الطراونة تقدير عواطف قومه وقبيلته وخوفه على أمنهم وأمانيهم وأبنائهم كما أملت عليه معرفتـه بـسجايا القتال لديهم والتي لا تسمح لهم بالعودة عما ازمعوا جريا على ما قاله الأول:

ألا أيها الناهي فزارة بعدما

أجدت لغزو إنما أنت جاهل

"لقد أملت عليه الظروف تركهم وشانهم ولكن ليس قبل أن يـشبع كـل أذن نصحاً وتحذيراً حتى إذا جاءت الفكرة كأني به يقول لكل أذن من جديد"[5]:

---

(1) لمزيد من المعرفة عن أحلاف العشائر الكركية انظر: جوبسر، السياسة والتغيـر، ص 55 - 59، 98 – 99.

(2) الطراونة، أوراقه.

(3) الغرابا: حلف يضم العشائر التالية: المجالي، المعايطة، الحباشنة، الشمايلة، المدادحـة الذنيبات، الشمايلة، المحادين، الجلامدة، الأغوات، الطنشات، الكفارين، انظر: القسوس، مذكراته، ص5 ؛ الطراونة، مذكراته، ورقة 4؛ جوبسر، السياسة والتغير، ص54.

(4) الحباشنة، الشيخ حسين، ص14؛ جوبسر، السياسة والتغير،ص23، 97، 107 - 108.

(5) الحباشنة، الشيخ حسين، ص 14 - 15.

أمرتهم أمري بمنعرج اللوى

فلم يستبينوا الرشد إلاّ ضحى الغد

2.2 الطراونة رئيساً لبلدية الكرك (1912/2/8م – 1913/11/30م):

تأسست بلدية الكرك في عام 1893م من أجل تقديم الخدمات العامة داخل المدينة، وقد تشكل مجلس بلدي الكرك في نفس السنة من رئيس البلدية، وستّة أعضاء، وكاتب، وفي عام 1897م تم تعيين طبيب خاص للبلدية، وفي عام 1898م عين لها أجزاخاني (صيدلاني) [1].

أما طريقة انتخاب أعضاء المجلس البلدي فقد حددها قانون البلديات لعام 1294هـ/1877م الذي نص على أنّه لكل مواطن حقّ الإشتراك في الإنتخابات ناخباً أو منتخباً إذا توافرت فيه الشروط التالية[2]:

1- أن يكون صاحب أملاك في المدينة أو القصبة المنسوب إليها.
2- أن يدفع ضريبة سنوية للدولة لا تقلّ عن خمسين قرشاً.
3- أن لا يقلّ عمره عن خمس وعشرين سنة.
4- أن يكون من التابعية العثمانية ومتمتعاً بجميع حقوقه المدنية والشخصية.
5- أن لا يكون محكوماً عليه بجناية، يحق له الاشتراك في انتخاب أعضاء المجلس البلدي[3].

أما الشروط الواجب توافرها في المرشح فهي:

1- أن يؤدي ضريبة سنوية لا تقل عن مائة قرش.

---

(1) سالنامة ولاية سورية سنة 1317 هـ /1899م، ص23، سالنامة ولاية سورية سنة 1318هـ/1900م، ص 225.

(2) انظر: الدستور، ص433؛ كرد علي، خطط الشام، ج5، (مطبعة الترقي: دمشق، 1927م)ـ 146، (سيشار إليه فيما بعد، كرد، خطط).

(3) أنظر: "المادة الثامنة عشر من قانون إنتخاب البلدية "، جريدة المقتبس، ع (11)، 1908/12/28، ص 4 ؛ إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج3، (مطبعة ابن زيدون: دمشق، 1938)، ص29، (سيشار إليه فيما بعد، النمر، تاريخ جبل نابلس).

2- أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة.
3- أن لا يكون محكوماً عليه بالحبس لمدة سنة أو بجزاء آخر يعادله.
4- أن لا يكون عضواً في مجلس بلدي أخر أو متعهداً.
5- أن لا يكون من الموظفين في المدينة أو القصبة.
6- أن لا يكون تابعاً لدولة أجنبية[1].

ويجري الاقتراع لانتخاب أعضاء المجلس البلدي بواسطة لجنة تفريق مؤلفة من المتصرف والحاكم الشرعي، واثنين من الأعضاء المنتخبين لمجلس الإدارة، والرؤساء الروحيين للطوائف المسيحية في القصبة، وبعد فرز أسماء الفائزين بالأكثرية والمصادقة عليها من لجنة الفرز، ترفع الأسماء إلى المتصرف ليصدر بيور لدى (مرسوماً) إلى أعضاء المجلس البلدي إشعاراً بإنتخابهم[2].

وينتخب أعضاء المجلس البلادي لمدة أربع سنوات على أن يبدل نصفهم كل سنتين[3].

إلاّ أن الدولة العثمانية لم تجر إنتخابات لمجلس بلدي الكرك، وإنما لجأت إلى تعيين حسين الطراونة رئيساً للبادية، حيث يشير حسين الطروانة في مذكراته إلى هذا بقوله:"... على أثر ثورة الكرك كافأتني الحكومة برئاسة البلادية بموجب فرمان عال مورخ في 19 صفر عام 1330هـ/1912/2/8، تحت الرقم 288" بموجب كتاب متصرف الكرك علي سعد [4].

---

(1) جريدة المقتبس، ع (11)، ص4 ؛ كرد، خطط، ص 146 ؛ محمد سالم الطراونة، محمد عدنان البخيت، منطقة البلقاء والكرك ومعان (1864-1918م)، (منشورات لجنة تاريخ الأردن : عمان، 1993م)، ص27.

(2) أنظر: "بلدية الكرك"، جريدة المقتبس، ع (0 48 -1348)، 1913/11/30م، ص3.

(3) الدستور، ص 433 ؛ " إنتخاب البلدية "، المقتبس، ع (852)، 1911/11/17م، ص1؛ كرد، خطط، ص146؛ النمر، تاريخ جبل نابلس، ص30.

(4) الطراونة، أوراقة ومذكراته، ورقة 1.

والسبب في ذلك يعود إلى انشغال الحكومة والأهالي بنتائج ثـورة الكـرك، وكان قرار التعيين هذا مستنداً إلى إحدى مواد قانون البلديات الصادر لعـام 1877م والذي ينص على أن تختار الحكومـة مـن ذوي المقدرة واللياقة سواء أكان مـن الأعضاء المنتخبين أو من غيرهم[1].

وما يؤيد ذلك أن جريدة المقتبس تشير في 1912/2/22م إلى ما يلي:

"إن هيئة بلدية الكرك لا تزال من غير انتخاب خلافاً لقـانون البلـديات، وبقاؤها على هذه الحالة مخالف لقانون انتخاب المبعوثين، فلذلك نأمل من وإلينا أن يأمر بحل مجلس بلدية الكرك، وإنتخاب هيئة قانونية ليجري انتخاب المبعوث علـى المحور القانوني"[2].

وكانت أهم صلاحيات المجلس البلدي سواء في عهد رئاسة الطراونة للبلديـة أو غيره ما يلي: مراقبة الإنشاءات العمرانية، فتح الطرق وتعبيدها، والعمـل علـى نظافة البلدة، وتنظيم مجاري المياه، ومراقبة الأوزان والمقاييس، وتحديد الأسـعار، والإشراف على الصحة العامة[3].

وأما واردات البلدية فقد كانت من الرسوم والمبالغ المخصصة لها من قبـل الحكومة ومن الإعانات والهبات والعطايا التي تؤخذ مـن الـذين يـستفيدون مـن تنظيماتها، والرسوم التي تفرض على المخالفين ورسوم الكيل والـوزن، ورسـوم الذبيحة والحيوانات المباعة ضمن حدود البلدية، وأثمان الفضلات الناتجة عن توسيع الطرق وفتحها[4]، وقد بلغت واردات بلدية الكرك عام 1913م (30.000) قـرش[5].

---

(1) كرد، خطط، ص146.

(2) جريدة المقتبس، ع (911)، 1912/2/22م، ص3.

(3) الدسـتور، ص 396 ؛ أنظـر: تعـديل قـانون البلـديات "، المقتـبس، ع (412)، 1910/7/3م، ص1 ؛ كرد، خطط، ص 145.

(4) الدستور، م1، ص420 ؛ كرد، خطط، ص146-147.

(5) الطراونة، تاريخ، منطقة البلقاء، ص 173.

وتكون البلدية مسؤولة عن أعمالها أمام المجلس العمومي الذي ينعقد كل عام فتكون تحت مراقبته[1].

فقد كانت الدولة تكافىء رؤوساء البلديات المتميـزين بعطـائهم وخـدماتهم لبلادهم، فقد منحت حسين الطراونة وساماً عثمانياً من الدرجة الرابعة تقديراً لجهوده وخدماته التي قام بها خلال رئاسته لبلدية الكرك[2]، وبتاريخ 30 تشرين الثاني لعـام 1913م أجرت الدولة إنتخابات لبلدية الكرك، حيث فاز بالأكثرية توفيـق المجـالي (501) صوتاً، وزعل أفندي المجالي (489) صوتاً، وسليم أفنـدي العمـارين (478) صوتاً ومحمد بن يحيى الصرايرة (429) صوتاً، وسلامة أفنـدي المعايطـة (421) صوتاً، ومحمد أفندي الحباشنة (400) صوتاً، والحاج حامد أفندي الـصعوب (463) صوتاً والرئيس السابق حسين الطراونة (333) صوتاً، وعيسى أفندي المدانات (309) أصوات، وبعد التصديق على هذه الإنتخابات مجلس إدارة اللواء أصدر المتـصرف بيورلدى الرئاسة إلى توفيق المجالي، وبقية الذوات المذكور أسماؤهم تـم تعييـنهم أعضاء للبلدية وأعطى لكل واحد منهم بيورلدى[3].

3.2 موقف الطراونة من الثورة العربية الكبرى عام 1916:

بدأ الاتصال بين رجال الثورة العربية الكبرى وقادتها وبين أهـالي شـرقي الأردن منذ البدايات الأولى لإعلان هذه الثورة، وأخذ الاتصال يقوى بين الفـريقين كلما تقدمت قوات الثورة العربية نحو منطقة شرقي الأردن.

كان الاتصال الأول مع الثورة العربية الكبرى في عام 1917م، عنـدما قـام عدد من شيوخ قبائل الرولة وعنزة والحويطات وبني صخر بمقابلة الأمير فيصل بن

---

(1) جريدة المقتبس، ع (412) , 1910/7/3 , ص1.

(2) انظر: الطراونة، أوراقه، عنوان: كرك بلدية رياسة، 28/ ربيـع الأول 1330هـ ـ 1912/2/6/ م أيضاً ورقة بعنوان "كرك وجوهندية بلدية رئيس حسين الطراونة أفندي، 8 رجب / 1330 هـ /1912/3/26 م.

(3) جريدة المقتبس، ع (48 -1348)، 1913/11/30، ص2.

الحسين في 1917/4/5م[1].

ولا تقدم لنا هذه الوثائق ما يفيد بأن حسين الطراونة قام بأية مراسلات لقادة جيوش الثورة العربية، بل أن موافقته على دعمها والمساهمة فيها، جاء بعد أول رسالة وجهت له من قبل الأمير زيد بن الحسين، عندما وصلت قوات الثورة العربية إلى الطفيلة في 13 جمادى الأولى 1336هـ/1918/2/24[2]، فكتب إلى حسين الطراونة يقول:

"أما بعد، فأخبرك، وأنصحك بهذا الكتاب أنك تقوم فيما ينوبك من الحمية والشيم لبلادك خاصة، وبلاد العرب عامة، وتكون أحد الذين ستذكر أسماؤهم في تاريخ الإسلام ولا تتبع أشوار الذين ليس يريدون إلاّ ما ينفع شخصه ويضر الجميع، واعلم وتيقّن إن لم تقوموا بما ينوبكم ويخاص بلادكم مما هي حاصلة عليها من عدو الدين الإسلامي وهو الترك، وإلاّ العرب حاضرين لخلاص بلادكم وجميع البلاد والله على ما أقول وكيل. .." ولم يخف الأمير زيد تخوفه من عدم قبول حسين الطراونة بمساندة الثورة وجيوشها، فأكّد عليه بضرورة القيام بدور فاعل لصالح الاستقلال، وقال له:

"والجواب منك منتظر ولا حررنا هذا إليك إلاّ كي تسلّم من اللوم في المستقبل، والسلام على من اتبع الهدى"[3].

وتوالت الرسائل من الأمير فيصل بن الحسين، قائد الجيش الشمالي للثورة العربية، إلى حسين الطراونة، فقد بعث الأمير فيصل رسالة إلى حسين الطراونة بتاريخ 1336/11/19هـ /1918/8/26م قال فيها :

---

(1) سليمان الموسى، الحركة العربية، سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة (1908 – 1924)، (دار النهار للنشر: بيروت، 1970 م) ص 300-301؛ (سيشار إليه فيما بعد، الموسى، الحركة العربية)؛ محمد خريسات، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية، (الجامعة الأردنية: عمان، 1992 م)، ص11.

(2) المبيضين، حسين باشا، ص5.

(3) رسالة الأمير زيد بن الحسين إلى حسين الطراونة بتاريخ 13 جمادى الأولى 1336هـ أنظر: الطراونة، أوراقه.

"بعد السلام، المبدي واصلكم هذا عن يد الشيخ غيث بن هدايا حررته مع أنني لم آخذ منكم ولا خط (أية رسالة) ولكن ما يأتينا من أخبار جهتكم يجعلنا مسرورين لما أنتم مبدينة (مبدونه) من الحسيات، ولذا حرر أولاً لأبدأ ممنونيتي منكم، ثانياً لإعلامكم بأنه في أمد قريب ستسمعون إن شاء الله ما يرفع رأس كل عربي ويسره ويغيظ كل عدو ولذا فلا أريد منكم أن تكونوا من جملة من ينطبق عليه قوله عز شأنه ولا (تكونوا من الذين قعدوا مع الخوالف)[1]، وباقي الأخبار يعلمكم بها حامله "[2].

مما يؤكد عدم مراسلة حسين الطراونة لقادة جيوش الثورة، كلام فيصل بن الحسين بقوله: "ولذا حرر مع إنني لم آخذ منكم ولا خط (أية رسالة)"[3].

وعلى أثر الانتصارات التي حققتها جيوش الثورة العربية الكبرى، قام قائد المفرزة الشمالية علي بن عريد الحارثي بتوجيه رسالة إلى حسين الطراونة بتاريخ 23 ذي الحجة 1336هـ/29/9/ 1918م أخبره فيها: عن الانتصارات التي حققها الأمير زيد على الأتراك، واستيلاء قوات الثورة العربية على مدافع العثمانيين ورشاشاتهم، واستيلاء الإنجليز على السلط وقطع سكة الحديد بين درعا وعمان وفي نهاية الرسالة طلب الحارثي من حسين الطراونة ضبط أرزاق وسلاح وأدوات الترك، والاحتفاظ بها إلى حين وصوله إلى الكرك التي عين عليها أميراً[4]. وعلى أثر دخول الأمير فيصل دمشق في الأول من تشرين الأول عام 1918م، بعث حسين

---

(1) إقتبس الأمير فيصل المعنى الوارد في الأيتين الكريمتين :" وإذا أنزلت سورة أن أمنوا بالإليه وجهادوا مع رسوإليه إستئذنك أولوا الطول منهم وقالوا ذرنا نكن مع القاعدين رضوا بأن يكونوا مع الخوالف وطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون" . سورة التوبة، الأية 86-87.

(2) رسالة الأمير: فيصل بن الحسين إلى حسين الطراونة بتاريخ 1336/11/19 هـ. انظر: الطراونة: أوراقه.

(3) المصدر نفسه.

(4) أنظر: رسالة الشريف علي بن عريد الحارثي (قائد المفرزة الشمالية) إلى حسين الطراونة بتاريخ 23 ذي الحجة 1336هـ . الطراونة، أوراقه .

الطراونة رسالة إلى الأمير فيصل عن طريق أخيه كريم يهنئـه بالنـصر[1]، ورد الأمير فيصل برسالة إلى حسين الطراونة بتاريخ 1337/1/20هـ/1918/10/25م جاء فيها:

" المكرم الشيخ حسين الطراونة أما بعد فقد وصل كتابكم برفقة (أخيكم) كريم وبه تهنئونا على المظفريه التي وفقن الله سبحانه وتعالى ولا شك بأن أنتهزكم حيث أنكم خلصتوا من المحكومية التي رضيتوها عليكم وله الحمد اليوم صرتوا من الأمم الحرة وأساله أن يوفق العرب ويجمع كلمتهم على إعلاء كلمتـه والـسلام علـيكم ورحمة الله وبركاته"[2].

وبتاريخ 1337/1/27هـ/1918/11/1م، بعث الأمير فيصل خطاباً إلى عمـوم مشايخ الكرك "الشراقا" جاء فيه:

" بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أخذنا كتابكم وسررنا مما أبـديتموه من الغيرة القومية والحمية العربية التي فطرتم عليها وأظهرتموها الآن إلـى حيـز العمل فنشكر همتكم وصدق عزيمتكم ".

حيث حملت هذه الرسالة الشكر إلى مشايخ الكرك التي وردت أسماؤهم فيها وهم: حسين الطراونة، وعطا الله السحيمات، ومحمـد الطراونـة، وحامـد محمـد الصعوب، وعطا الله محمد النوايسة، وفيصل المبيضين، وفارس البطوش، ونجم بن وادي شيخ عشيرة الخرشة[3].

والسؤال المطروح في سياق هذه الرسائل، لماذا هذه المراسلات بـين قـادة جيوش الثورة العربية وحسين الطروانة؟

هذه المراسلات المكثفة من قبل قادة جيوش الثـورة العربيـة إلـى حـسين الطراونة جاءت بشكل يتناسب مع دوره ومكانته الإجتماعية في منطقته هـذا مـن

(1) الطراونة، مذكراته , ورقه 2.

(2) أنظر: رسالة الأمير فيصل إلى حسين الطراونة بتاريخ: 1337/1/20 هـ. الطراونة، أوراقة.

(3) أنظر: رسالة الأمير فيصل إلى حسين الطراونة بتاريخ 1337/1/27هـ. الطراونـة، أوراقه.

ناحية، ومن ناحية أخرى كان الأتراك على إتصال مع حسين الطراونة، ويؤكد ذلك الرسالة التي بعث بها الشريف علي بن عريد الحارثي الذي عين أميراً للكرك مـن قيادة الجيوش العربية بعد انتصار الثورة في معان، وجرى الاتصال معـه لـضبط جميع الأوراق الرسمية والسجلات التركية، " الداعي جرى تعيني أميراً للكرك مـن نيابة القيادة العامة، فعليه بلغني ضبط أرزاق وسلاح وأدوات التـرك الـذين فـي الكرك. .."[1]، أما الأتراك فلم يقفوا موقف المتفرج إزاء اتـصالات قـادة الثـورة العربية بأهالي شرق الأردن فحاولوا بكل الوسائل للحيلولة بين الثـورة والأهـالي واستخدموا من أجل ذلك كل المغريات[2].

وقام الأتراك بمساع واتصالات واسعة لأجل بقاء الأهلين علـى خـضوعهم للدولة العثمانية، وأخذ جمال باشا يدعو الشيوخ لزيارته في دمشق ويقدم لهم الهـدايا والأوسمة، وقد لبى الدعوة عدد من زعماء الكرك وهم:

حسين الطراونة ورفيفان المجالي وتوفيق المجالي وسلامة المعايطة، حيـث قامت الحكومة بتوزيع المكافآت والأوسمة عليهم[3].

ويشير الطراونة في مذكراته إلى هذا بقولـه: "ولطفتنـي الـدول العثمانيـة بالنيشان العثماني الرابع بموجب فرمان بتاريخ 28 رمضان 1334هـ /1916/7/29م تحت رقم 1272، وبالنيشان الثالث المجيدي المؤرخ في الرابـع مـن ذي الحجـة 1334هـ /1916/10/2م ولطفتني أيضاً بنيشان من آلة الحرب كما ولطفتني برتبـة أمير أمراء حسب الترتيب العثماني أي لقب باشا بموجب كتاب والي سوريا تحسين بك فـي 2 نيسان 1336هـ /1918/4/2"[4].

---

(1) أنظر: رسالة الشريف علي بن عريد الحارثي إلى حسين الطراونـة، 23 ذي الحجـة 1336هـ. الطراونة: أوراقه.

(2) بلال حسن التل، الأردن محاولة للفهم، (منـشورات دار اللـواء للـصحافة :عمـان، 1978م)، ص31، (سيشار إليه فيما بعد، التل، الأردن)؛ خريسات، الأردنيون، ص13.

(3) أنظر: القسوس، مذكراته، ص 88.

(4) الطراونة، مذكراته، ورقه 2 ؛ انظر: كتاب والي سوريا تحـسين بـك إلـى حـسين الطراونة بتاريخ 2 نيسان 1336هـ. الطراونة، أوراقه.

ولما لم تفلح الدولة العثمانية في هذه الوسائل لجأت إلى الاعتقال والنفي لهؤلاء المشايخ بحجة الاتصال بالأمير فيصل وتأييده[1].

فهناك رسالة من متصرف الكرك سعد بك إلى حسين الطراونة بتاريخ 1916/6/9م يطلب فيها من حسين الطراونة تهدئة العشائر ويجب أن يكون موقفها مع الجيش العثماني الرابع وفي الرسالة نفسها يطلب منه أيضاً بتهدئة أخيه رفيفان المجالي[2].

وعلى أثر احتلال العرب للعقبة حاول محمد جمال باشا (الصغير) قائد الجيش الرابع إيقاع الفتنة بين عشائر شرقي الأردن لتقاتل بعضها ويحرم الثورة من دعمها، فبعث ببرقية إلى وكيل متصرف الكرك. يبلغه قراره ويطلب منه تشويق أهل الكرك بتشكيل فرق مجاهدين من أجل مهاجمة العربان المناصرين للأمير فيصل، وقال: إنها ستضم قوات نظامية من فرسان ومشاة وطائرات ستشترك في الغزو إلى جانب عشائر بني صخر والبلقاء لتاديب العربان الثائرة وقهر الشريف حسين بن علي[3].

وعندها تشكل وفد مؤلف من حسين الطراونة ورفيفان المجالي وسلامة المعايطة للمفاوضة مع محمد جمال باشا بخصوص ذلك[4]، وبعد أن شرح لهم خطورة الموقف العسكري والواجب الملقى على كاهل كل عثماني بأن يقدم كل تضحية ممكنة، ثم طلب منهم أن يقدموا متطوعين داخل حدود لواء الكرك، فوافقوا

---

(1) الأشخاص الذي تم إعتقالهم في دمشق بتهمة الإتصال بالأمير فيصل هم: قدر المجالي، حتمل بن زبن وابن عمه تركي بن حيدر وعبطان بن طلال الفايز وشهاب الفقير أما الأشخاص الذي تم نفيهم و هم: عودة القسوس، وسالم العودات. انظر: الموسى، إمارة، ص40.

(2) رسالة (باللغة العثمانية) من متصرف الكرك سعد بك إلى حسين الطراونة بتاريخ 7/7/ 1334هـ/1916/6/9 انظر: الطراونة، أوراقه .

(3) القسوس، مذكراته، ص 85.

(4) الطراونة، مذكراته، ورقه 2.

على ذلك الطلب، وتقرر تشكيل فرق من المجاهدين للدفاع ضمن حدود لواء الكرك فقط بموجب وثيقة خطية موقعة منه بهذا المعنى[1].

واعتبروا أن للفرق ثلاث قيادات :

الأولى بقيادة فريوان المجالي، والثانية بقيادة حسين الطراونة والثالثة بقيادة عودة القسوس[2]، ويشير الطراونة في مذكراته إلى هذا بقولـه:" عينتنـي الدولـة العثمانية قائد مجاهدي الكرك على رأس مجموعة من المجاهدين أحسنت تدريبهم"[3].

ولما لم يكن أهل الكرك على معرفة وثيقة بأهـداف الثـورة العربيـة، لأن الموقف لم يتضح لهم بعد، فقـد اجتمع منهم نحو (500) خيال ساروا من الكرك إلى معان ومنها إلى القويرة، وكان حسين الطراونة على رأس مجموعة من المجاهـدين الذين كانوا تحت قيادته، حيث هاجموا جماعة من البدو المناصرين للثورة العربيـة في 1917/7/18م، وأسفر الهجوم عن مقتل تسعة من البدو، وإستيلاء الكركية على ما يقارب ألف رأس غنم وبعض الجمال وبيوت الشعر، ولكن لم يلبث قادة الحملـة أن أدركوا أنه قد غُرّر بهم خاصة وإن القوات التركيه لم تشترك معهم في القتال، كمـا لم يشترك أحد من أبناء العشائر الأخرى وعلى أثر هذا عادوا إلى الكـرك بعـد أن قدموا إلى القائد محمد جمال باشا نصف الأغنام التي استولوا عليها[4].

إلاّ أن الأتراك أخذوا ينشطون في تعزيز علاقاتهم مع الأهالي وقد بدا ذلـك بوضوح عندما استطاع العثمانيون إجبار الإنجليز للانسحاب من السلط فـي نهايـة شهر آذار عام 1918م، إذ بعث متصرف الكرك سعد بـك برسـالة إلـى حـسين

---

(1) منيب الماضي، سليمان الموسـى، تـاريخ الأردن فـي القـرن العـشرين (1900-1959م)،ج1، (مكتبة المحتسب: عمان، 1996 م)، ص 29 – 30، (وسيشار إليه فيما بعد، الماضي والموسى، تاريخ الأردن).

(2) القسوس، مذكراته، ورقه 86.

(3) الطراونة، مذكراته، ص1، ومما يؤكد ذلـك رسـائل المتـصرف سـعد بـك إلـى حسين الطراونة بتاريخ 1334/4/29هـ، الرسالة الثانيـة بتـاريخ 1334/7/7هـ، الرسالة الثالثة بتاريخ 6 كانون أول 1336هـ، أنظر: الطراونة، أوراقه.

(4) القسوس، مذكراته، ص 88 ؛ الموسى: إمارة، ص35.

الطراونة بتاريخ 3 نيسان 1336هـ /1918/4/3م، بشره فيها بإستعادة السلط[1]، ويخبره فيها بإندحار العدو إلى غربي الشريعة (نهر الأردن) وطلب منه تقديم العون والمساعدة للأتراك وقال:

"... أخونا يومنا هذا يوم الحمية والصداقة والغيرة "، وفي الرسالة نفسها أعلمه بتعيين رفيفان المجالي مديراً لناحية العراق في الكرك وطلب منه أيضاً، أن يوثق العمل معه"[2].

وفي رسالة أخرى من سعد بك الى حسين الطراونة بتاريخ 4 نيسان 1334م أخبره فيها:

" بطرد الإنجليز إلى غربي الشريعة وهو الأن في إريحا منهزماً مكسوراً وعساكرنا تتعقبه بكل سرور وفرح وأخبره أيضاً بأن مشايخ الصخور والبلقاء والعدوان، قد انضموا إلى جانب الإتراك، وقد حضر وفد منهم للتهنئة " بقلوب باشه ووجوه ضاحكة" يلتمسون الهجوم على العدو أين كانوا ".

وفي الرسالة نفسها يخبره بأن مشايخ الصخور والبلقاء والعدوان قد توجهوا إلى جمال باشا في السلط طالبين منه المشاركة في ملاحقة العدو، وطلب من أهل الكرك أن لا يحرموا من هذا الفخر العظيم، وطلب أيضاً من حسين الطراونة وعموم مشايخ الكرك بمقابلة جمال باشا في السلط والإشتراك بهذا النصر[3].

---

(1) وبعد المناوشات البريطانية التي بدأت في 1918/3/9م على رأس الجسر في أريحا واستمرت أربعة أيام تمهيداً للهجوم الذي بدأته القوات البريطانية على السلط وعمان في الفترة ما بين (3/31-1918/4/2) "واستولت على السلط في 1918/3/30م وبلغت ضواحي عمان ولكنها اضطرت للانسحاب نتيجة لهجمات الأتراك المعاكسة وعبرت القوات البريطانية نهر الأردن إلى أريحا انظر: الموسى، الحركة العربية، ص 312؛ الموسى، إمارة، ص37.

(2) انظر: رسالة متصرف الكرك إلى الطراونه، 3 نيسان 1336هـ. الطراونه: أوراقه.

(3) انظر: رسالة المتصرف سعد بك إلى حسين الطراونة بتاريخ 3 نيسان 1336هـ. الطراونة، أوراقه.

وفي رسالة من محمد جمال باشا إلى حسين الطراونة أخبره فيها: بـإنهزام الجيش الإنجليزي والخسائر العظيمة التي لحقت به، ويطلب منه مـد يـد العـون والمساعدة للأتراك، وفي الرسالة نفسها أخبره بأن بعض الجهلاء قد سلبوا ونهبـوا العسكر ويطلب منه جمع هذه المنهوبات[1].

وبعد أن دخلت قوات الثورة العربية الكبرى الطفيلة، سبب هذا الاحتلال قلقاً للقيادة التركية وخشيت أن يمتد الاحتلال العربي إلى الكرك، فبادرت بإرسال قوة من الكرك بقيـادة حامد فخري باشا[2].

وعندهـا طلب الأتراك من مجاهدي الكرك أن يشتركوا مع الحملـة، إلاّ أن حسين الطراونة رفض ذلك مشيراً إلى أنهم ليسوا مكلفين بالدفاع خارج حدود لـواء الكرك الذي تم الاتفاق عليه مسبقاً، فأجاب حامد فخري وسعد بك بأن "هـذا شـرط فاسد" فأجابهم حسين الطراونة إذا كان فاسداً بإمكاننا تبديله، وعلى أثر ذلـك خـرج حسين الطراونة غاضباً وعقد النية على الالتحاق بالثورة العربية مـع المجاهـدين الذيـن تحت قيادته[3]، ولما علم سعد بك بذلك وجه رسالة إلى حسين الطراونة جاء فيها:

"إلى ضابط مجاهدي عشيرة الطروانة وتوابعهم الشيخ حسين أفندي الطراونة بناء على نتيجة المذاكرة التي جرت نهار أمس قد صـار عـرض الجـواب بـأن مجاهدي الكرك مكلفين للدفاع داخل حدود الكرك فقط"[4].

---

(1) انظر: رسالة محمد جمال باشا (قائد الجيش الرابع) إلى حسين الطراونة بدون تـاريخ الطراونة، أوراقه.

(2) ممدوح عارف الروسان، مسيرة الثورة العربية على الساحة الأردنية(تمـوز 1917- أيلول 1918)، (منشورات لجنة تـاريخ الأردن :عمـان 1992م) , ص 19 – 20، (سيشار إليه فيما بعد، الروسان، مسيرة الثورة).

(3) الطراونة، مذكراته، ورقه 4.

(4) انظر: رسالة متصرف الكرك سعد بك إلـى حـسين الطراونـة بتـاريخ 6 كـانون 1334هـ. الطراونة، أوراقه.

ويشيرحسين الطراونه إلى أن معارضته التي أسفرت عـن عـدم اشـتراك مجاهدي الكرك لإسترداد الطفيلة الأمر الذي أدى إلى تعرض حملة حامد فخـري[1] للفشل ومنيت بخسائر فادحة[2].

وقد هيأ احتلال الطفيلة الفرصة للشريف عبد الله بن حمزة الفعر للهجوم على غور المزرعة، وعلى أثر ذلك كلف القائد محمد جمال باشا حسين الطراونة ورفيفان المجالي بالذهاب إلى غور المزرعة لإلقاء القبض على الشريف عبد الله ابن حمزة، وعند وصولهم إلى غور المزرعة اتفق حسين الطراونه ورفيفان المجالي بأن يكتبـا إلى الشريف بعدم التعرض للكرك في هذه المرة؛ وذلك محافظة على الشريف[3].

ومما يؤكد ذلك رسالة الأمير فيصل إلى الأمير زيد في 16 كانون الثاني عام 1918م، والتي جـاء فيها:

"... وقد بلغنا بأن حسين الطراونه ورفيفان المجـالي قـد أخـذا مـدفعين رشاشين، واحد وضعوه في قرية خنزيرة, والآخر في موضع آخر , بدعوى أنهـم يقاتلوننا ويحاربوننا، ويقولون أنه في الحقيقة ما هو إلاّ مظاهرة. .."[4].

---

(1) حملة حامد فخري: على أثر إحتلال الطفيلة من قبل قوات الثورة العربية بادر الأتراك إلى إرسال قوة من الكرك قوامها ثلاث كتائب (800 جندي و100 خيـال) ومـدفعان هاون بقيادة المقدم حامد فخري، ولكن هذه القوة فشلت في إسـترداد الطفيلـة ومنيـت بخسائر فادحة بلغت قرابة ال (600) ما بين قتيل وأسير، وغنم العـرب العديـد مـن المدافع والرشاشات والبغال والخيول في حين بلغت خسائر العرب (20) قتيلاً و (40) جريحاً وهى خسارة لا تقارن بالفوز الذي أحرزته قوة صغيرة بقيادة الأمير زيد ضـد قوة كبيرة ومدربة ومسلحة بأحدث الأسلحة. انظر: سليمان الموسى، مذكرات الأميـر زيد: الحرب في الأردن (1917-1918)، (دائرة الثقافة والفنون: عمان، 1976م)، ص62-63، (سيشار إليه فيما بعد، الموسى، مذكرات الأمير زيد)؛ الروسان، مـسيرة الثورة، ص20.

(2) الطراونة، مذكراته، ورقة 5.

(3) الطراونة، مذكراته، ورقة 5.

(4) الموسى، مذكرات الأمير زيد، ص 52-53.

ويذكر اليك كركبرايد (Alec- kirkbride) في مذكراته عن فترة الحرب كيف أن أهل الكرك حذّروا قوات الثورة في غور المزرعة من هجوم الأتراك فيقول:

"لم يلبث أن جاءنا رسل من أهل الكرك يحذروننا بأن الأتراك يضغطون عليهم كي يهاجمونا، واتفقنا معهم على أن نخلي مواقعنا ونرحل إلى غور الصافي في الوقت الذي يشنون فيه هجومهم علينا، ونفذت الخديعة بحذافيرها"[1] من رسالة فيصل وحديث كركبرايد وحسين الطراونة، نتأكد بأن حسين الطراونة وأهل الكرك كانوا يعملون بإخلاص مع الثورة العربية قبل سقوط الكرك بيد قوات الثورة العربية الكبرى.

وعندما تمكنت القوات التركيه من دخول الطفيلة يوم الأحد الموافق 1918/3/6م وبعد انسحاب الأمير زيد منها إلى الرشادية مما دفع بوالي سوريا تحسين بك لإرسال رسالة إلى حسين الطراونة بتاريخ 2 نيسان 1336هـ - 1918/4/2/م يخبره فيها باسترداد الطفيلة، ويطلب منه رفع الاختلاف من بينهم ويكونوا متحدين مع الجيش التركي ويخبره بتقديم المكافآت لهم[2].

وفي رسالة أخرى من محمد جمال باشا إلى حسين الطراونة يخبره فيها: بدخول الجيش التركي إلى الطفيلة ويطلب منه تقديم العون والمساعدة للإتراك كما ويخبره بتقديم المكافآت جزاء صدقكم وصداقتكم[3].

وعلى أثر ذلك فقد بعث الشريف ناصر بن علي[4] رسالة بصحبة نواف الفايز إلى حسين الطراونة يطلب منه تقديم العون والمساعدة للثوار، فقد هيأ حسين

---

(1) التل، الأردن، ص28-29.

(2) أنظر: رسالة والي سوريا تحسين بك إلى حسين الطراونة بتاريخ 2نيسان 1336هـ - . الطراونة، أوراقه.

(3) أنظر: رسالة قائد الجيش الرابع محمد جمال باشا إلى حسين الطراونة بتاريخ 10 أيلول، 1333 مالية، الطراونة، أوراقه.

(4) ناصر بن علي (1890م – 1934م) من أشراف المدينة وأحد قادة الثورة العربية البارزين، قاد الحملة التي إستولت على العقبة، ثم كان نائباً لفيصل في قيادة الجيش الشمالي الذي دخل دمشق، ووصفه لورنس بقوإليه ": كان فاتح الطرق، والطليعة السابقة

الطراونة مع مشايخ الكرك مقداراً مـن المتطوعين بصحبـة نواف الفايز [1] حيث أشار إليهم متصرف الكرك سعد بك برسالة موجهه إلى حسين الطراونـة بتـاريخ 1336/9/8هـ/ 1918/6/17م، جاء فيها: "إن نواف الفايز يتجول في عـشائرنا فـي جنوب الكرك لأجل إفساد أخلاق الجهلة ..." [2].

يتضح من خلال الرسائل التي تلقاها حسين الطراونة سواء من قادة جيـوش الثورة العربية أم من الأتراك، بأن حسين الطراونة تريث فـي استقبال قادة الثـورة العربية، وأبطأ في الإتصال مع الأمير فيصل، قائد الجيش الشمالي، مما دفع الأمير فيصل لإرسال رسالة إليه يستغرب منه عدم وصول إي رسالة منه وينزهه مـن أن يكون ممن تنطبق عليهم الأية الكريمة (ولا تكونوا مع الذين قعدوا مع الخوالف) [3].

كما بعث إليه الأمير زيد وهو بالطفيلة يستثير حميته العربيـة والإسـلامية وينصحه بعدم الاستماع لأصحاب المنافع الشخصية ويبلغه في الرسالة نفـسها بمـا يشبه التحذير[4]. وهناك رسالة من علي بن عريد الحارثي أمير الكرك يذكر لـه أن دولة تركيا أصبحت في حكم الزوال وفي رسالة أخرى أيضاً يـدعوه لمقابلتـه أو إرسال من ينوب عنه[5].

في تحركات فيصل، هو الرجل الذي أطلق الرصاصة الأولى في المدينة والـذي أطلـق الرصاصة الأخيرة في المسلمية وراء حلب. لمزيد من المعرفة انظر: الموسى، الحركة العربية، ص 273.

(1) الطراونة، مذكراته، ورقة5.

(2) انظر: رسالة (باللغة العثمانية) من متصرف الكرك سعد بك إلى حسين الطراونة بتاريخ 1336/9/8هـ. الطراونة، أوراقه.

(3) نظر: رسالة الأمير فيصل إلى حسين الطراونة بتاريخ 1336/11/19هـ، الطراونـة، أوراقه.

(4) انظر: رسالة الأمير زيد إلى حسين الطراونـة بتـاريخ 13 جمـاد الأول 1336هـ، الطراونة، أوراقه.

(5) انظر: رسالة علي بن عريد الحارثي إلى حـسين الطراونـة بتـاريخ 23 ذي الحجـة 1336هـ. الطراونة، أوراقه.

وحين تبين لحسين الطراونة بأن استمرارية العهد التركي غير ممكنة، أخـذ يعمل بصمت لدعم قادة الثورة العربية، بدليل أنه منع مجاهدي الكرك للاشتراك في حملة حامد فخري لاسترداد الطفيلة عندما استولت عليها قوات الثورة العربية مشيراً للقائد والمتصرف بأن هؤلاء المجاهدين مكلفون للدفاع داخل حدود لـواء الكـرك فقط حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين، وإلاّ سوف نلتحق بقوات الثورة العربية، مما كان لهذا الأثر السيء في نفس القائد والمتصرف اللذين أذعنّا بالقبول لما قاله حسين الطراونة[1]، كما حذّر قوات الثورة العربية بقيـادة الشريف حمـزة الفعـر مـن الهجوم على غور المزرعة، على الرغم من أنه كلف من قبل السلطة التركية بإلقاء القبض على الشريف وتسليمه لهم[2].

كما قدم الدعم والمساعدة لقوات الثورة العربية قبل سقوط الكرك بيدها، بدليل أنه استجاب لرسالة الشريف ناصر بن علي عندما طلب منه تقديم العون والمساعدة لقوات الثورة العربية، حيث هيأ مقداراً من المتطوعين بصحبة نواف الفايز، والـذي أشار إليهم متصرف الكرك بالرسالة الموجهة إلى حسـين الطراونة[3].

وعندما استولت قوات الثورة العربية على معان بقيادة الأمير زيد، حافـظ الطراونة على المتبقي من عتاد وأرزاق الأتراك، وذلك ملبياً لنداء الشريف علي بن عريد الحارثي الذي عين أميراً على الكرك في الرسالة التي وجهها إليه[4].

يتضح مما سبق بأن حسين الطراونة تريث في التعامل مـع قـادة الثـورة العربية، كما تريث في توديع الدولة العثمانية حتى تبين له أن موضوع اسـتمرارية العهد السابق غير ممكنة، إذن فالبيعة للعهد الجديد.

---

(1) انظر: رسالة المتصرف سعد بك إلى حسين الطراونة بتاريخ 6 كانون أول 1334هـ. الطراونة، أوراقه.

(2) الطراونة، مذكراته: ورقة 2.

(3) انظر: رسالة (باللغة العثمانية) من متصرف الكرك سعد بك إلى حـسين الطراونـة بتاريخ 1336/9/8هـ. الطراونة، أوراقه.

(4) انظر: رسالة علي بن عريد الحارثي إلى حسين الطراونة، بتـاريخ 13 جمـاد الأول 1336هـ. الطراونة، أوراقه ومذكراته، ورقه 2.

4.2 دور الطراونة في العهد الفيصلي(1918– 1920م):

رفع الأمير سعيد الجزائري العلم العربي في دمشق بتاريخ 1918/9/30م وفي صباح اليوم الثاني دخلت طلائع الجيش العربي إلى المدينة.

وقد وصل الأمير فيصل إلى دمشق يوم 1918/10/3م، في الوقت الذي وصـل فيه الجنرال اللنبي (Allenby) القائد العام لجيوش الحلفاء في سوريا وأبلغ فيصل أنه على استعداد للاعتراف بالإدارة العربية في المناطق الواقعة إلى الشرق مـن نهـر الأردن، من دمشق إلى معان، بصفتها إدارة عسكرية تحت قيادته العليا(1).

لم يلبث فيصل أن أعلن في 1918/10/5م، تأليف حكومة عسكرية في دمـشق باسم الملك حسين بن علي، وعهد برئاستها للفريق علي رضـا الركـابي الـذي أعطي لقب (الحاكم العسكري العام) (2). ولكن بينما كان فيصل يقـصد أن تتـولّى حكومته إدارة سوريا بأكملها، فـإن قيـادة اللنبي أصـدرت فـي 1918/10/22م بياناً يتضمن تقسيم سوريـا الطبيعة إلى ثلاث مناطق عسكرية باعتبارها كلها " بلاد العدو المحتلة" على النحو الآتي:

1- المنطقة الجنوبية (فلسطين) وتتولّى القوات البريطانية إدارتها مباشرة.
2- المنطقة الشرقية (سوريا الداخلية وشرقي الأردن) ويتولّى إدراتهـا العليـا الأمير فيصل، ويكون الحاكم العسكري العام الركابي مسؤولاً أمام اللنبـي بالإضافة إلى مسؤوليته أمام الأمير فيصل.
3 - المنطقة الغربية (لبنان والساحل السوري) وتتولّى القوات الفرنسية إدراتها مباشرة(3).

وهكذا أصبحت شرقي الأردن تابعة للإدارة العسكرية العربية، وتولى اللواء جعفر العسكري إدارة المنطقة العسكرية الممتدة من البلقاء شمالاً إلـى تبوك جنوباً،

---

(1) الموسى، إمارة، ص 45.

(2) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص 83.

(3) الموسى، تاريخ الأردن، ص45 ؛ علي محافظـة، تـاريخ الأردن المعاصـر، عهـد الإمارة (1921-1946م)، (الجامعـة الأردنيـة: عمـان، 1973م)، ص 11 –12/ (وسيشار إليه فيما بعد، محافظة، عهد الإمارة).

كما تولى رشيد المدفعي قيادة الفرقـة الثانية واتخذ عمان مركزاً لقيادته، وعـين فـي مراكز المقاطعات حكاماً عسكريين لفرض الأمن والنظام[1].

وعلى هذا الأساس أبقيت الكرك مركزاً لمتصرفية اللواء، وتولى زمام الإدارة فيها أولاً الشريف علي بن عريد الحارثي، ثم عين القائـد عبد الله الدليمي حاكماً عسكرياً ومتصرفاً للواء، حيث جمع المشايخ وجعلهم يقسمون يمـين الـولاء والإخلاص للعلم العربي وللحكومة العربية، وباشر بتأليف الحكومة وبتعيين الموظفين بمشورة حسين الطراونة وتوفيق المجالـي وعودة القسوس[2].

حيث تم تعيين حسين الطراونة عضواً لمحكمة البداية بموجب مرسوم صادر من قائد منطقة الكرك عبد الله الدليمي بتاريخ 1337/1/10هـ/1918/10/15م وهذا نصه: "بحسب صلاحيتي الواسعة أبلغ تعينكم عضواً لمحكمة البداية والأمل وطيد بأن تروا مصالح العباد على منهاج الحق والعدالة حتى نذهب بملتنا المحبوبة إلى أوج الرقي والسعادة راجياً من الله أن يوفقكم"[3].

وعلى ما يبدو أنه جرى تعديل في موظفي الحكومة فـي الكرك، حيث تـم تعيين توفيق المجالي معاوناً للحاكم الإدراي وحسين الطراونة مديراً للأمـن العام وشريف بك الزعبي رئيساً لمحكمة البداية، أما عودة القسوس وعطا الله السحيمات وممدوح المجالي فتم تعيينهم أعضاء للمحكمة، وتوفيق أفندي الضابط مدعياً عاماً[4].

وعندما كان الأمير فيصل وأركان حكومتة يطمحون إلى إنشاء دولة واحدة في كافة مناطق سوريا الطبيعية، ومن أجل هذه الغاية دعـا الأمير فيصل إلى انتخـاب ممثلين رسميين من بلاد الشام يجتمعون فـي دمشق، ويبدون رأيهم في

---

(1) الموسى، إمارة، ص 45.

(2) القسوس، مذكراته، ص110.

(3) رسالة متصرف الكرك عبد الإليه الدليمي إلى حسين الطراونة بتاريخ 1337/1/10هـ/1918/10/15م. الطراونة , وأوراقه .

(4) القسوس، مذكراته، ص110.

مصير البلاد فجرت الانتخابات وانعقد المؤتمر، السوري الأول في 1919/7/2م واتخذ القرارات التالية:

1- استقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية استقلالاً تامـاً علـى الأسـاس النيابي.

2- رفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطن هجرة لهم.

3- اختيار الأمير فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على سوريا.

4- إعلان إنتهاء الحكومات الإحتلالية العسكرية في مناطق سوريا الثلاث على أن يقوم مقامها حكومة نيابية مسؤولة تجاه المجلس النيابي[1].

وقامت لجنة الاستفتاء الأمريكية (لجنـة كـنج – كـراين) (King Crane-Commission) بزيارة عمان في حزيران عام 1919م واستمعت اللجنة إلى ممثلـي الأقضية والقبائل والجماعات فكانت مطالبهم: "الاستقلال التام بلا حماية ولا وصاية، وإذا كان لا بد من الانتداب فليكن انتداباً بريطانياً"[2].

وقدمت اللجنة تقريرها، فلم تأخذ به فرنسا وبريطانيا، فعملتا علـى تـسوية جديدة عـ ـرفت بإتفـ ـاق لويد جـورج – كلمنـصو (L.Gorge-Clemenceau) بتاريخ 1919/9/15[3].

ولما لم يكن الاهتمام بمصير البلاد مقتصراً على رجال الحكم والسياسة فـي العاصمة دمشق، بل كان يشغل بال الزعماء فـي المناطق القريبة والبعيدة، أننا نجد مثالاً على هذا من البرقية التي بعث بها عدد من شيوخ الكرك[4].

---

(1) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص 88 ؛ محافظة، عهد الإمارة، ص12-13.

(2) أكرم زعيتر، وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية (1918-1939)، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت، 1979م)، ص 30 -31.

(3) لمزيد من المعرفة عن إتفاق لويد جورج كلمنصو انظر: الموسى، الحركة العربيـة، ص499 وما بعدها.

(4) الشيوخ الذين وقعوا على هذه البرقية هم :- رئيس البلدية دليـوان المجـالي، الـشيخ عطيوي المجالي، عطا الإليه السحيمات، حسين الطراونة، نـايف المجـالي، رفيفـان المجالي، فرحان البيايضة، عبد الإليه العكشة، عودة القسوس، موسى المعايطة، فـارس

ومن هؤلاء حسين الطراونة إلى الحاكم العسكري العام فـي دمـشق فـي 7 كانون الأول عام 1919م قالوا فيها:

"قد رفعنا احتجاجنا لمعتمدي دول حلفائنا بإيفاء وعودهم بشأن استقلالنا، تلك الوعود التي لأجلها شاركناهم بخوض غمار الحرب، وإذا لـم يصغوا لاحتجاجنـا فنحن مستعدون لبذل النفس والنفيس في سبيل الوحدة الـسورية والإسـتقلال. وإذا مست الحاجة إلى حضور أحدنا للعاصمة دمشق فنـحن منتظرون الإشارة "[1].

وفي نطاق العمل على تثبت أسس الدولة السورية، فإن الأمير فيصل ألغـى الحكم العسكري اعتباراً من 1920/2/5م وأصبح الحكم مدنياً من جميع الوجوه الأمر الذي أدى إلى تعرض سوريا لضغط شديد من دولتي فرنسا وبريطانيا كـي تقبـل الانتداب، وكرد فعل عقد المؤتمر السوري العام فـي 1920/3/8م. واتخـذ قـراراً بإعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، والمناداة بفيصل ملكاً عليهـا، وأصـدر الملك فيصل مرسوماً بتشكيل أول حكومة سـورية مدنيـة برئاسـة علـي رضـا الركابي[2].

مما دفع حسين الطراونة إلى إرسـال رسالـة تهنئة وإخـلاص بمناسـبة الاستقلال، وبتنصيب فيصل ملكاً علـى سوريا[3]، مما يؤكـد ذلك الرسالة الموجهة مـن الركابي إلـى حسين الطراونة بتاريخ 1920/3/11م، وهذا نصها:

"من رئيس الوزراء الركابي إلى حضرة وزير الداخلية المعظم نرجـو مـن معاليكم إبلاغ متصرف الكرك أن يشكر باسم الحكومة الـشيخ حـسين الطراونـة

المعايطة متري الزريقات. أنظر: جريـدة العاصـمة، (دمـشق)، ع (83)، بتـاريخ 1919/11/11م، ص3.

(1) انظر: جريدة العاصمة، ع(83)،1919/11/11م، ص3 ؛ محمـد علـي الـصويركي، شرقي الأردن والعهد الفيـصلي (1918-1920)، (دار الإعمـار: عمـان، 1993)، ص 56 .

(2) الموسى، إمارة, ص 48.

(3) الطراونة، مذكراته، ورقة 6.

ورفقاءه من المشايخ جواباً على برقيتهم في التهنئة بإعلان الاستقلال والسلام عليكم سيدي"[1].

وفي رسالة[*] أخرى موجهة من رئيس أمناء جلالته إلى حـسين الطراونـة بتاريخ 1920/6/21م يخبره فيها: بعرض برقيته على الملك فيـصل الـذي أبـدى إرتياحه لما جاء فيها من عبارات التهنئة والإخلاص، كما يخبره في نفس الرسـالة بسلام وشكر الملك فيصل له[2].

وفي 1920/4/25م، عقدت عصبة الأمم مؤتمر سـان ريمـو (Remo - San) وقررت بموجبه الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، والانتداب البريطـاني علـى فلسطين والعراق وشرق الأردن، وتعهد البريطانيون بتنفيذ وعـد بلفـور القاضـي بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[3]، وبـرز موقف الأردنيين فـي التعبير عن سخطهم على مؤامرات الحلفاء بسلخ فلسطين عـن الوطن الأم سـوريا وإعطائهـا لليهود ونـددوا بالهجرة إليها، فبعث حسين الطراونة مع عدد من شيوخ القبائـل[4]

---

(1) انظر: رسالة رئيس الوزراء الركابي إلى حسين الطراونـة بتـاريخ 1920/3/11م. الطراونة، أوراقه.

(*) نص رسالة رئيس الوزرأء الركابي إلى حسين الطراونة بتاريخ 1920/3/11 م:
" لحضرة الشيخ حسين الطراونة المحترم عرضت برقية حضرتكم على سدة مـولاي صاحب الجلالة الملك المعظم فارتاح أيده الإليه لما جاء فيهـا مـن عبـارات التهنئـة والإخلاص وأمرني أن أبلغكم شكر جلالته وسلامة الغالي ".
4 شوال 1338هـ -21 حزيران 1920م. رئيس أمناء جلالته
وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

(2) انظر: الطراونه، أوراقه.

(3) الموسى، إمارة، ص 49

(4) المشايخ الذي قدموا عريضة الاحتجاج إلى الجنرال بولز وهم: عودة أبو تايه، حمـد بن جازي (الحويطات)، غيث بن هدايا (الحجايا) , سليم أبو دميـك (بنـي عطيـة)، سليمان بن طريف وحمد بن حاتم (بني حميدة) سالم النسعه وحامد الشراري (معان). انظر عيسى السفري، فلسطين بين الإنتداب والـصهيونية، (مطبعـة مكتبـة فلـسطين الجديدة: يافا، 1937م)، ص 40، (وسيشار إليه فيما بعد، السفري، فلسطين).

في شرق الأردن عريضة إلى الجنرال بولز (Bols) القائـ ـد العـام لـبلاد العـدو الجنوبية المحتلة بتاريخ 1920/5/8م، أظهروا فيـها استياءهم مـن المنشور الـذي أذاعته الحكومة البريطانية أمام طائفة مـن أعيـان القـدس بتـاريخ 1920/2/20م، والمتضمن فصل فلسطين عن سوريا وجعلها وطناً قومياً لليهود،خاصـة أن هـ ـذا المنشور جـاء مناقضاً لرغبات الأمـة التي صرحت مـراراً بأنها ترفض فكـرة الوطن القومي اليهودي وأكّدوا في احتجاجهم بأن فلسطين عزيزة عليهم ومقدسة ولا يمكنهم أن يغضوا الطرف عما يحيق بها من أخطـار وإنهـم يرفـضون الهجـرة الصهيونيـة وفكرة الوطن القومي، ومستعدون لبذل دمائهم وأرواحهم فـي سـبيل أوطـ ـانهم التي يرونها مهددة بالأخـطارمن كل جانب[1].

5.2 دور الطراونة في حكومة الكرك المحلية (أيلول 1920م – أذار 1921م):

شارك حسين الطراونة إلى جانب مشايخ الكرك في الاجتماع الذي عقد في السلط مع المندوب السامي البريطـاني هربـرت صـموئيل (Samuel trHerbe) بتاريخ 21 /1920/8م وبعد عودة وفد الكرك من إجتماع السلط، أرسـل صـموئيل ضابطاً سياسياً برتبة ميجر يدعى كلنفيـك (ikKlinf) لكي يشغل وظيفـة المعتمـد البريطاني في الكرك[2].

وجرت انتخابات المجلس العالي للمنطقة تمخّضت عن انتخابات الأشـخاص التالية أسماؤهم لعضويته بتاريخ 1920/9/19م:

عطوي المجالي وحسين الطراونة وسـلامة المعايطـة والخـوري عـودة الشوارب وعبد الله العكشة ونايف المجالي عن الكـرك، وعبـ ـد الله العطيـ ـوي وموسـى المحيسـن عـن الطفيلة[3].

---

(1) السفري، فلسطين، ص 39 -40 .

(2) أنظر: الطراونة، مذكراته، ورقه 6؛ القسوس، مذكراته، ص113؛ الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص117.

(3) القسوس، مذكراته، ص 114.

واعتمدت هذه الأسماء من المعتمد البريطاني للمنطقة الميجر كلنفيك الذي أبلغ الأعضاء خطياً بنجاحهم ودعاهم لخدمة أهالي المنطقة، وهذا نص الكتاب الذي وجهة كلنفيك إلى حسين الطراونة بتاريخ 1920/9/20م: "حيث إنه صار انتخابكم من طرف عموم أهالي الكرك لأجل أن تكونوا عضواً للمجلس العالي بحضوري فعليه الأمل أن تخدموا بلادكم بصدق وأمانة تجاه الحكومة والأهالي بدون تفريق وأن تجروا على ذلك فعلاً والسلام عليكم"[1].

وقد ترأس كلنفيك هذا المجلس الذي أطلق عليه اسم المجلس العالي، ولكنه نقل بعد أسبوعين وحل محله الميجر اليك كركبرايد الذي تولى أيضا رئاسة المجلس[2].

وقد أطلقت الحكومة على نفسها اسم "الحكومة العربية المؤابية" وقامت بالأعمال الآتية:

1- إلغاء تشكيلات العهد الفيصلي وأقرت تشكيلات جديدة في جهازها الإداري.
2- الاستغناء عن خدمات الموظفين من غير أهل الكرك وعينت بدلاً منهم موظفين محليين.
3- أعيد تشكيل محكمة البداية.
4- تعين رفيفان باشا المجالي متصرفاً للكرك.
5- قامت الحكومة باستعمال طوابع بريد فلسطين على رسائلها[3].

---

(1) كتاب الميجر كلنفيك إلى حسين الطراونة بتاريخ 20أيلول1920م، الطراونة، أوراقة.

(2) أنظر: إليك كركبرايد، خشخشة الأشواك، ترجمة أحمد عويدي العبادي، (دار القدين:المفرق, 1987م)، ص31 –32، (سيشار إليه فيما بعد، كركبرايد، خشخشة)؛ الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص119.

(3) شكلت المحكمة برئاسة عطا الإليه السحيمات وعضوية: ممدوح المجالي وحنا العمارين ومتري الزريقات، كما وعّين يوسف العكشة عضواً ملازماً فيها وعودة القسوس مدعياً عاماً. انظر: القسوس، مذكراته، ص 114؛ كركبرايد، خشخشة، ص34.

وبالنظر لعدم وجود مرجع قضائي أعلى، فإن المجلس العالي احـتفظ لنفـسه بحق النظر في إستئناف الإحكام وتميزها، وفي الجلسة الثالثة للمجلس العالي قررت الحكومة ما يلي:

1- أن يتقاضى كل عضو من أعضاء المجلس العالي راتباً شهرياً مقـداره ألف قرش مصري.
2- أن يتولى أبناء الكرك والطفيلة شؤون الإدراة العامة والمؤسسات التابعة للمجلس العالي والحكومة بما فيها شؤون القضاء والمحاكم.
3- تشكيل لجنة لدراسة القوانين التي كانت تعمـل بهـا المحـاكم سـابقاً لتمحيصها وقبول ما يتناسب منها مع ظروف الحكومة الجديدة[1].

وقد تألفت اللجنة من: حسين الطراونة وعبد الله العكشة ونايف المجالي وعودة القسوس وقد قررت اللجنة بعد دراسة مستفيضة ما يلي:

" إنه بتاريخ 23 تشرين أول عام 1920م، وردت مذكرة من مدعي عام الكرك تتضمن الاستئذان بإمكان تطبيق القوانين والأنظمة التي يجب رعايتها لما طرأ عليها من تبديل وتعديل في زمن الحكومة الفيصلية ومنطقـة فلـسطين، وإلغـ ـاء هـذه التعديلات مع الاقتراح أيضاً بتشكيل لجنة من قبل المجلس العالي ودراسة القـوانين السابقة واللاحقة، وقبول ما يتفق منها مع الحالة الراهنة فـي البـلاد مـن حيـث العادات والتقاليد والأخلاق"، كمـا قـررت اللجنـة بالإجمـاع " تنظيـ ـم لائحـة قانونية تكـون دستور العمل بجميع القوانين الموضوعية، وإلغـاء مـ ـا يـصعب تطبيقه منها" [2] وتحت عنوان دستور الحكومة العربيـة المؤابيـة وردت المـواد القانونية التي إستقر رأي اللجنة عليها، وتم المصادقة عليها من المجلـس العـالي، وتضمنت ستة عشر مادة قانونية[3]. تضمنت في محتواهـا الأحكـام والإجـراءات القضائية لمحكمة البدايـة والاستئناف والتمييز، اعتماداً علـى القـانون التركـ ـي

---

(1) القسوس، مذكراته، ص114، كركبرايد، خشخشه، ص34.

(2) القسوس، المصدر السابق، ص 114- 115.

(3) لمزيد من المعرفة عن اللائحة القانونية، أنظر:المصدر نفسه، 115-117.

والتعديلات والمواد التـي أقرتها الحكومة العربية الفيصلية، وتعـديلات وضـعتها اللجنة علـى هذه المواد بما يتفق مع واقع الحال في الكرك[1].

ومن أهم الصعوبات التي واجهت حكومة الكرك ما يلي:

1- النزاعات العشائرية، ويصف لنا حسين الطراونة، عضو المجلس العـالي في حكومة الكرك في مذكرات بقوله: "إن الشـيء الذي فقدناه في الأردن خلال فـترة الحكومات المحلية هو الأمن"[2].
2- عدم قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب من الأهالي.
3- قلة عدد موظفي الدرك الذين لم يتجاوزوا الخمـسين شخـصاً يتقاضـون رواتبهم كل بضعة أشهر.
4- النزاع بين حكـومتي الكـرك وعمـان، حيـث شـرعت الحكومتـان بتبادل المراسلات القاسية واللاذعة حـول موضـوع الحـدود، وتـزامن ذلك مع مراسلات بـين الأخـوين (إليـك كركبرايـد والـن كركبرايـد (eridAllen Kirkb) حول الحدود بينهـم.
5- الانشقاق الذي حدث في حكومة الكرك، حيث انشقت عنها الطفيلة وكونت حكومة مستقلة برئاسة صالح العوران.
6- عجز الحكومة ورجال الدرك في حفظ الأمن، ممـا دفـع بـالميجر اليـك كركبرايد للإتيان بمفرزة من الشرطة من فلسطين لحفظ الأمن الداخلي في قصبة الكرك[3].

---

(1) مياده عبده، الحكومات المحلية "شرق الأردن " نشوء الإمارة، أب 1920-أذار 1921" " رسالة ماجستير غيرمنشورة ", بإشراف الدكتور صالح الحمارنة، (الجامعة الأردنيـة: كلية الأداب، أيار 1996م), ص69.

(2) الطراونة، مذكراته، ورقة 6 ؛ محمود عبيدات، الأردن في التـاريخ، ج1، (منـشورات جروس برس: طرابلس، 1992م) , ص 211.

(3) كركبرايد، خشخشة، ص 32 - 33؛ الماضي والموسى، تـاريخ الأردن، ص 123؛ Vatikiotis; Politics Miltrary, P.29.

وخير من وصف الحكومات المحلية آنذاك خير الـدين الزركلـي إذ يقـول: "... ولكن الفروق كانت كبيرة بين كل بلد أو قرية وأخرى. فقانون مـدني ونظـام عسكري وقضاء عشائري وشرع وعرف وقرعـة واستبداد وشـورى كلها شـبكة واحدة وضعت في أسرها منطقة شرق الأردن المنكودة الحظ"[1].

[1] الزركلي , عامان في عمان، ص41.

الفصل الثالث

موقف حسين الطراونة من تطور الأوضـاع السياسية والأحزاب حتى عام1927م

1.3 موقف الطراونة من قدوم الأمير عبد الله إلى شرق الأردن عام 1920م:

وصل الأمير عبد الله إلى معان قادماً مـن الحجـاز بتـاريخ 1920/11/21م يرافقه مجموعة من الأشـراف وهم: شاكر بن زيد، عقاب بن حمزه، علـي بـن الحسين الحارثي، حسين الشقراني وغيرهم، وأربعة من الضباط العـراقيين بيـنهم القائد حامد الوادي. أما البدو الذين جاءوا معه فقد كان معظمهم من قبيلة عتيبة[1].

استقبل أهل معان وباديتها الأمير عبدالله بحماس شديد، كما أن عدداً مـن الضباط العرب بادروا إلى الالتحاق به، نذكر منهم: غالب الشعلان، عبـد القـادر الجندي، محمد علي العجلوني، خلف التل، أحمد التل وغيرهم[2].

وفي معان التي اتخذها الأمير دار إقامة مؤقتة له، أذاع منشوره الأول علـى أهالي سوريا الذي شرح فيه أسباب قدومه إلى شرق الأردن، من خلال جريدته التي أنشأها وسماها " **الحق يعلو** "[3].

جعل الأمير عنـوان منشوره إلى كافة إخواننا السوريين وشرح فـي هـذا المنشور سبب قدومه:" كل عربي يعلم أنكم يا أبناء سوريا تستنصرونه وتـستثيرون حميته، ليأتيكم مسرعاً ملبياً مقبلاً غير مدبر. ومن حيث قد توالت علينا الـدعوات وصمت آذاننا الصرخات لطرد المعتدين على أوطانكم بقلوب ذات حميـة وسـيوف عدنانية هاشمية "، وسعى الأمير جاهداً لاستثارة حمية السوريين قائلاً :

" كيف ترضون بأن تكون العاصمة الأموية دمشق مستعمرة فرنسية؟

إن رضيتم بذلك فالجزيرة لا ترضى، وسيأتيكم غضبى وإن غايتنا الوحيـدة،

---

(1) الزركلي، عامان، ص 11-12 ؛ الموسى: إمارة، ص 78

(2) عبد الإليه بن الحسين، الآثار الكاملة للملك عبد الإليه (الدار المتحدة للنشر: بيـروت، 1973م)، ص 156، (وسيشار إليه فيما بعد، عبدالإليه بن الحسين، الآثار الكاملة).

(3) المصدر نفسه، ص 156-158.

كما يعلم الله نصرتكم وإجلاء المعتدين عنكم"[1].

لقد أعلن الأمير عبدالله من خلال هذا المنشور أن مهمته هي تحرير سوريا من الفرنسيين، كما وأعلن نفسه نائباً عن أخيه الملك فيصل الأول[2].

ومن معان أخذ الأمير يرسل الرسائل إلى شيوخ وزعماء القبائل يدعوهم للقدوم إليه، لمناقشة كافة القضايا التي تهمهم، لبى الكثيرون من مشايخ شرق الأردن دعوته[3]، ومن بينهم حسين الطراونة الذي وفد إلى معان لمقابلة الأمير على رأس ما ينوف عن " 200" خيال[4].

ويبدو أن قدوم الأمير عبد الله إلى عمان لم ينل قبول الكثير من الشخصيات الأردنية أمثال: حسين الطراونة ومحمد الحسين العواملة وسلطان العدوان ورفيفان المجالي وعلي خلقي الشرايري[5]، وذلك من منطلق الحرص على مكانتهم العشائرية، ومن باب الرغبة في أن يستلم حكم البلاد أهلها وأصحابها الشرعيين، حيث بنوا موقفهم هذا على معلومات مصدرها المندوب السامي البريطاني في فلسطين الذي كان يروج: "إن الأمير عبد الله جاء بقصد طرد رؤساء وأعضاء الحكومات المحلية "[6]، بدليل أن هناك مباحثات جرت ما بين حسين الطراونة ومحمد حسين العوامله وعلي خلقي الشرايري وأفاد حسين الطراونة بأن التدابير

---

(1) المصدر نفسه، ص 157.

(2) الحسين: عبدالله، الآثار الكاملة، ص 158 ؛ KAMAL SALIBI , THE MODERN HISTORY OF JORDAN,(LONDON: NEWYORK 1993), P. , 49.

(3) أسماء مشايخ أهالي شرق الأردن الذين لبوا نداء الأمير عبد الإليه: حمد بن جازي، مثقال الفايز، حديثه الخريشه، عطيوي المجالي، سعيد خير، سعيد المفتي. انظر: الزركلي، عامان، ص12 ؛ الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص133.

(4) الطراونة، مذكراته، ورقة 6.

(5) الزركلي، عامان، ص 5؛ علي خلقي الشرايري، أوراق علي خلقي الشرايري، ص13-14، (وسيشار إليه فيما بعد، الشرايري، أوراقه).

(6) محمود عبيدات، الدور الأردني في النضال العربي السوري 1908-1946، النضال المشترك، (الاهلية للنشر والتوزيع: عمان، 1998م)، ص349.

التي اتخذتها بريطانيا في فلسـطين وشرق الأردن أثناء وجود الأمير عبـدالله فـي معان غامضة ومريبة "[1].

وتجدد الشك عند هؤلاء وأدركوا بأن الأميـر سـيطرد رؤسـاء وأعـضاء الحكومات المحلية بالقوة، وليس عن طريق التفاهم وإقامة حكومة مركزية تتحمـل مسؤولية تحرير سوريا، فقرروا عدم مبايعة الأمير إذا كانت هذه المبايعـة سـتكون بالقوة، ويذكر علي خلقي الشرايري في مذكراته :

بأن الميجرسمرست (Sommerset) والكابتن بيك[2] (Peake) طلبـا منـه بتاريخ 31 كانون الأول عام 1920م مبايعة الأمير وقد استغرب منهما هذا الطلـب وقال لهم: " إن هذا الأمر سابق لأوانه "[3].

ونتيجة لهذا الموقف من بعض مشايخ أهالي شرقي الأردن قام الأمير بمكاتبة الشيوخ والزعماء البارزين، حيث بعث الأمير عبد الله برسالة إلى حسين الطراونـة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1339هـ/1921/1/19م، جاء فيها: "إلى العربـي الغيـور حسين الطراونة ... أما عما طلبتم إيضاحه من الأحوال العمومية فنخبركم بأنّا على أمل كبير برجوع كل شيء إلى أصله بدون مشقة لأن النيـات حـسنة والأعمـال خالصة لوجه الله، والغرض الوحيد هو حيازة أمتنا لكل ما هو مرغوب لمثلها مـن لوازم الشرف والسؤدد ليس إلاّ وان احتيج في هذا الباب لأعمال قد يجبن عنها محبو

---

(1) الشرايري، اوراقه، 14.

(2) بعد اجتماع صموئيل مع مشايخ أهالي الأردن في السلط في آب عـام 1920م عـين صموئيل بعد هذا الاجتماع عدد من الضباط الإنجليز لتأسيس الإدارة الجديـدة مـنهم: سمرست الذي شغل منصب نائب للمندوب السامي في اربد، والكابتن بيـك قائـد قـوة الاحتياط في عمان. انظر: الموسى، إمـارة، ص 57 ؛ محافظـة، عهـد الأمـارة، ص 17.

(3) الشرايري، اوراقه، 14.

النفس والأغراض الشخصية، فسنجد إن شاء الله من يقوم معنا في عملنا المجيد من أمثالكم ممن فيهم الكفاءة ... "[1].

ومن أجل التقدم إلى عمان لسبر غور الحالة وجس النبض لدى أهالي شرق الأردن، قام الأمير عبدالله بإيفاد الشريف علي بن الحسين الحارثي ومحمد علي العجلوني مستشارة العسكري، إلى عمان، للاتصال بالوطنيين وتمهيد السبل أمام قدوم الأمير إلى عمان، حيث استقبله في زيزيا مثقال الفايز (شيخ بني صخر) وعشائر البلقاء، ثم انتقل إلى عمان واخذ يستقبل وفود الوطنيين القادمين من مختلف أنحاء شرق الأردن، وكان هؤلاء يقسمون يمين الولاء والإخلاص للأمير[2].

وفي شهر شباط عام 1921م، عقد الوطنيون في عمان اجتماعاً قرروا فيه إيفاد وفد منهم لتوجيه الدعوة إلى الأمير للقدوم إلى عمان واتخاذها مقراً لتحركاته وفي أواخر الشهر نفسه ذهب عدد من الزعماء لتوجيه الدعوة إليه، وكان من بينهم كامل القصاب، وأمين التميمي وعوني عبد الهادي وعوني القضماني ومظهر رسلان الذي تراجع عن موقفه السابق تجاه الأمير[3].

وبعد أن قلّب الأمير مع أعضاء الوفد الأمر على كافة وجوهه، أتخذ قرار التوجه إلى عمان، وقرر الأمير بأنه سيقابل شيوخ الكرك في محطة القطرانة, كما وسيقابل في زيزيا عرب الصخور والعجارمة[4].

أثار قرار تقدم الأمير مخاوف حكومة الكرك المحلية التي كان حسين الطراونة عضواً فيها، فبعث (إليك كركبرايد) برسالة مستعجلة إلى المندوب السامي في فلسطين (صموئيل) يطلب منه الحصول على معلومات بشأن هذا التقدم، وجاء الجواب، متضمناً جملة لا تدعو للمساعدة والنجدة، وهي أنه من غير المرجح أن

---

(1) انظر: رسالة الأمير عبد الإليه إلى حسين الطراونة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1339 هـ. الطراونة، اوراقه.

(2) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص 139.

(3) Mary, Wilson, King Abdullah, Britain and the making of Jordan, (cambridge university press: cambridge, 1987), p. 50.

(4) الموسى، إمارة، ص 94.

يتقدم الأمير عبر منطقة تقع تحت السيطرة البريطانية وبعد يوم واحد فقط وصـلت الأنباء بأن الأمير شرع في التقدم نحو الكرك، فذهب (كركبرايد) وأعضاء حكومـة الكرك المحلية بما فيهم حسين الطراونة إلى محطة القطرانة لاسـتقباله والترحيـب به[1].

وفي محطة القطرانة ألقى الشاعر محمد المعايطة قصيدة بدوية ترحب بقدوم الأمير، فانعم عليه بخنجر ذهبي وفروة[2].

وفي محطة القطرانة دار حديث ما بين الأمير و(كركبرايـد)، حيـث سـأله الأمير: هل تم الاعتراف بحكومة مؤاب دولياً ؟

أجبت (أي كركبرايد): أنا لست متأكداً من شرعيتها الدولية، وقد أحسـست فيما بعد أن السؤال يحمل طبيعة أكاديمية (يعني الآن أن الأمير هنا).

وأكمل الأمير حديثه قائلاً: آه، لقد كنت متأكداً أننا نستطيع فهم بعضنا[3].

وأخيراً تقدم الأمير إلى عمان فبلغها بتاريخ 1921/3/2م وبمجي لأمير عبـد الله إنحلت الحكومات المحلية تلقائياً[4].

وفي عمان استقبله كل شيوخ الكرك بما فيهم حـسين الطراونـة، وشـيوخ الطفيلة. وشيوخ البادية، والكابتن (ألن كركبرايد) المعتمد البريطاني فـي عمـان، وكان الاستقبال حماسياً، واحتفى به أهلها حفاوة عظيمة وعدوه منقذاً ومحرراً[5].

وبعد أن استقر بالأمير المقام في عمان وشرع في إنشاء أول حكومة أردنية برئاسة رشيد طليع، عمل الأمير جاهداً لكسب ولاء وتأييد مـشايخ أهـالي شـرق

---

(1) كركبرايد: خشخشة الأشواك، ص 36- 37 ؛ علي محافظة، العلاقات الأردنيـة – البريطانية، (دار النهار للنـشر: بيـروت، 1973م)، ص 37؛ WILSON, King Abdullah; P. , 50

(2) الزركلي، عامان، ص 20.

(3) SALIBI, The modern history: P. 84.

(4) الحسين ؛ عبد الله، الآثار الكاملة، ص 161 ؛ الزركلي، عامان، ص 28- 29.

(5) الحسين، عبد الله، الآثار الكاملة، ص 161 ؛ أمين سعيد، ملوك المسلمين المعاصـرين ودولهم، (د. م: القاهرة، 1933م)، ص 319.

الأردن لهذه الحكومة. فقد منح الزعماء والمشايخ [1] الألقـاب والرتـب، فمـنح حسين الطراونة رتبة أمير لواء فخريه (باشا) [2].

2.3 موقف الطراونة من ثورة الشريدة والعدوان:

لم يستقبل شيوخ العشائر والزعماء التقليديون إنشاء حكومة مركزية في عمان بشيء من الارتياح، لأن مثل هذه الحكومة قد تسلبهم الامتيازات والحقوق التقليديـة التي يتمتعون بهـا فـي منـاطقهم. ولمـا عزمـت الحكومـة التـي تأسـست في1921/4/11م، برئاسة رشيد طليع، على ممارسة سلطاتها واجهت مقاومـة عنيفة بين أولئك الشيوخ والزعماء[3].

وكان أول صدام بين الحكومة المركزية والزعماء ثـورة الكـورة التــي تزعمها الشيخ كليب الشريدة في أواخر شهر نيسان عام 1921م، إذ رفض الشـريدة التنظيمات الإدارية الجديدة والتي بموجبها أصبحت ناحيته تابعة لمتصرف إربد.

وطالب أن ترتبط الكورة بالحكومة المركزية في عمان، إلاّ أن الحكومـة لـم تستجب لطلبه فقامت الثورة[4]، وكان من نتائج هذه الثورة أن تمردت عشائر أخرى على الحكومة في الكرك والطفيلة، إلاّ أن تدخل الأمير شخصياً في تسوية المـشاكل العشـائرية وظهور القوة السـّيارة الجـديـدة بقيادة الكابتن بيك باشا أعادا الأمن إلى نصابه وقضيا على روح التمرد والعصيان بين القبائل[5].

---

(1) أسماء المشايخ الذين حصلوا على لقب أمير لواء فهم: سلطان العدوان، كريم المجـالي، محمد الحسين، ماجد العدوان، نايف المجالي، ميرزا الشركسي، مثقال الفـايز، سـلامة المعايطة، عطيوي المجالي، سعيد خير، سعيد ابو جابر. انظر: الزركلي: عامـان، ص 63.

(2) المصدر نفسه، ص 62- 63.

(3) محافظة، عهد الإمارة، ص 44.

(4) لمزيد من المعرفة عن حادثة الكورة انظر: الموسى، إمارة، ص 120- 122.

(5) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص 176- 177.

غير أن التمرد القبلي اتخذ بعداً سياسياً جديداً في هجوم سلطان العدوان على عمان في آب عام 1923م[1]، حيث وجد الشباب الأردنيـون المثقفون في هذا الاتجاه متنفساً للتعبير عن سـخطهم على الإدارة التي يتولاها أعضاء حـزب الاسـتقلال, وحدث الاتصال بين أبناء أهالي الأردن وابن عدوان وأخـذوا ينـشرون المقـالات المعادية للحكومة في الصحف العربية: فلسـطين وسـوريا ومصر، كمـا واتخـذ هؤلاء الأردنيون من ابن عدوان واجهة لحركتهم فجعلوه يطالب الحكومة بإشـراك أبناء البلاد في مسؤولية الحكم، وبإنشـاء مجلس نيابي تكـون الحكومـة مـسؤولة أمامه، والحد من سلطات الأمير، وإقالة حكومة مظهر رسلان[2].

إن مثل هذه الثورات المحلية التي رمت إلى تقـويض الدولـة وتأسـيس إمارات منفصلة أو هي عصيان غير مأمون العاقبة، كان موقف حـسين الطراونـة منها الصمت وربما صرح بأنه لا يؤمن بالتجزئة ولا ينقض عهده للأمير، معتبراً أن الحوار والعمل السياسي من أنجح الطرق، بدليل أنه قد وشئ به بدعوى مؤازرتـه لثورة العدوان وأن الأمير يعرف أنه لا يتفاعل مع مثل هذا الانفصال[3]، وما يؤكّـد ذلك الرسالة التي بعثها الأمير عبد الله بتاريخ 1923/10/2م، إلى حسين الطراونـة، جاء فيها: " بعد السلام ... إخلاصكم مشهود واختصاصكم غير مجحود والناس لا يتركون أحد دون مقال ...وأن ذلك الشخص (سلطان العدوان) ومن كانوا معه، مـا نأوا إلاّ المنطقة وأهلها، وأما أنا فلم يكن مني لهم ولغيرهم إلاّ القبـول الحـسن وان العداء الموجه للرئيـس يشمل المرؤوسين كافة فاسمعوا ذلـك وعـوا وإذا وعيـتم

---

(1) لمزيد من المعرفة عن ثورة العدوان انظر: معن أبو نوار، تاريخ المملكـة الأردنيـة الهاشمية، قيام وتطور إمارة شـرق الأردن (1920- 1929م) , (جريـدة الـرأي: عمان، 2000م) ص 129 وما بعدها، (سيشار إليه فيما بعـد، أبـو نـوار، تـاريخ المملكة)؛ محافظة، عهد الإمارة، ص 46-49.

(2) الشرايري، أوراقه، ص 19.

(3) الطراونة، مذكراته، ورقة 7؛ الحباشنة، الشيخ حسين، ص 24.

فانتفعوا وليس قولي بخاص ولكن عني وعن لسان أمثالك من أرباب العقل والرؤية تستفيد العامة ... "[1].

3.3 الطراونة في ظل التنظيمات الإدارية:

ظلت شرقي الأردن تدار بموجب قانون إدارة الولايات العثمانية الصادر في 13 آذار عام 1329هـ/1911م والمعدل بالقانون المؤرخ في 3 نيسان عام 1330هـ /1912م حتى الحادي عشر من تشرين الأول عام 1927م عندما صدر قانون جديد للإدارة باسم (النظام الجديد للتشكيلات الإدارية في حكومة شرق الأردن) [2].

وفي 25 حزيران عام 1923م، صدرت الإرادة الأميرية بالموافقة على لائحة قانونية تقضي بتقسيم الإمارة إلى ست مقاطعات هي: عمان، الكرك، مادبا، السلط، جرش، إربد على أن تتألف في كل مقاطعة عدد من النواحي بقدر اللزوم[3]. وبموجب هذا التقسيم أصبحت الإمارة مقسمة إلى حاكميات من الدرجة الأولى، وحاكميات من الدرجة الثانية، وحاكميات من الدرجة الثالثة [4]. وأصبح يطلق على حاكم هذه الحاكميات (الحاكم الإداري) بدلاً من المتصرف أو القائمقام[5].

---

(1) رسالة الأمير عبدالإليه إلى حسين الطراونة، بتاريخ 2 تشرين أول عام 1921م. الطراونة، أوراقه ؛ خريسات، الأردنيون، ص 207.

(2) محافظة، عهد الإمارة ص 36 ؛ الموسى ؛ إمارة، ص 297- 298.

(3) انظر:جريدة الشرق العربي، الجريدة الرسمية لمنطقة الشرق العربي،(عمان), ع (5)، 1923/6/25م ص 3.

(4) حاكميات الدرجة الأولى هي: (إربد، السلط، الكرك، معان)، حاكميات الدرجة الثانية هي: (جبل عجلون، جرش، عمان، مادبا، الطفيلة، العقبة)، حاكميات الدرجة الثالثة هي: (الكورة، بني كنانة، الرمثا، الباقورة، أم قيس، الجيزة، ذيبان، وادي السير، الزرقاء، العراق، المزار، السماكية، غور الصافي، وادي موسى، الشوبك). انظر: الموسى، إمارة، ص 298.

(5) الشرق العربي، ع (5)، 1923/6/25م، ص 3.

وبما أن هذا القانون نص على أن تتشكل في مركز كل مقاطعـة مجلـس إداري من الحاكم وقاضي الشرع والمحاسب وكاتب الرسائل ومن أربعـة أعـضاء منتخبين حسب قانون تشكيل الولايات العثماني[1]، حيـث تجدد انتخاب مجلس إدارة الكرك في 1923/8/21م، ففاز كل من: حسـين الطراونة وعطيـوي المجالي عـن المسلمين، وعيسى المدنات وعبد الله العكشة عن المسيحيين, وبما أن العضو الثـاني عطيوي المجالي عضواً طبيعياً لصفته نقيباً للإشراف، صودق على انتخاب مكتسب الدرجة الثانية سلامة المعايطة عضواً ثانياً، وقد صادق رئيس مجلس الوكلاء مظهر رسلان على الموما إليهم[2].

وعندما شرعت حكومة مظهر ارسلان، ببرنامج إصلاح شـمل: تعزيـز الأمن العام، واصلاح نظام الضرائب وتخفيض النفقات، وإعطاء الأفـضلية لأبنـاء البلاد في وظائف الخدمة المدنية[3]، حيث تم تعيين حسين الطراونة عضواً في لجنة التحرير الثانية (لجنة لجمع الضرائب من أهالي الكرك) المؤلفة في مقاطعة الكـرك بمخصصات مقطوعة قدرها عشرون جنيهاً شهرياً، بموجب كتاب ناظر المالية أحمد حلمي[4].

وعندما تشكلت أول لجنة اقتصادية عليا في شرق الأردن عام 1924م وعقـد أول اجتماع لها برئاسة علي رضا الركابي، رئيس مجلس النظـار، فـي الغرفـة التجارية بعمان في 1924/1/17م، حيث أولت الحكومة اهتمامـاً بالغـاً بالـصناعة

---

(1) الشرق العربي، ع(5)، 1923/6/25م، ص3.

(2) جريدة ألف باء, (دمشق)، ع (864)، 1923/8/21م، ص 2.

(3) أبو نوار، تاريخ المملكة، ص 130.

(4) نص كتاب ناظر المالية أحمد حلمي إلى حسين الطراونة رقم 3425 / 499، بتاريخ 9 كانون أول عام 1923م، " قد عينا حضرتكم عضواً للجنة التحرير الثانية المؤلفة فـي مقاطعة الكرك بمخصصات مقطوعة قدرها عشرون جنيهاً شهرياً نرجوا مباشرة العمل عند وقوع التبليغ إليكم سـيدي). انظر: الطراونة، أوراقه.

والزراعة وتشجيع المنتجات الوطنية منها[1].

وقررت هذه اللجنة إقامــة أول معرض صناعي وزراعي في عمان فـي صيف عام 1925م، واقامة أربعة أسواق عامة في مقاطعات الكرك والسلط وإربـد وعمان، الأول في شهر حزيران إلى جانب المعرض الصـناعي والزراعـي فـي عمان، والثاني في شهر تموز في الكرك، والثـالث في شهر آب في السلط والرابع في شهر أيلول في إربد[2].

وتم تأليف لجان اقتصادية فرعية في الملحقات برئاسة الحكام الإداريين وكان حسين الطراونة وأيوب الصناع أعضاء في اللجنة الاقتصادية الفرعية في مقاطعـة الكرك [3].

وكانت اللجان الفرعية تقدم مقترحاتها إلى اللجنة الاقتصادية العليا لدراسـتها وتنفيذ الممكن منها ومن أهم أعمالها:

1- السعي إلى وقف التاجر عند حد معين من الربح، ومنع الإسراف في الدين.

2- توجيه الفلاح وارشاده، ليتمكن من تدبير شؤون زراعته.

3- ربط الفلاح بالأرض، وتحريم بيعها إلاّ تحت إشراف مجلس الإدارة فـي كـل مقاطعة.

4- فرض غرامات مالية على من يخالف هذه التوصيات من أجل حمايـة الفـلاح وتطوير زراعته.

حيث تم افتتاح المعـرض الـصـناعي والزراعـي فـي عمـان بتـاريخ 3/13/ 1925م، فكان أول معرض من نوعه يقام في شرق الأردن، وعرضت فيـه

---

(1) جريدة الـشرق العربـي، ع (80)، 1924/11/24، ص2، ع (86)، 1925/1/15م، ص2 ؛ محافظة، عهد الإمارة، ص 125.

(2) الشرق العربي، ع (86)، 1925/1/15، ص 2.

(3) أما بقية أعضاء اللجان الاقتصادية الفرعية الأخرى فهم: مصطفى حجازي، خاف التل عن(اربد)، سعيد الصليبي، علاء طوقان عن (السلط)، سلامة الطوال ومحمد الـديري عن (مادبا)، محمد صبحي، محمد خيري عن (الطفيلة)، محمـد المحمـود، نـوري الراشد عن (عجلون). انظر: الشرق العربي، ع (88)، 1925/1/19، ص 3.

الأشغال القطنية والحريرية. واشغال القش والشعر وصناعة الأحذية، كما وعرضت فيه بعض المحصولات الزراعية مثل الحنطة والشعير والزبيب، وكان في المعرض ثلاث أروقة هي: رواق الكرك ورواق البلقاء ورواق إربد [1].

وفي 1924/4/2م، بعث ناظر المالية أحمد حلمي ببرقية إلى حـاكم مقاطعـة الكرك الإداري نبيه العظمة يخبره بتعيين حسين الطراونة عضواً في لجنة التحرير براتب مقداره عشرون جنيهاً شهرياً[2].

4.3 موقف الطراونة من زيارة الملك حسين بن علي إلى عمان عام 1924م:

وفي 1924/12/18م زار الملك حسين بن علي عمان، حيث تمـت مبايعتـة خليفة للمسلمين وأمير للمؤمنين، في 1924/3/11م[3]، واشتراك في المبايعة زعمـاء الأردن وسوريا وفلسطين والعراق والحجاز، وحمل البرق مئـات البرقيـات مـن الأقطار العربية والإسلامية تأييداً للبيعة والاعتراف بها[4].

حيث رفع حسين الطراونة إلى الملك حسين بن علي برقية تهنئة وتأييد للبيعة جاء فيها: " قلوبنا تطفح سروراً لمبايعتنا جلالتكم على الخلافة الإسلامية العظمـى، نهنئ الإسلام عامة ونبارك لجلالتكم سيدي "[5].

---

(1) انظر: الشرق العربي، ع (104)، 1925/5/18، ص 2، ع (109)، 1925/7/15، ص 3 ؛ محافظة، عـهد الإمارة، ص 126.

(2) نص كتاب حاكم مقاطعة الكرك الأداري (نبيه العظمة) إلى حسين الطراونة رقم 302/ 230، بتاريخ 2 نيسان 1924م : " جاءنا من عطوفة ناظر المالية برقية بتاريخ 1 نيسان عام 1924م، بأنه قد تنسب تعيينكم عضواً في لجنة التحرير براتـب مقـداره عـشرون جنيهاً، فعليه يجب حضوركم للمركز من أجل المباشرة بالعمل عند وصول اللجنـة التـي ستأتي إلى الكرك قريباً ودمتم مخلصين /2نيسان 1924م. انظر. الطراونة، أوراقه.

(3) الحسين: عبدالإليه: الأثار الكاملة، ص 176.

(4) لمزيد من المعرفة عن زيارة الملك حسين إلى شرق الأردن والحفاوة العظيمة التي قوبل بها. انظر: جريدة الشرق العربي ع (34)، عدد خاص، 19 كانون الثاني 1924 م.

(5) الشرق العربي، ع (44)، 1924/3/13م، ص4 ؛ محمد يونس العبادي،الرحلة الملوكيـة الهاشـمية، (مجدلاوي للنشر والتوزيع: عمان، 2000م) ص109.

وقد أنعم عليه الملك حسين بن علي بوسام النهضة العربية من الدرجة الرابعة وذلك تقديراً لجهوده وإخلاصه للقضية العربية[1].

وفي 1924/3/20م، غادر الملك حسين بن علي شرق الأردن عائداً إلى مكة مقر ملكه[2].

5.3 موقف الطراونة من حزب الاستقلال العربي (1921- 1924م):

تأسس هذا الحزب في دمشق أثناء العهد الفيصلي (1919-1920) [3]، وقد جاء تأسيسه تنفيذاً للمادة (17) من مواد النظام الداخلي للجمعية العربية الفتاة، والتي نصت على ضرورة قيام واجهات علنية لهذه الجمعية[4].

فبعد معركة ميسلون غير المتكافئة مع الفرنسيين سقطت دمشق في أيدي الفرنسيين في 1920/7/24م مما دفع بعدد كبير من رجال حزب الاستقلال [5] للجوء إلى شرق الأردن يلتمسون من خلالها طريقاً لتحرير سوريا وطرد الفرنسيين منها ؛ حيث التف رجال هذا الحزب حول الأمير عبدالله منذ اليوم الأول الذي قدم

---

(1) الطراونة، مذكراته، ورقة7؛ الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء، ص 174.

(2) الحسين، عبدالله، الآثار الكاملة، ص176.

(3) الموسى، إمارة، ص 164 ؛ علي محمد سعادة، المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاماً (1921- 1991م)، (مطابع الدستور التجارية: د. ن، 1998م)، ص19، (سيشار إليه فيما بعد، سعادة، المعارضة السياسية).

(4) أكرم الحوراني، مذكرات أكرم الحوراني (1912- 1996م)، (مكتبة مدبولي: القاهرة، 2000م) ص 85 ؛ نظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية (1992-1994م) قضايا ومواقف، (مركز الريادة للمعلومات: عمان، 1998 م)، ص33، (سيشار إليه فيما بعد، عساف، الأحزاب السياسية).

(5) من أبرز رجال حزب الاستقلال الذين لجأو إلى الأردن والتفوا حول الأمير عبدالإليه هم: كامل القصاب، أمين التميمي، عوني القضماني، عوني عبد الهادي، أحمد مريود واخرون. انظر الزركلي، عامان، ص 5، 8، 12، 13؛ الحسين، عبدالله، الآثار الكاملة، ص 158- 160.

فيه إلى معان على اعتبار أنه الأمل الوحيد في تحرير سوريا من أيدي الفرنسيين[1].

حيث احتضنهم الأمير عبد الله وطلب من رشـيد طليع في صيف عام1921م تأليف حزب سياسي، فدعا رشـيد طليع الاسـتقلاليين الموجودين في عمـان آنذاك وأبلغهم رغبة الأمير في تأسـيس حزب سـياسي في شرق الأردن، وعرض عليهم رشيد بتسمية الحزب بـ (حزب الاستقلال العربي)، كما واشـترط علـيهم بـأن لا يتدخل الحزب في الشؤون الإدارية للبلاد، فقرروا استئناف الحـزب نـشاطه فـي عمان[2].

وانتخبوا هيئة إدارية للحزب مؤلفة من: عادل أرسـلان (رئيـساً)، أحمـد مريود، سامي السراج، خالد الحكيم، عوني القضماني، رشـيد طليع، أحمد حلمـي، نبيه العظمة، خير الدين الزركلي وعثمان قاسم [3].

وقد انضم عدد من مشايخ شرق الأردن إلى جانب حزب الاستقلال أمثـال: حسـين الطراونة وسليمان السودي الروسان وناجي العزام ومثقال الفايز وحديثـة الخريشه. وقدموا لهم يد العون والمساعدة عندما كان الهدف هو تحريـر سـوريا وطرد الفرنسيين منها، وبدأوا ينظمون من أراضي شـرق الأردن حرب العصابات ضد سلطات الانتداب الفرنسي بدعم من هؤلاء المشايخ[4].

وبعد أن تولّى الاستقلاليون مراكز مهمة في الإدارة، فكان مـنهم الـوزراء وضباط الجيش وقادة القوة العسكرية واختارت هذه الحكومات (حكومة رشيد طليع، مظهر رسلان، علي رضا الركابي) موظفيها من ذوي العلاقة برجالها، ولم تعين من

---

(1) انظر: الزركلي، عامان، ص 12 ؛ محافظة، الفكر السياسي، ص68.

(2) محافظة، الفكر السياسي، ص 69.

(3) تيسير ظبيان، الملك عبد الإليه كما عرفته، (المطبعة الوطنية: عمـان، 1967 م)، ص 35؛ الموسى، إمارة، ص 164.

(4) انظر: الشرايري، أوراقه، ص 18 ؛ الموسى، إمارة، ص 164.

أهل البلاد سوى نفر قليل ولوظائف صغيرة، وهنا وجد رجـال حـزب الاسـتقلال مرتعاً خصباً لهم يعملوا لمصلحة بلادهم على حساب شرق الأردن وأهلها [1].

لذلك تغير موقف حسين الطراونة تجاه رجال حزب الاستقلال كباقي أمثالـه من شيوخ العشائر الأردنية أمثال: علي خلقي الشرايري، ومثقـال الفايز، ورفيفان المجالي. وسـاد في نفوسهم شعور قوي امتاز بالغبن وهضم الحقوق، لأن مناصب الدولة أخذت تسند إلى أشخاص غرباء ليسوا مؤهلين أكثر منهم لإشـغالها، وأدرك هؤلاء الشيوخ بأنهم محرومون من خدمة بلادهم[2]. ومما يؤكّـد ذلـك مـا ذكـره ابرامسون (Abramson)، المعتمد البريطاني، في تقرير له بما يلي:

إن مثقال الفايز ورفيفان المجالي وعدداً كبيـراً مـن مـشايخ الأردن عقـدوا اجتمـاعاً في عمان وقرروا أن خطوات يجب أن تتخذ لوقـف دخـول المبعـدين السـوريين إلى شرق الأردن، وقد ذهب مثقال الفايز إلى الأمير كمتحدث باسـم المجتمعين وقال له: إنه إذا لم يتخذ رشيد طليع والسوريون الآخرون موقفـاً أكثـر رزانة، وإذا لم يوجهوا اهتمامهم إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، فـإن مـشايخ الأردن سوف يطلبون من الأمير تنحيتهم عن مناصبهم، وإذا لم يـسـتجب الأميـر لذلك، فإن المشايخ سيعملون على تنحية السوريين بأنفسهم[3].

لذلك سـاد في نفوس هـؤلاء المشايخ بأن رجال حزب الاستقلال لا يلقـون بالاً لمعالجة قضاياهم، بل جاءوا يسـيرون دفة الحكم بأسلوب استعلائي فـوقي، لا بل وأكثر من ذلك أخذوا ينظرون إلى أهل البلاد نظرة احتقار، مما دفـع بهـؤلاء المشايخ إلى عقد الاجتماعات من أجل إخراج الاستقلاليين من شرق الأردن[4].

---

(1) القسوس، مذكراته، ص118؛ Clande , seadamore jarvis, Arab command The biography of leiuterant- colonel f. g. Peak pash. By major, 4 edition, (huntchison: London, 1946), P.107.

(2) سليمان الموسى، دراسات في تاريخ الأردن الحديث، (منشورات وزارة الثقافة :عمان، 1999م)، ص147ـ 148 ؛ أبو نوار، تاريخ المملكة، ص125ـ126.

(3) C. O, 733 / 3 /Report by Abramson 14th June, 1921.

(4) انظر: القسوس، مذكراته، ص 121-122.

ومما يؤكد ذلك التقرير الذي كتبه توماس (Thomas)، مساعد المعتمد البريطاني جون فلبي (John Philby)، أن رؤساء الوزارات الأوائل :

رشيد طليع، مظهر رسلان، علي رضا الركابي، قاموا بتعيين المتصرفين وكبار الموظفين من السوريين بمحسوبية مكشوفة، دون الاكتراث بمطالب أهل البلاد، مما دفع بأبناء شرق الأردن إلى تأسيس الحزب الوطني الذي تألف أعضاؤه من الأردنيين فقط[1]، وهدف هذا الحزب هو القضاء على السيطرة السورية في البلاد، واحلال حكومة دستورية برئاسة الأمير، كما أكدوا بأن كل وظيفة مهما كانت كبيرة أو صغيرة يجب أن يشغلها الأردنيون[2].

وكان لحادثة الاعتداء على الجنرال غورو (Gouroud)، المفوض السامي الفرنسي لسوريا ولبنان، في 1921/7/23م، الأثر الكبير في تغير العلاقات الأردنية - البريطانية، إذ أصرت السلطات البريطانية في فلسطين على تسليم المتهمين بالحادث إلى السلطات الفرنسية، وهددت الأمير عبد الله باعتبار اتفاقه مع تشرشل (Churchill) [3]، وزير المستعمرات البريطاني، في آذار عام 1921م لاغياً، نظراً لعجزه عن توطيد الأمن والنظام، وكذلك مزيداً من التدخلات البريطانية

(1) أما أعضاء هذا الحزب فهم : علي خلقي الشرايري، عودة القسوس، أديب وهبة، شمس الدين سامي، أيوب فاخر، مصطفى وهبي التل. انظر: C. O. 733 /67/, Report by Bertram Thomas, 30 \9 \ 1921

(2) Ibid. ,

(3) اتفاقية تشرشل (مؤتمر القدس): عقد هذا الاجتماع في نهاية شهر آذار 1921م ما بين الأمير عبد الإليه وونستون تشر شل في القدس، وأهم القرارات التي تمخضت عن هذا الاجتماع ما يلي :

1-إقامة حكومة وطنية في شرق الأردن برئاسة الأمير عبد الإليه.
2- تكون الحكومة مستقلة استقلالاً إداريا كاملاً.
3- تساعدها بريطانيا مادياً لتوطيد الأمن
4- تحسين العلاقات ما بين الأمير والسلطة الفرنسية في سوريا.
5- تحافظ على حدود سوريا وفلسطين من كل اعتداء.
6-اعتبار الاتفاقية مؤقتة لمدة ستة شهور. انظر: محافظة، عهد الإمارة، ص 24.

في الشؤون العسـكرية والمالية للأمارة، كما أدى هذا الحـادث إلى استقالة حكومة رشيد طليع(1).

وفي 1924/8/4م، حصل تمرد في حوران ضد السلطات الفرنسـية، فاتهمت الحكومة الأردنية والسلطات البريطانية بتدبير هذا التمرد، مما دفع ببيك باشا بتوجيه إنذار إلى جماعة حزب الاستقلال بمغادرة شرق الأردن خلال ثلاثة أيام فغادروهـا إلى سوريا والحجاز ولم يعد لحزب الاستقلال دور يذكر في الحياة الـسياسية فـي شرق الأردن(2).

6.3 دور الطراونة في حزب الشعب الأردني عام 1927م:

بعد أن تم إخراج أعضاء حزب الاسـتقلال من شرق الأردن في عام 1924م، شعر الوطنيون الأردنيون بضرورة تأسيس حزب وطني يعبر عن آرائهم، ويقف في وجه سلطات الانتداب البريطاني، لذلك أقدموا على تأسيس حزب أطلق عليه حـزب الشعب الأردني. وهو أول الأحـزاب السـياسية في شرق الأردن، وقد تأسس في آذار عام 1927م، استناداً إلى أحكام قانون الجمعيات العثماني الصادر في آب عـام 1909م، والذي كان معمولاً به في الأردن لتنظيم رخص الجمعيات والأحزاب(3).

---

(1) محافظة، الفكـر الـسياسي، ص 70 ؛ Nasser Aruri , Jordan , Astudy of Political development, (1921 - 1965), (martinus Nijhoff: the hague , 1972) ,p.,26 .

(2) أسماء الذين غادروا شرق الأردن إلى الحجاز هم: فؤاد سليم، صـبحي العمـري، أمين البغدادي، محمود الهندي، حسن كحالة، عبد القادر البغدادي، محمد مريود، هاشـم الدغستاني وسعيد عمون. انظر: الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص246–248.

(3) عبد الإليه نقرش، التجربة الحزبية فـي الأردن، (منـشورات لجنـة تـاريخ الأردن :عمان، 1991م)، ص 35، (سيشار إليه فيما بعد، نقرش، التجربة الحزبية).

وفي 25 /3 / 1927م، تقدمت الهيئة التأسيسية لهذا الحـزب بطلب ترخيصه من الحكومة. وبعد الموافقة على تأسيسه جرت انتخابات الهيئة الإدارية بتـاريخ 24 /3 / 1927م، وفاز حسـين الطـراونة بمنصب العضـوية لهذا الحزب [1].

ومن المبادئ التي قام عليها الحزب ما يلي:

1- تأييد الحكم الدستوري برئاسة الأمير عبد الله وأنجاله.
2- نشر المعارف بين الأهالي.
3- تحسين الأوضاع الاقتصادية.
4- حماية حرية الأشخاص والمذاهب.
5- نشر مبادئ المساواة والإخاء بين الأهالي[2].

وقد تنبه قادة الحـزب إلـى الاهتمـام بالقـضايا الوطنيـة والقوميـة، منـذ الاجتماع الأول له فـي أيـار عـام 1927م،حيـث ناقـشوا مخـاطر مـشـروع روتنبرغ (Reutenberrg) [3]، على شرق الأردن، ودعوا إلـى رفـض المـشروع

---

(1) تألفت الهيئة الإدارية للحزب على النحو التالي: هاشم خير (رئيساً)، شـمس الـدين سامي (نائباً للرئيس) وفي آذار عام 1928م جرت انتخابات جديدة للحـزب وحـل سعيد المفتي مكان شمس الدين سامي، نائباً للرئيس طاهر الجقة (معتمداً)، نظمي عبد الهادي (سـكرتيراً)، طارق مصاروة (أميناً للصندوق)، سيدو الكردي، حسن الشر بجي، سليمان السودي الروسان، محمد المحيسن، مصطفى المحيسن، مثقـال الفـايز، راشد الخزاعي، نمر الحمود، فوزي النابلسي، يوسف البلبيسي، دليوان المجالي وحسين الطراونة أعضاء.انظر: الماضي والموسى، تاريخ الأردن، 322 –323 ؛ خريـسات، الأردنيون، ص 88.

(2) انظر: جمال الشاعر، سياسي يتذكر، تجربة في العمل السياسي، (رياض الريس للكتب والنشر: لندن، 1987م)، ص 157 ؛ جريـدة الجامعـة العربيـة، ع (25)، 18 /4 / 1927م، ص 6.

(3) هو امتياز منحته الحكومة الأردنية ومن ورائها سلطات الانتداب في (15آذار 1926م) لتوليد الطاقة الكهربائية في فلسطين وشرق الأردن إلى شركة الكهرباء الفلسطينية وهـي شركة بريطانية ترأسـها الوكالة اليهودية، وقد وقع حسن خالـد أبـو الهـدى (رئـيس

ومقاومته[1].

وقد أصدر حزب الشعب في الاجتماع الثاني له والذي عقد في الشهر نفسه، بياناً إلى الأمير عبد الله، أرسلت نسخ منه إلى المندوب السامي في القدس، وإلى المعتمد البريطاني ورئيس النظار في شرق الأردن، وإلى الصحف العربية، عارضوا فيه دخول القوات الفرنسية إلى الأراضي الأردنية لمطاردة قادة الثورة السورية، والاعتداء على عشيرة بني صخر في عقر دارها، كما وطالبوا الأمير بوضع حد لمثل هذه التعديات، وإلاّ فقد تثار القلاقل في البلاد[2].

وعندما صدرت العملة الفلسطينية عام 1927م وحملت اللغات الثلاث العربية والإنجليزية والعبرية، احتج الحزب على ذلك، ومما جاء في هذا الاحتجاج: "... وإذا جاز لفلسطين التي ألفت رؤية اللغة العبرية مشتركة مع اللغة الإنجليزية والعربية في جميع المجالات أن تصبر على هذا الامتهان ينزل باللغة العربية وترضى بهذه المذلة تصيب الكرامة القومية،فليس لشرق الأردن المستثنى دولياً من وعد بلفور أن يصبر أو يرضى"[3].

الحكومة الأردنية) على الاتفاقية مع الشركة في 5 آذار عام 1927م. لمدة سبعين عاماً، وبموجب هذا الاتفاق يحق للشركة استغلال مياه نهر الأردن واليرموك وبناء محطة كهرباء على جسر المجامع، واستعمال بحيرة طبريا كخزان للمياه، وامتلاك ما يقارب (6000) ألف دونم، وقوبل هذا الامتياز بمعارضة شديدة وسخط بالغ من قبل أهالي الأردن. وبقي هذا المشروع قائماً حتى 17 آذار1954. انظر :وثائق المكتبة الوطنية ملف رقم م هـ 49 / أ / 8 ؛ جريدة الشرق العربي ع (177)، 23 /1 /1928م، ص 2، 30 - 31 ؛ جريدة فلسطين، ع (962 – 10) 1 /4 / 1927م، ص 5 ؛ جريدة الكرمل، ع (1336)، 29 /5 / 1927، ص 4.

(1) خريسات، الأردنيون، ص 89 ؛ فلسطين، ع (975 –23)، 7 /5 / 1927م، ص 3.

(2) انظر، فلسطين، ع (982 –30)، 24 /5 / 1927م، ص1؛ الكرمل، ع (1237)،29 / 5/ 1927م، ص 4.

(3) انظر: الكتاب الأسود في القضية الأردنية العربية،(مطبعة دار الأيتام الإسلامية: القدس، 1929م)، ص 10، (سيشار إليه فيما بعد، الكتاب الأسود)؛ الكرمل، ع (3)، 1928/4/29 م، ص4.

ومن الجدير بالذكر أن قادة هذا الحزب، وقبل توقيع المعاهـدة الأردنيـة – البريطانية لعام 1928م، كانوا يأملون أن تسفر المحادثات الأردنية - البريطانية عن استقلال شرق الأردن، وعندما لم يحدث ذلك، فبعد توقيع المعاهـدة تـزعم حـزب الشعب الأردني المعارضة الوطنية ضد المعاهدة، وقامت موجـة احتجـاج ضـد المعاهدة سادت معظم المدن الأردنية، مطالبين الرفض التـام للمعاهدة[1]، وانـدمج معظم أعـضائه إلـى عقـد المـؤتمر الـوطني الأردنـي فـي عمـان بتـاريخ 1928/7/25م، وانتخب حسين الطراونة رئيسـاً للهيئة الإدارية المنبثقة عن المؤتمر الوطني الأول، ولكن سرعان ما اختلف حسين الطراونة مع أعضاء الهيئة الإدارية حول انتخـاب المجلس التشريعي الأول، في حين رأى حسين الطراونة ضـرورة مقاطعة الانتخابات والعمل بكل السبل على إحباطها بينما رأى البعض الآخر وعلى رأسهم سعيد المفتي ضرورة خوض معركة الانتخابات ومـن ثـم قيـادة حركـة المعارضة من داخل المجلس التشريعي[2].

وفي عام 1930م، كتب هاشـم خيـر رئيس الحزب إلى رئـيس الـوزراء حسن خالد أبو الهدى يبلغه أن الحزب منحل، لأن أكثرية المنتسـبين إليـه قـدموا استقالاتهم من عضويته[3].

---

(1) الماضي، الموسى، تاريخ الأردن، ص 323.

(2) انظر: الكتاب الأسود: ص 12 وما بعدها ؛ Aruri, Jordan Astudy, PP.,80-81.

(3) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص 323.

الفصل الرابع

حسين الطراونة معارضاً

يعد حسين الطراونة من الرجال الذين حملوا لواء المعارضـة ضـد الإدارة البريطانية في شرق الأردن وإلى كل من يتعامل معها، وخير مثـال علـى ذلـك معارضته للمعاهدة الأردنية – البريطانية وللقانون الأساسي، حيث اعتبرهـا كمـا اعتبرها الكثيرون من أمثاله إجحافاً بحق الشعب الأردني. وبالتـالي سـيكون هـذا الفصل من أهم الفصول في هذه الدراسة لأنه سيحمل في طياته تـسجيلاً لأحـداث الحركة الوطنية في الأردن.

1.4 من خلال المؤتمرات الوطنية (1928 – 1933م):

1.1.4 الميثاق الوطني الأردني الأول (1928/7/25م):

على أثر عقد المعاهدة الأردنية البريطانية في القدس بتاريخ 1928/2/20م مـن قبل حسن خالد أبو الهدى، رئيس المجلس التنفيذي الأردني من جهـة، والمنـدوب السامي البريطاني الفيلد مارشال بلومر (Plumer) من جهة ثانية، قامت في شرق الأردن ضجة عظيمة تدعو إلى رفض المعاهدة، لما تضمنته مـن شـروط قاسـية وضعت بموجبها مقدرات البلاد تحت سيطرة الدولـة المنتدبـة [1] إذ لـم يكتـف الوطنيون بالتعبير عن سخطهم على المعاهدة بالمظاهرات التي عمت سائر المـدن والقرى الأردنية أو ببرقيات الإحتجاج التي أمطروا بها الجهات المسؤولة في عمان، بل تنادى زعماؤهم ومثقفوهم إلى عقد أول اجتماع وطني يمثل البلاد وينطق بلسان أهلها، وعقد هذا المؤتمر في مقهى (حمدان) بعمان بتاريخ 1928/7/25م وحـضره

(1) بعض نصوص المعاهدة الأردنية البريطانية لعام 1928م: 1)-أن تخـضع جميـع القوانين والأنظمة الأردنية لموافقة بريطانيا 2)- أن تخضع ميزانيـة الـبلاد ونفقاتهـا لرقابة بريطانيا 3)- أن تحتفظ بريطانيا بقوات مسلحة لها فـي الـبلاد 4)- مـسؤولية بريطانيا عن العلاقات الخارجية لشرق الأردن. لمزيد من المعرفة. انظر: محافظـة، عهد الإمارة، ص 175-181 ؛ الموسى، إمارة، ص193.

نحو (150) مندوباً من الزعماء والشيوخ[1]، وانتخبوا حسين الطراونة رئيساً للمؤتمر[2].

وأصدر المؤتمر بيان "الميثاق الوطني" الذي ذكر فيه عهود بريطانيا المقطوعة للعرب إبان الحرب العالمية الأولى، وسخر من الوعد الرسمي الصادر عن وزارتي الخارجية البريطانية والفرنسية عام 1918م، الذي وعد بتحرير البلاد العربية، كما وسخرمن مبادئ الرئيس الأمريكي ويدرو ويلسون (W.Wilson) الأربعة عشر وخاصة بند تحرير الشعوب المظلومة.

وقد اشتمل الميثاق الوطني الذي أقره الوطنيون على البنود الأتية:

1- إمارة شرقي الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة.
2- تدار شرقي الأردن بحكومة دستورية مستقلة برئاسة الأمير عبد الله وأعقابه من بعده.
3- لا تعترف شرقي الأردن بمبدأ الانتداب إلا كمساعدة نزيهة لصالح البلاد تحدد بموجب اتفاق يعقد مع بريطانيا على أساس الحقوق والمنافع المتبادلة.
4- تعد شرقي الأردن وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين مخالفاً لعهود بريطانيا ووعودها الرسمية وتصرفاً مضادا للشرائع الدينية والمدنية في العالم.
5- ترفض شرقي الأردن كل تجنيد لا يكون صادراً عن حكومة دستورية مسؤولة باعتبار أن التجنيد جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية.
6- ترفض شرقي الأردن تحمل نفقات أية قوات احتلالية أجنبية وتعد كل مال يفرض عليها من هذه القبيل مالأ مغتصباً من عرق عاملها المسكين وفلاحها البائس.

---

(1) لمزيد من المعرفة عن أسماء الشيوخ الذين حضروا المؤتمر. انظر: الجامعة العربية، ع (1128) 1933/7/19م، ص2؛ أبو نوار، تاريخ المملكة، ص380 ؛ خريسات، الأردنيون، ص 225 – 226.

(2) "سعيد المفتي يتذكر "، جريدة الدستور، (عمان)، ع (3081)، 25 / 2/ 1976م، ص 2.

7- تعد بلاد شرقي الأردن كل تشريع استثنائي لا يقوم على أساس العـدل والمنفعة العامة وحاجات الشعب الصحيحة تشريعاً باطلاً.

8- لا تعترف شرقي الأردن بكل قرض مالي وقع قبل تشكيل المجلس النيابي.

9- لا يجوز التصرف بالأراضي الأميرية قبل عرضها علـى المجلـس النيـابي وتصديقه عليها وكل بيع وقع قبل إنعقاد المجلس يعتبر باطلاً.

10- كل انتخاب للنيابة العامة يقع في شرقي الأردن على غيـر قواعـد التمثيـل الصحيح لا يعد انتخاباً ممـثلاً لإرادة الأمـة وسـيادتها القوميـة ضـمن القواعد الدستورية.

11- ترى شرقي الأردن أن مواردها إذا منحت حق الخيار بتنظيم الحكومة كافيـة لقيام إدارة دستورية صالحة فيها برئاسة الأمير عبـد الله صـاحب الإمـارة الشرعي[1].

وانتخب المندوبون من بينهم لجنة تنفيذية من أجل متابعة قـرارات الميثـاق مؤلفة من (26) عضواً ضمت مندوبين عن مختلف مناطق شرق الأردن. وهيئـة إدارية مؤلفة من حسين الطراونـة (رئيـساً)، وسـعيد المفتـي (نائبـاً للـرئيس) وطاهر الجقة (أميناً للسر)، وعلي نيازي(معتمداً)، وطارق سليمان (كاتبـاً وأمينـاً للصندوق) [2].

---

(1) ماذا ترك الأمير للأساطير، (مكتب الدعاية والنشر للقضية العربية: د. ن، 1938 م)، ص 128 - 130 ؛ الكتاب الأسود، ص 93 - 95 ؛ عارف العارف، أوراق عارف العارف، مذكرات ثلاثة أعوام في شـرق الأردن مـن (1926 - 1929)، مرفق 123، 1928/7/25م، (سيشار إليه فيما بعد، عارف العارف، أوراقه).

(2) لمزيد من المعرفة عن أعضاء اللجنة التنفيذية. انظر: فيصل بطاينة، ملـف الحيـاة التشريعية في الأردن منذ تأسيس الدولة الأردنيـة , (د. م : الكويـت، د. ت)، ص 10، (وسيشار إليه فيما بعد، بطاينة، ملف الحياة التشريعية)؛ الموسى، إمارة، ص 230 - 231.

وانتخب المؤتمرون وفداً مؤلفاً من حديثة الخريشة ومثقال الفايز، وسالم أبو الغنم وعلي نيازي، ونمر الحمود، ومحمد الحسين العواملة لمقابلة الأمير وتسليمه قرارات الميثاق، فوعدهم الأمير بدراسة الميثاق والنظر فيه(1).

وبالفعل قام الأمير باستدعاء المعتمد البريطاني هنري كوكس (H.COX) في عمان وسلمه قرارات المؤتمر بتاريخ 1928/8/5م، رد المعتمد على هذه القرارات برسالة موجهة إلى الأمير معرباً فيها أنه أصيب بخيبة الأمل لوجود بعض أشخاص لا يحبذون شكل الحكومة الحاضرة التي أقمتموها بالاتفاق مع الدولة المنتدبة، واختتم المعتمد رسالته بقوله: "فإذا كان الأشخاص الذين وقعوا على هذا الكتاب (الميثاق الوطني) الموقع من حسين الطراونة يطلبون حقيقة خير ونجاح بلادهم فإنني واثق تمام الوثوق بأن أحسن وسيلة لذلك هي أن يعضدوا التدابير التي أعددتموها سموكم لحكومة هذه البلاد،ثم أن التقدم نحوالحكم النيابي لا يحصل إلاّ بعد أن يبرهن الشعب أنّه قادرعلى تحمل مسؤوليات أعظم"(2).

وعلى أثر ذاك اجتمع حسين الطراونة بالمعتمد البريطاني لمعرفة وجهات نظر كل طرف إلا أن الاجتماع لم يسفرعن شيء يذكر،مما دفع بحسين الطراونة إلى إرسال مذكرة إلى المعتمد بتاريخ 1928/8/16م حدد فيها المطالب التالية:

1- اعتبار أعضاء المؤتمر ممثلي الأمة الحقيقيين.
2- إن الانتداب يجب أن لايتعدى مبادىء النصح والإرشاد للدولة المنتدب عليها.
3- إن قرارات المؤتمر الوطني الذي يمثل أعضاؤه أهالي شرقي الأردن تمثيلاً صحيحاً هو حق الشعب.
4- تشكيل حكومة وطنية حائزة على ثقة الشعب والأمير.
5- الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

---

(1) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص 295 ؛ الجامعة العربية، ع (159)، 20 /8/ 1928م، ص2.

(2) الكتاب الأسود: ص 156.

6- التخلص من الموظفين البريطانيين في الإدارة وإعطاء أبناء البلاد حقوقهم فيها.

7- التخفيف من نفقات دار الاعتماد وقوة الحدود ورواتب المعارين لإنقاذ البلاد من الوضع المالي السيء.

8- أن تكون الحكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعي[1].

وعلى أثر هذه الرسالة رد المعتمد بكتاب مؤرخ في 1928/8/22م إلى حسين الطراونة،جاء فيه: " أن المادة (25) من صك الانتداب تنص "يحق للدولة المنتدبة مع مصادقة مجلس عصبة الأمم أن تؤجل أوتوقف تطبيق أية أحكام من هذا الانتداب تعدها غير ملائمة لظروف الأحوال المحلية في البلاد الواقعة بين الأردن والحدود الشرقية لفلسطين، حسبما تتعين تلك الحدود نهائياً وأن تصيغ الأنظمة التي تعدها ملائمة لتلك الظروف لإدارة البلاد المذكورة بشرط أن لا يعمل مالا يتفق مع أحكام المواد، (15،16،18)، فاتباعاً لأحكام هذه المادة دعت حكومة جلالة الملك (بريطانيا) مجلس عصبة الأمم فوافق المجلس على ما يأتي:

1- أن لا تطبق في شرقي الأردن أحكام الانتداب المختصة بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.

2- أنه في تطبيق الانتداب في شرقي الأردن فالعمل الذي تتخذه في فلسطين إدارة تلك البلاد تتخذ أيضاً الإدارة في شرقي الأردن تحت إشراف الدولة المنتدبة.

3- إن حكومة جلالة الملك تقبل المسؤولية التامة كدولة منتدبة على شرقي الأردن وتتعهد بأن أية أحكام قد تعمل لادارة تلك البلاد. بمقتضى المادة (25) من صك الانتداب لا تكون منافية بوجه ما لتلك النصوص من الانتداب التي لا تكون بموجب هذا القرار غير قابلة التطبيق.

---

[1] الكتاب الأسود: ص 157-160؛ ناهض حتر، في القضية الأردنية العربية، (مجموعة وثائق سياسية 1929)، (الدار العربية للتوزيع والنشر: عمان، 1985م)، ص 175 –177، (وسيشار إليه فيما بعد، حتر، في القضية الأردنية).

وفي نهاية الكتاب اعترف المعتمد البريطاني باستقلال شرقي الأردن بموجب تصريح 25 ايار 1923م[1]، ودافع عن القانون الأساسي الذي يؤلف من مجلس تشريعي ينتخبه الشعب ومجلس تنفيذي يؤلف من أشخاص يعينهم الأمير، بناء على تنسيب رئيس النظار، من كبار موظفي الإدارة أو من النواب الذين ينتخبهم الشعب[2].

وبناء على ذلك ذلك اجتمع أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني بتاريخ 1928/8/26م، للنظر في كتاب المعتمد البريطاني المؤرخ في 1928/8/22م، وردت عليه اللجنة التنفيذية بمذكرة موقعة من رئيسها حسين الطراونة تضمنت هجوماً لاذعاًعلى الإدارة القائمة وسوء تصرفاتها المتمثلة في:

1- الفوضى في الإدارة العامة لعدم وحدة المسؤولية وتسلسلها.
2- العزوف عن الإصلاح الاقتصادي، وتخفيف البطالة، وتحسين أحوال الفلاح المرهق بالتكاليف والديون.
3- إرهاق المكلف الأردني بالضرائب الباهضة.
4- توسيع نطاق التشكيلات في جميع دوائر الحكومة ليس على أساس الحاجة والمنفعة والقدرة المالية المحلية.
5- إخضاع البلاد لقوانين استثنائية لا تستند على أصول تشريعي صحيح ولا تطبق حتى في أحط المستعمرات، كقانون الجرائم، وقانون المسؤولية المشتركة.
6- خنق حرية الرأي والاجتماع والصحافة بفرض عقوبات وغرامات باهضة على أصحابها.

---

(1) تصريح 25ايار 1923م: اعتراف من قبل الحكومة البريطانية بإيجاد حكومة مستقلة في شرقي الأردن برئاسة الأمير عبد الإليه بن الحسين. شريطة أن توافق عصبة الأمم على ذلك، وأن تكون حكومة شرقي الأردن دستورية تمكن الحكومة البريطانية من القيام بتعهداتها الدولة، بواسطة اتفاق يعقد بين الطرفين. انظر: الموسى، إمارة، ص 154؛ محافظة، عهد الإمارة، ص 63.

(2) الكتاب الأسود: ص 160-162؛ فلسطين، ع (54-1114)، 1928/8/25م، ص1.

7- عدم قيام حكومة حسن خالد أبو الهدى بتعهداتها الذهبية التي أعلنتها عند تسلمها الحكم، ولم ير الشعب منها سوى سلسلة مواعيد خلابة[1].

وعلى أثر هذه الرسالة قامت حكومة حسن أبو الهدى بإبعاد حسين الطراونة إلى الكرك وقطع الإكرامية الشهرية عنه لسلوكه سلوكاً منافياً للغاية التي خصصت لأجلها هذه الإكرامية، وأمرت طاهر الجقة بملازمته بيته، وجردت راشد الخزاعي من لقب الباشوية بناء على أعماله المخالفة لخير البلاد والمصلحة العامة، ولاستمراره على اتباع الطرق السياسية المؤدية إلى تضليل الرأي العام وتهيجه، كما واقالت حاكم صلح عجلون إبراهيم قطيش لتأييده للجنة التنفيذية، ومنعت عقد المؤتمرات إلا بعد الحصول على طلب ترخيص من الحكومة[2].

وقد رد حسين الطراونة على هذا الإجراء الحكومي بما يلي: " أنا لم أكن ضيفاً على أحد في عمان وأن لي فيها أملاكاً وعائلة، أما الكرك فهي بلدتي ومقر عشيرتي التي أرتكز عليها فليس من العار إذا ذهبت إليها"[3].

كما وردت اللجنة التنفيذية على هذا الإجراء ببعث مذكرة إلى السكرتير العام للدولة عارف العارف جاء فيها: "إن المؤتمر الوطني الذي عقد في عمان عاصمة الإمارة الجليلة وبموافقة سمو الأمير والحكومة المحلية للمذاكرة في شؤون البلاد السياسية هو كغيره من المؤتمرات التي تجتمع وتتذاكر بمختلف الشؤون في العالم كله وليس هو من الأحزاب السياسية التي يمكن التسلط عليها والضغط على حريتها فضلاً عن أنه لا يمكن فضها إلاّ بالاستناد إلى أسباب قانونية في ظروف استثنائية فتبليغنا أمر الانصراف من عمان وعدم الاجتماع يخالف نصوص الدستور الذي تعهد بالمحافظة على حرية القول والاجتماع ...الخ".

---

(1) الكتاب الأسود: ص 163-168؛ الجامعة العربية، (162)، 1928/8/30م، ص2؛ فلسطين ع (77-1137)، 1928/11/27، ص2؛ البشير، ع (3873)، 1928/12/1، ص2.

(2) الكتاب الأسود: ص147-150؛ عارف العارف، أوراق، مرفق 135، 1928/8/31؛ فلسطين، ع (55-1115)، 1928/9/11م، ص2.

(3) فلسطين، ع (55-1115)، 1928/9/11م، ص2.

" لذلك وحيث إن أعضاء المؤتمر مكلفين بتبليغ رغائب البلاد إلى مراجعها من الصواب أن تبلغوا الإدارة رسمياً ليمكن لنا أن نجيب الأمة التي انتدبتنا وأيدتنا بأننا منعنا من السير في أعمالها ورغائبها لتكن على علم من ذلك فنكون تخلصنا من المسؤولية الأدبية سيدي"[1].

وعلى أثر هذه الرسالة عدلت حكومة أبي الهدى عن إجراءاتها التي اتخذت بحق أعضاء اللجنة التنفيذية، وبهذا المؤتمر تشكلت أول معارضة أردنية منظمة حملت مهمة الحركة الوطنية لسنوات عديدة. وقد أشارت مجلة "الشرق الأدنى والهند الإنجليزية" بدور الحركة الوطنية الأردنية تجاه المعاهدة، وختمت حديثها بالقول: "ومقررات الوطنيين بالاختصار قد لا يكون منها خطر عاجل، ولكن من الحماقة أن تقابلها السلطات في عمان والقدس وبغداد بالتجاهل أو أن تعدها سخفاً لا معنى له"[2].

حاول أعضاء اللجنة التنفيذية مقابلة المندوب السامي البريطاني جون تشانسلور (JOHN CHANCELLOR)إثر زيارته لعمان بتاريخ 12/ 12/1928م، وبعد فشل اللجنة في مقابلته أرسلت إليه مذكرة عن طريق حسين الطراونة. أهم ما جاء فيها:

1- رفض المعاهدة الأردنية – البريطانية.
2- الاحتجاج على تدخل المعتمد البريطاني في شؤون الحكم والإدارة.
3- الاحتجاج على قانون الانتخاب وأنظمته وذيوله لمخالفته أبسط قواعد التمثيل النيابي.
4- الاعتراض على القوانين الاستثنائية التي فرضتها الحكومة على البلاد[3].

كما قام أعضاء اللجنة بدعوة غوردن كانينغ (GORDEN CUNNING)

---

(1) فلسطين، ع (55- 1115)، 1928/9/11م، ص2.

(2) انظر: فلسطين، ع (49-1109)، 1928/8/31م، ص1؛ خريسات، الأردنيون، ص94.

(3) انظر: الجامعة العربية، ع (192)، 1928/12/20، ص2؛ الكتاب الأسود: ص16-18 ؛ ماذا ترك الأمير للأساطير: ص 60-61.

البريطاني أثناء زيارته لعمان، يرافقه موسى كاظم الحسيني، ويعقوب فراج، وفخري النشاشيبي، وأقيم لهم احتفال سياسي ألقى فيه طاهر الجقة خطاباً بين له وجوب الإيفاء بالعهود التي قطعت للعرب، وطالب بتعديل المعاهدة الجائرة، وخطب الحسيني داعياً إلى الاتحاد والتضامن وشكر أهل الأردن لموقفهم تجاه الشعب الفلسطيني، ورد عليهم كانتغ بكلمة عبر فيها عن مشاركتهم الرأي في رفض وعد بلفور والطلب بإقامة وحدة عربية بين أقطار الوطن العربي(1).

2.1.4 موقف اللجنة التنفيذية الأردنية من انتخابات عام 1929م:

كان لأعضاء اللجنة التنفيذية دور بارز في مقاطعة الانتخابات للمجلس التشريعي التي جرت في 1929/2/26م، وأصدرت اللجنة التنفيذية بياناً إلى الأهالي تدعوهم إلى مقاطعة الانتخابات، ومما جاء فيه: "فانتبهوا أيها القوم وارفضوا الانتخابات بشجاعة أدبية إذ لا يكون الانتخاب بالقوة الجبرية فلا تخافوا ولا تيأسوا ولا تستسلموا إلى خداع الموظفين المتاجرين بالدرهم والدينار. ارفضوا الانتخابات ولا تظنوا أي قوة في العالم تقدر أن تجبركم على الانتخابات لأن القوانين المدنية تمنع الإجبار ... أنكم إذا قبلتم فتكونون صدقتم المعاهدة لأن المجلس التشريعي مركب من أعضاء المجلس التنفيذي وثلاثة من مشايخ العشائر يختارهم الأمير كما يريد. ولغاية تفريق الكلمة خصصوا ثلاثة من مسيحي البلاد وواحد من الشركس وجعلوا قانون الانتخاب في حالة تساعدهم على انتخاب"(2).

وازداد نشاط اللجنة التنفيذية عندما باشرت الحكومة بإعداد القوائم الانتخابية فأعلنت مقاطعتها، وحرضت الشعب عليها وأصدرت بياناً على لسان رئيسها حسين الطراونة، بينت فيه مساوئ القانون الانتخابي المتمثلة في:

1- عدم تمثيل الأهالي بنسبة النفوس تمثيلاً صحيحاً.

2- تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية اسماً وتعيينه فعلاً.

---

(1) الكرمل، (1403)، 1928/11/16م، ص5.

(2) انظر: الجامعة العربية، ع (154)، 1928/8/3م، ص2.

3- اعتبار الترشيح من قبل مسجلين اثنين كافياً لإخـراج منتخـب ثـانوي، واعتبار ترشيح العضو من قبل خمسة منتخبين ثانويين كافياً لإخراج ذلك العضو مندوباً عن الشعب في المجلس التشريعي[1].

حيث احتج حسين الطراونة على تأليف المجلس فقال: "إننا لا نعترف بهـذا المجلس لأننا نعده غير شريعي طبقاً للمواثيق المقطوعة مع بريطانيا من جهة ولأنه مخالف لميثاقنا الوطني الذي لا يقبله أعضاء يمثلون البلاد تمثيلاً حقيقياً مـن جهـة ثانية، ولا جرم أننا سنحتج لدى المراجع الإيجابية بمختلف الطرق الحكمية والوسائل الناجعة"[2].

واعترضت اللجنة التنفيذية في بيان لها على أساليب الحكومة فـي تطبيـق الانتخابات باستخدام موظفيها من الحكام الإداريـين، وضـباط الجـيش، والجنـود ومأموري التسجيل وأجبار المخاتير على الاشـتراك فـي الانتخابـات، واسـتخدام الأموال لإنجاح مرشحي الحكومة وارغام سكان القرى على التسجيل وتزوير الكثير من أوراق التسجيل[3].

الأمر الذي دفع برئيس اللجنة التنفيذية حـسين الطراونـة بإرسـال رسـالة احتجاج لتدخل قائد الجيش واستخدام نفوذه العسكري في إجبار الناس على التسجيل بعد انقضاء المدة القانونية للتسجيل[4].

وكان من جملة ما قامت به اللجنة التنفيذية أنها نـشرت فـي 1929/3/11م، كتاباً بعنـوان (الكتاب الأسـود في القضية الأردنية)، مكوناً من 170 صفحة عمدت فيه إلى إيضاح وجهة نظرها، ونشـرت فيه مجموعة مـن المكاتبـات الرسميـة ابتداء من إعلان هربرت صموئيل الرسمي باعتراف بريطانيـا باسـتقلال شـرقي الأردن، وبالمذكرات المتبادلة بينها وبين المعتمد البريطاني وانتهاء بالمذكرة المقدمة

---

(1) الكتاب الأسود: ص11-12؛ ماذا ترك الأمير للأساطير: ص 61-62.

(2) جريدة فلسطين، ع 63-1162، 1928/10/9م، ص4.

(3) الكتاب الأسود: ص12-14.

(4) المصدر نفسه: ص 149 ؛ حتر، في القضية الفلسطينية، ص 168.

إلى المندوب الســامي في كانون أول عام 1928م، ويقول عارف العارف إنه هــو ومحمد الشريقي أعدا مادة الكتاب[1].

وبعد افتتاح المجلس التشريعي رسمياً بتاريخ 1929/4/2م، وجه رئيس اللجنة التنفيذية حسين الطراونة نداء عاماً لأهــالي شــرقي الأردن، جــاء فيــه :" أيهــا الأردنيون، هذا يوم اليقظة والحذر، يوم الانتباه إلى حقوق الوطن المقــدس وإلــى المصلحة العامة قبل أي مصلحة أخرى إنــكم قادمون على ملاقاة مجلس تشريعي لم تعترفوا بمشروعيته، والأساس الذي جمع عليه. وأجمعت أكثريتكم المطلقة الــساحقة على مقاطعة انتخابه. غير أن أعضاء المجلس ما خرجوا عن كونهم أردنيــين، وإن كانت مقرراتهم لا تلزم البلاد باسم الميثاق القومي أن نخاطب أعضاء المجلس الذين اشتركوا بالانتخابات وأن نذكرهم أن وطننا هذا هو وطنهم بصفتهم أفراداً من الشعب يجب أن يحترموا ميثاق البلاد القومي وحقوقها المقدسة " كما وأشار في النداء إلــى أن بريطانيا هي صاحبة الحق الشرعي في التشــريع والإدارة والتجنيد والأمــــور المالية وفرض الضرائب واستغلال ثروات البلاد، وأكّد فيه أيــضاً أنــه اعتــراف صريح من قبل شرقي الأردن بالانتداب بدون قيد أو شرط، كمــا تتحمــل شــرقي الأردن نفقات الجيوش البريطانية[2].

3.1.4 حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني (1929/4/10م):

من أجل إضفاء الصفة الشرعية على عمل اللجنة التنفيذية السياسي قــررت تأليف حزب سياسي باسم حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الــوطني الأردنــي الأول فأبلغت الحكومة بذلك في 1929/4/10م، وتألفت هيئة إدارية للحــزب مؤلفــة مــن: حسين الطراونة (رئيساً)، وهاشم خير (نائبــاً للــرئيس)، وســليم البخيــت (أمينــاً للصندوق) وطاهر الجقة (سكرتيراً)، وأيوب فاخر (محاسباً)، وســليمان الــسودي الروسان، ونمر الحمود، ومصطفى المحيسن، وعلي سيدو الكردي أعضاء[3].

---

(1) البشير، ع (3924)، 4/4 /1929م، ص3؛ عــارف العــارف، أوراقــه، مرفــق 123، 1928/8/31م ؛ الموسى، إمارة، ص 232-233.

(2) انظر: الجامعة العربية، ع (221)، 1929/4/4م، ص1، 4.

(3) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص 325؛ عساف، الأحزاب السياسية، ص36.

وأصدر هذا الحزب جريدة "الميثاق الأسبوعية " لتنطق باسمه، وأشرف على إصدارها محمد صبحي أبو غنيمة وعادل العظمة وصدر العدد الأول منها بتـاريخ 1933/8/6م، والعدد الثاني بتاريخ 1933/8/10م، وبعد ذلك منعت الحكومة الجريـدة من الصدور(1).

وقد حدثت بعض التغيرات في تشكيل الهيئة الإدارية، فانسحب هاشـم خيـر عـام 1931م، كمـا وعـين طـاهر الجقـة فـي عـام 1931م رئيـساً لبلديـة عمان وانتخب لأمانة السر بدلاً منه عادل العظمة وأبو غنيمة، وبتاريخ1932/5/10م استقال أبو غنيمة، وظـل الحزب يتولى قيادة المعارضة حتى عـام 1934م عنـدما تفرق أعضاؤه العاملون وبالتالي توقف نشاطه(2).

واستمر نشاط حزب اللجنة التنفيذيـة بالتنـديد بالمعاهدة ورفضها حتى بعد تصديقها، ففي 1929/6/21م، قدم حسيـن الطراونة مذكرة إلى عـصبة الأمـم احتج فيها على الإجراءات التي قامت بها الحكومة البريطانية من أجل دفع أعـضاء المجلس التشريعي للتصديق على المعاهدة، ومما جاء فيها: "أجمعت بـلاد شـرقي الأردن الساحقة على مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي وأعلنت مراراً احتجاجهـا على جمع هذا المجلس بطريقة الضغط والإكراه ومعاملات انتخابية باطلـة جـرت بموافقة دار الاعتماد البريطانيـة، وحيث إن الطريقة التـي اتبعت للحصول علـى تصديق المعاهدة مـن أعضاء المجلس نراها أيضاً مخالفة للأصول القانوني، لتنظيم قرار التصديق في مكتب رئيس النظار واستحضار أعضاء المجلس التشريعي واحداً بعد واحد وحملهم على التصديق بالوعد والوعيد، فالتصديق على هذه الصورة يعـد لغواً، ولما كان ثلث الأعضاء المنتخبين قد احتجوا علـى طريقـة هـذا التـصديق وانسحبوا من الجلسة واثنين من أعضاء المجلس التنفيذي المصدقين هـم أعـضاء مستعارون من حكومة فلسطين ولاحق لهم بتوقيع الاتفاق عن بلاد شـرق الأردن، حيث إن المجلس الحاضر لم يجتمع على أساس انتخابي صحيح، وقد أعلنت الـبلاد

---

(1) الموسى، إمارة، ص 240؛ محافظة، عهد الإمارة، ص81.

(2) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص325 ؛محافظة، عهد الإمارة، ص 81.

أن مقرراته إذا جاءت مخالفة للأماني الوطنية والحقوق الاستقلالية لا تلزمها في شيء. فإننا نكرر احتجاجنا على تصديق المعاهدة الذي جرى بالضغط والإكراه ضد إرادة الشعب ونرجو باسم الإنسانية والمدنية من وزارة حزب العمال الحاضرة العطف على مطالب شرقي الأردن المشروعة ورفع كابوس التحكم الاستعماري والعسكري عن بلادنا الضعيفة بتعديل هذه المعاهدة الجائرة بصورة موافقة للعدل الإنساني ولوعود بريطانيا العظمى"(1).

وبعد مرور ستة عشر شهراً على تقديم المذكرة تلقى حسين الطراونة رد لجنة الانتداب متضمناً الملاحظات التالية:

1- أن المستدعي هو أحد أعيان الكرك ورئيس اللجنة التنفيذية للحزب الوطني في شرق الأردن.

2- أن الاستدعاء هو احتجاج على الاتفاقية المعقودة بين صاحب السمو الأمير عبدالله وبين صاحب الجلالة البريطانية في 1928/2/20م، وعلى سير الانتخابات التي جرت للمجلس التشريعي الذي صدق على هذه المعاهدة.

3- يقول المستدعي إن الاستدعاء خارج نطاق حدود صلاحية لجنة الانتداب.

4- يقول المستدعي إن الانتخابات للمجلس التشريعي قوبلت بالمقاطعة من قبل القسم الأعظم من المنتخبين الذين احتجوا على الضغط والعنف الذي أبدته حكومة شرق الأردن بموافقة المعتمد البريطاني عليه، وذلك بقصد إجبارهم على قبول اتفاقية سنة 1928م وهو يعلن أن قبول هذه الاتفاقية كان باطلاً لأنه حصل عليه بالإكراه.

5- إن هذه الوقائع التي اعترض عليها المعتمد البريطاني بكتابة المرفق الذي يقول فيه إن المقاطعة لم تكن عمومية ولكنها حدثت في منطقة

---

(1) F.o.371/13748/21/6/1929,protest against THE approval of the -agreement,records of Jordan (1919-1965),vol.3,edited by jane priest . land,(oxford:no. pub.,1996),p.296.

واحدة. وأن ما ذكره عن أن حكومة شرقي الأردن اتخذت إجراءات إجبارية ضد المواطنين كان غير مؤكّد.

6- بما أن الدولة المنتدبة ترفض رسمياً تصريحات المستدعي فمن الضروري أن يرفض هذا الاستدعاء وتقترح لجنة الانتداب الدائمة أن يكون قراراللجنة المذكور هكذا ايضاً[1].

وبمناسبة تكريم نواب المعارضة [2] في المجلس التشريعي الأردني أرسل حسين الطراونة ببرقية إلى رئيس الوزارة البريطانية جاء فيها:

في الوقت الذي تجتمع فيه بلاد شرقي الأردن لتكريم نواب المعارضة في المجلس التشريعي الذي صدق الاتفاق الأردني البريطاني، وهو لا يملك هذا الحق لعدم تمثيله البلاد تمثيلاً صحيحاً، نعلمكم تفاؤلنا لمسلك وزارة العمال الديمقراطي التي نراها أكثر حرصاً على المبادئ الدستورية والتعاون الإنساني لخير بريطانيا ولخير العالم راجين إعادة النظر بالاتفاق الأردني البريطاني وتعديله على أساس عادل يضمن مصالح شرقي الأردن ويصون استقلالها الحقيقي بزعامة سمو الأمير عبدالله[3].

هذا على الصعيد الداخلي، أما على صعيد الموقف القومي فقد استمرت اللجنة التنفيذية في مساندة الفلسطينيين، وكانت مشكلة البراق أول المشاكل التي صادفت قيام اللجنة التنفيذية، فقامت اللجنة بالتصدي إلى الإجراءات البريطانية اليهودية في حق المقدسات الإسلامية. فقد أرسل حسين الطراونة برقية إلى رئيس المجلس الإسلامي الأعلى أعلن فيها احتجاجه على مساعي اليهود نحو امتلاك البراق

---

(1) فلسطين، ع (1904-1570)، 1930/10/28م، ص5.

(2) نواب المعارضة الذين لم يصدقوا على المعاهدة الأردنية - البريطانية لعام 1928م، وهم: بخيت الابراهيم، مثقال الفايز، شمس الدين سامي، نجيب أبو الشعر. انظر: الموسى، إمارة، ص202.

(3) محافظة، الفكر السياسي، ص 306.

والتعدي على الحرم الشريف، وأكّد استعداد أهالي شرق الأردن لبذل الأرواح في سبيل الدفاع عن ثالث الحرمين الشريفين[1].

وفي أيلول عام 1929م أصدر حسين الطراونة بياناً مطولاً، حمل فيه بريطانيا مسؤولية الأحداث الجارية في فلسطين من جرائم وقتل على أيدي اليهود واختتم حسين الطراونة البيان مخاطباً العرب: "ارفعوا العلم واشحذوا الهمم وانهضوا نهضة الواثق بالظفر، يدعو إلى الحق بالتي هي أحسن، واعلموا أن الحق أبلج والباطل لجلج وأن ما يضرب على مجاهدي الوطن من حديد أن هو إلا حلّية النضال وزينة الأجيال، وأنه سيبقى النصر للعدل أبدا والبقاء للحق سرمدا. (فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض)"(*)[2].

كما أرسل حسين الطراونة برقية إلى موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية العربية بفلسطين، احتج فيها على منح المندوب السامي البريطاني كنيساً لليهود في البراق وأشار إلى المظاهرات العارمة التي عمت مختلف أنحاء الأردن تأييداً للشعب الفلسطيني، كما وأرسل برقية إلى المندوب السامي تشا نسلور ندد فيها بالسياسة البريطانية في فلسطين، ومما جاء فيها:

"تساهلكم بمنح اليهود إنشاء كنيسة بالبراق من الأماكن الإسلامية المقدسة جعل الرأي العربي عامة والإسلامي خاصة يستاء من سياسة التحيز التي تتبعها بريطانيا العظمى نستنكر هذا العمل ونحتج عليه بشدة "، وفي برقية أخرى طالب المندوب السامي بالإفراج عن المعتقلين أثر حوادث البراق[3].

وأمام هذه المساعي القيمة التي قام بها أعضاء اللجنة التنفيذية الأردنية قامت اللجنة التنفيذية العربية في فلسطين بإرسال برقيات أشارت فيها إلى المساعي

---

(1) انظر: الجامعة العربية، ع(174)، 1928/10/18م، ص2.

(*) سورة الرعد، الآية (16).

(2) انظر: نص البيان الكامل في جريدتي: الجامعة العربية، ع (264)، 1929/9/16م، ص1؛ فلسطين ع (90)، 1929/9/25م، ص1.

(3) الجامعة العربية، ع (275)، 1929/10/28 م، ص 4 ؛ خريسات، الأردنيون، ص102.

الحميدة التي قام فيها أعضاء اللجنة التنفيذية الأردنية تجاه عرب فلسطين وقضيتهم بناء على القرار الذي إتخذ في الاجتماع العام الذي دعت إليه اللجنة الفلسطينية بتاريخ 1929/10/27م[1].

4.1.4 المؤتمر الوطني الثاني (1929/12/7م):

قام أعضاء حزب اللجنة التنفيذية بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوطني الثاني الذي التأم عقده في فندق (حمدان) بعمان بتاريخ 1929/12/7م، برئاسة حسين الطراونة، وفي بداية الجلسة وقف المؤتمرون خمسة دقائق حداداً على شهداء فلسطين وسوريا.

وقد افتتح المؤتمر سكرتيره طاهر الجقه فرحب بالوفود وشرح حالة البلاد وما آلت إليه من فقر واضطهاد، ثم خطب نجيب أبو الشعر الذي انتقد المجلس التشريعي وقانون الانتخاب، داعياً إلى حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة، كما وطالب بتشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي، كما وطالب محمد الصمادي وسعيد العاص وبرهم سماوي ومحمد الغرايبه بإلغاء المعاهدة واستقلال البلاد والسعي نحو الوحدة وشن سليم البخيت هجوماً على بريطانيا لتدخلها في كل صغيرة وكبيرة في شؤون البلاد، الأمر الذي جعل أبناء البلاد يعتقدون أنهم محكومون من قبل السلطات البريطانية[2].

أما القرارات التي تمخّضت عن المؤتمر فقد تمثلت في شقين:

أ- القضايا الداخلية والقومية وهي:

1- تأييد الأمير عبد الله وأعقابه من بعده.
2- السعي وراء الغاية النبيلة التي ثار لأجلها الحسين بن علي.
3- المطالبة بالإستقلال التام، كما هو الحال في العراق ومصر.
4- السعي للجامعة العربية (وحدة عربية واحدة).
5- السعي وراء توسيع المعارف.

---

(1) خريسات، الأردنيون، ص102.

(2) الكرمل، ع (1413)، 1929/12/12م، ص 4 ؛ الجامعة العربية، ع(297)، 1929/12/18م، ص1.

6- تأييد النواب المدافعين عن حقوق البلاد في المجلس التشريعي.
7- تأليف حكومة وطنية حائزة على ثقة الشعب.
8- تخفيف الضرائب عن المكلف الأردني.
9- السعي وراء تحقيق بنود الميثاق الوطني.
10 - إلغاء القوانين الاستثنائية.
11 - الاحتجاج على وعد بلفور، واستنكار تصرفات الحكومة البريطانية في فلسطين.
12- مقاطعة اليهود[1].

ب- في المجال الخارجي أصدر المؤتمر عدة قرارات لإبلاغها إلى عصبة الأمم تتضمن الأمور التالية:

1- لم يتصرف ممثلو الحكومة البريطانية تصرفاً ينطبق على روح عهد جمعية الأمم بالنسبة لحقوق السكان ومصالحهم وضمان حرياتهم.
2- أجمع أهالي شرق الأردن على رفض المعاهدة رفضاً تاماً؛ لأنها مخالفة لأماني البلاد القومية وميثاقها الوطني ومخالفة لوعود بريطانيا للعرب.
3- رفض المجلس التشريعي لأنه لا يمثل رغائب الأمة.
4- اعتبار الميثاق الوطني أصل المطالبة بالحقوق الاستقلالية المشروعة ووضع دستور على أساس السيادة القومية.
5- باسم الإنسانية نلفت نظر جمعية الأمم المحترمة إلى جميع الحقائق المؤلمة التي يوقعها ممثلو بريطانيا العظمى باسمها ونرجو إليها إيفاد لجنة حيادية نزيهة للنظر في هذه الأمور وتحقيق صحة هذه الشكاوي المؤيدة بالوثائق الرسمية[2].

وانتخب المؤتمر وفداً من بين أعضائه مؤلفاً من مصطفى المحيسن ونمر الحمود وإسماعيل السالم العطيات، وطاهر أبو السمن، وفلاح الحمد الخريسات

---

(1) انظر: الكرمل، ع(1413)،1929/12/12 ص4؛ الجامعة العربية، ع (297)، 1929/12/18م، ص1.

(2) أنظر: خريسات، الأردنيون، ص104 ؛محافظة، فكر سياسي، ص268-269.

وسليم البخيت لمقابلة سمو الأمير وتسليمه قرارات المـؤتمر، ممـا أثـارت هـذه القرارات حفيظة أبو الهدى، رئيس المجلس التنفيذي، وأبدى لومه إلى الأمير الـذي ترك أعضاء المؤتمر وشأنهم لأنهم لا يقصدون إلاّ الإخلال بالنظام، وحذّر الأميـر بأنه إذا تركهم وشأنهم فإن الثورة على الأبواب، وطالب بنفـي حـسين الطراونـة وطاهر الجقة وسليم البخيت، ونجيب أبو الشعر، إلا أن الأمير رفض ذلـك، ولـم يكتف أبو الهدى بذلك بل عاد إلى المجلس التنفيذي وطلب منهم الموافقة على نفـي بعض أعضاء اللجنة التنفيذية وعلى رأسهم حسين الطراونة، وبعد نقاش طويل لـم يوافق المجلس على النفي والإبعاد الذي تقدم به أبو الهدى[1].

وقد عارض أعضاء حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الثاني منح إمتياز البحـر الميت[2]، وقدم حسين الطراونة مذكرة إلى رئـيس الـوزراء البريطـاني مـالكوم ماكدونالد (M.McDonald) وإلى رئيس مجلس اللوردات ومجلس العموم على منح إمتياز البحر الميت لشركة صهيونية لتستعين به على تنفيذ سياسة الـوطن القـومي اليهودي دون أخذ رأي أهل فلسطين وشرق الأردن أصحابها الـشرعيين، موجـه الأنظار إلى العواقب الوخيمة التي تنتج عن ذلك[3].

---

(1) الجامعـة العربيـة، ع (297)، 1928/12/18 م ص1 ؛ خريـسات، الأردنيـون، ص105.

(2) إمتياز إسـتثمار البحـر الميـت :- مـنح هـذا الإمتيـاز إلـى الميجـر تولـوك (major Tullok) والمستر نوفومسكي (Novomeyski) بتاريخ 1930/1/1م. وقد أنشأ شركة سميّاها "الشركة الفلسطينية للبوتاس " لإستخراج الأملاح المعدنية مـن البحر الميت وإستثمارها لمدة (75) عاماً، وحدد الإمتياز حصة الحكـومتين الأردنيـة والفلسطينية من الأرباح بما يعادل 5% من قيمة الإنتاج المباع، على أن تكون حـصة الحكومة الأردنية نصف حصة حكومة فلسطين، لأن أعمال ومعامل الـشركة واقعـة على الشاطىء الغربي من البحر الميت (الأراضي الفلـسطينية). انظـر: الجريـدة الرسمية، ع (364)، 9/16/ 1932م، ص400 وما بعدها.

(3) الجامعـــة العربيـــة، ع(301)، 1929/12/27م، ص3؛ الكرمـــل، ع (1421)، 1929/12/31م، ص4.

واستمرت قضية فلسطين تحظى باهتمام حزب اللجنة التنفيذية، فعندما أشـيع عن قيام حكومة الأردن بتسليم أحمد طافش الصفدي إلـى حكومـة الانتـداب فـي فلسطين لإتهامة بقتل عائلة (ماهان) اليهودية، وهروبه إلـى شـرقي الأردن قـدم الطراونة احتجاجاً إلى الأمير وقد أشار في هذا الاحتجاج ما يلي: "إلى أنه افتئـات على استقلال البلاد وتعدياً على سيادتها القومية وخروجاً علـى قوانينهـا المحليـة والقوانين الدولية " كما وحذّر الحكومة الأردنية من أنه غير مسؤول عما يجري في البلاد من فتن واضطرابات جراء تسليم أحمد طافش لحكومة فلسطين"[1].

ونتيجة للأحداث التي شهدتها فلسطين في عام 1930م، طلبت اللجنة التنفيذية من أهالي شرقي الأردن أن يقصروا احتفالات العيد على إقامة الشعائر الدينية، وأن يمتنعوا عن تقديم التهاني والمعايدات، وطالبت برفع الـشعارات التاليـة: فليحيـى الاستقلال التام، فالتحيى الوحدة العربية، فليحي ذكرى الشهداء فلتحيـى فلـسطين عربية.

وفي نيسان من عام 1930م دعت اللجنة التنفيذية إلى إجتماع عاجـل لبحـث الحالة في فلسطين وقدمت مذكرة احتجاج إلى الأمير عبد الله علـى مـا يجـري هناك[2].

5.1.4 المؤتمر الوطني الثالث (1930/5/25م):

عقد المؤتمر الوطني الثالث بتاريخ 1930/5/25م، في منزل عبد القادر التـل في مدينة إربد، وقد افتتح بنشيد وطني قدمه طلاب مدرسة إربد، وألقى بعدها طاهر الجقة خطاباً شرح فيه الأحوال السياسية والأزمة الاقتصادية التي تجتـاح الـبلاد، مبيناً أحوال الحكومات المتألفة من عام 1921م وما تقوم به مـن أعمـال مخالفـة

---

(1) الجامعـة العربيـة، ع (319)، 1930/2/16م، ص3 ؛ فلـسطين، ع (209-970)، 1930/2/16م، ص2.

(2) انظر: الجامعة العربية، ع (328)،1930/2/28م، ص2 ؛ الكرمل، ع (1470)، 1930/6/7م، ص6،3.

للقوانين والأصول التشريعية الناجمة عن اضطراب سياسي وإداري وقضائي واقتصادي[1].

وألقى مصطفى وهبي التل (الشاعر عرار) خطاباً بين فيه ما عمله الاستعمار من تقسيم سوريا إلى أجزاء متعددة، وما عمله الانتداب البريطاني في شرق الأردن، داعياً المؤتمر إلى مراجعة عصبة الأمم ووزارة المستعمرات البريطانية لتخليص البلاد من الوضع الحالي، كما دعا إلى عدم بيع الأراضي لليهود، ثم خطب محمد المنور الحديد فشكر موقف الأردنيين تجاه الشعب الفلسطيني، وأشار إلى أهمية الوحدة العربية [2].

واتخذ المؤتمر القرارات التالية :

1- عدم الاعتراف بالمجلس التشريعي الذي ألفته الحكومة غير المشروعة ولا تتقيد بمقرراته.
2- تأليف حكومة دستورية مسؤولة أمام مجلس نيابي.
3- لا تعترف الأمة بالتصرفات التي وقعت والتي ستقع من أي سلطة كانت قبل تأليف الحكومة النيابية المنشودة التي تنال ثقة الشعب وتتمتع بالسيادة والسلطان القومي.
4- تبلغ صورة هذه القرارات للمقامات والسلطات المسؤولة.
5- إلغاء القوانين الاستثنائية.
6- الاستغناء عن الموظفين المعارين للحكومة.
7- توسيع التعليم الابتدائي بصورة تسد حاجات البلاد.
8- تشجيع رؤوس الأموال العربية للقيام بمشروعات عمرانية.
9- توحيد الجهود مع البلاد العربية لدرء خطر الاستعمار الصهيوني.
10- جباية الضرائب من الشركات الأجنبية صاحبة الامتيازات في البلاد.

---

(1) الجامعة العربية، ع(383)، 1930/5/31م، ص5 ؛الكرمل، ع (1471)، 1930/6/11م، ص 7-8 , ع (1472)، 1930/6/14م، ص7.

(2) الجامعة العربية، ع(383)، 1930/5/31م، ص5 ؛الكرمل، ع (1471)، 1930/6/11، ص7-8 , ع (1472)، 1930/6/14م، ص7.

11- عند عدم تنفيذ هذه القرارات يجتمع المـؤتمر الأردنـي الرابـع لاتخـاذ الطرق السليمة المشروعة لتنفيذ أحكام هذه القرارات[1].

هذا وقد شهد المؤتمر الوطني الثالث أول انقسام بين أعضاء اللجنـة التنفيذيـة عندما رفض عبد الله الشريدة ومحمود الفنيش، وآخرون التوقيـع علـى قـرارات المؤتمر، بينما وقع على هذا القرارات كل من حسين الطراونة ونـايف المجـالي وعيسى المدانات وفارس المعايطة. وآخرون من شيوخ الكرك، ومن الـسلط وقـع على هذه القرارات كل من نمر الحمود وعيسى قعوار وفلاح الخريسات، وطـاهر أبو السمن ومحمد الحسين وإسماعيل السالم العطيات[2].

وبعد هذا الانقسام حدثت فترة حرجة، كان لها أثـار عكـسية علـى العمـل السياسي في البلاد، وقد اتسمت بوجـود الخلافات الشخصية ما بين أعضاء اللجنـة التنفيذية، والتي أدت إلى ظهور حزب جديد منافس عرف بالحزب الحر المعتـدل بتاريخ 1930/7/24م[3].

6.1.4 الطراونة والحزب الحر المعتدل (1930/7/24م):

تأسس في عمان بتاريخ 1930/7/24م، وتألفت هيئته المركزية مـن رفيفـان المجالي (رئيساً)، وهاشم خير (نائباً للرئيس)، ومحمد الحسين ونظمي عبد الهادي ومحمد الأنسي أعضاء، وقد اتسم هذا الحزب بالولاء المطلق للحكومة، ومن أهدافه العمل على تعديل المعاهدة الأردنية – البريطانية، وقيام حكومة دستورية، والعمـل على ازدهار البلاد علمياً واقتصادياً وزراعياً[4].

---

(1) الكرمل، ع(1471)،، 1930/6/11م، ص6 ؛ أمين سعيد، الثـورة العربيـة الكبـرى، تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، ج3،(مطبعة عيسى الحلبي وشـركاه: مصر: د. ت)، ص38 ؛ بطاينة، ملف الحياة التشريعية، ص27.

(2) الكرمل، ع (1470)، 1930/6/7م، ص3 ؛ خريسات، الأردنيون، ص108.

(3) محافظة، فكر سياسي، ص92 –93.

(4) الكرمل :ع (1497)، 1930/7/30م، ص 4 ؛ الموسى، إمارة، ص 237 ؛ محافظـة، الفكر السياسي، ص 92 – 93.

وظهرت الخلافات والانقسامات ما بين الحزب الحر المعتدل وحزب اللجنة التنفيذية، الأمر الذي دفع بالأمير إلى إجراء زيارات شملت معظم أعضاء اللجنة التنفيذية، حيث زار راشد الخزامي في عجلون وزار علي الكايد في قرية سوف، وزار حسين الطراونة وزعل ونايف المجالي وسلامة المعايطة في الكرك، محاولاً من خلال الزيارات إجراء الصلح بين الطرفين.

وخلال هذه الزيارات أغدق الأمير عبد الله على شيوخ العشائر كثيراً من الألقاب، حتى أن جريدة الكرمل علقت على هذا الموضوع في مقال لها، جاء فيه: الألقاب في شرقي الأردن بيادر وكلمة أفندي مبتذلة وهي بمثابة التبن والقصل، لا تكاد تسمع في شرقي الأردن غير كلمة بيك وباشا، وبعض الباشوات ما عندهم دقة زعتر[1].

إلاّ أن المصالحة التي أجراها الأمير بين الطرفين لم يكتب لها النجاح؛ مما دفع بحسين الطراونة إلى توجيهه الدعوة في تشرين ثاني عام 1930م لأعيان الأردن للاجتماع في منزل مثقال الفايز لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، وقد حضر هذا الاجتماع ما يقارب بـ (100) شخصية أردنية، وتحدث في هذا الاجتماع حسين الطراونة مبيناً مساوئ الانقسام وما آلت إليه البلاد من الفقر، وتحكم السلطة القابضة على زمام الأمور، وقال: إنه يعتقد بحسن نية الموالين للحكومة، إلاّ أنه يريد منهم الانضمام لإخوانهم الوطنين حتى تكون البلاد كتلة قوية متراصة للمطالبة بحقوقها المهضومة، وإرغام الحكومة على تنفيذ ما قررته الأمة في مؤتمراتها [2].

(1) الكرمل، ع (1516)،1930/10/1م، ص2، ع (1519)،1930/10/11م، ص2، ع(1537)، 1930/12/13م، ص2.

(2) الجامعة العربية، ع (466)، 11/14/ 1930 م، ص2؛ سيرة منفية من أوراق الدكتور محمد صبحي أبو غنيمة، جمع وأعداد هدى أبو غنيمة، (دار الفارابي للنشر والتوزيع: عمان، 2001 م) ص62، (وسيشار إليه فيما بعد، أبو غنيمة، أوراقه).

كما تحدث شمس الدين سامي ونجيب أبو الشعر، وغيـرهم، وأشـاروا فـي كلماتهم إلى وحدة الصف وعدم المزج بين المسائل الشخصية والعامة وفي نهايـة الاجتماع أقسم الحضور على يمين الإخلاص والولاء للبلاد [1].

ونتج عن ذلك أن قرر المعارضون والموالون في 1931/1/12م، تأليف وفـد مؤلف من طاهر الجقة، ونجيب أبو الشعر، وشمس الدين سامي وسـليم البخيـت للتفاوض مع الأمير عبد الله من أجل تأليف حكومة وطنية[2].

وقد دفع ذلك حكومة عبد الله الـسراج (1931/2/22 – 1933/10/18م) إلـى استرضاء المعارضين فعينت طاهر الجقة رئيساً لبادية عمان فـي حزيـران عـام 1931م، لتبعده عن الاشتغال بالسياسة لأن القـانون يمنـع أي مـوظف حكـومي العمل في مجالها. أما الذين رفضوا التعاون فكان جزاؤهم النفي والإبعـاد، أمثـال الشاعر عرار الذي تلظى بنار العقبة لإخلاصه لبلاده وقومه[3].

أما في مجال الاهتمام بالقضايا القومية، فقد دعا أعضاء اللجنة التنفيذية إلـى تشكيل وفد لحضور لجنة البراق الدولية مؤلفاً من حسين الطراونة، وطاهر الجقة، وسليمان السودي الروسان، وسالم الهنداوي، ونمر الحمود، وحامـد الـشراري، وطارق سليمان وصالح مريش، وقدم الوفد مذكرة على لسان حسين الطراونة باسم أهالي شرقي الأردن إلى لجنة البراق الدولية تضمنت الاحتجـاج والـرفض لكـل المحاولات الداعية لإعطاء البراق لليهود، ومما جاء فيها:

" ... وحيث إن الحواجز أوجدتها القوة المغتصبة لا تحول ولن تحـول بـين العربي وأخيه حضرنا إلى القدس الشريف خصيصاً لنبدي رأينا للجنـتكم المـوقرة بالأصالة عن أنفسنا وبالنيابة عن عشائرنا وقبائل ومدن وقرى الأردن، أن المسلمين هناك خاصة، والعرب عامة يرفضون رفضاً باتاً أن يكون لليهود أية علاقة بمكان

---

(1) الكرمل، ع (1537)، 1930/12/17م، ص2 ؛ خريسات، الأردنيون، ص109.

(2) Nahum Zakai, Trans-Jordan, (1914-1939) , (North university: .No.pub, 1944), pp.362-363.

(3) أنظر :الكرمل، ع (1570)، 1931/4/1م، ص4، ع (1592)، 1931/6/27، ص2، ع (1593)، 1931/7/1م، ص3.

البراق الشريف الذي هو مكان إسلامي ... وأنهم يعدون كل تـساهل لليهـود فيـه عدواناً صريحاً على حقوقهم لا يمكنهم أن يسكتوا عن حقوقهم أو يسلموا بهـا بـل يفدونه بأموالهم وأنفسهم ...[1].

وقد زار وفد اللجنة التنفيذية المشارك في لجنة البراق الدولية أثناء وجوده في فلسطين عائلات الشهداء، عطا الزير، محمد جمجوم في الخليل، وفؤاد حجازي في صفد الذين نفذ حكم الإعدام فيهم في حزيران عـام 1931م، مـن قبـل سـلطات الانتداب البريطانية[2].

7.1.4 المؤتمر الوطني الرابع (1932/3/16م):

دعا أعضاء حزب اللجنة التنفيذية لعقد هذا المؤتمر، نتيجـة للحالـة التـي وصلت إليها البلاد من إنقسام وتفكك ناجم عن دخول عـدد مـن أعـضاء قـادة المعارضة في المجلس التشريعي الثـاني بتـاريخ 1931/6/10م، أمثـال حـسين الطراونة، وناجي العزام وقاسم الهنداوي وعادل العظمة، مما عده بعض أعـضاء المعارضة المتشددين تنازلاً عن المطالب الوطنية، هذا من جانب ومن جانب آخـر قبول البعض الآخر مناصب حكومية أمثال طاهر الجقة الذي عين رئيـسا لبلديـة عمان في حزيران عام 1931م، مما أدى إلى اختلال قوة المعارضـة وتماسـكها، وعبرت جريدة الجامعة العربية في مقال لها بما يلي: "أن الحال الذي وصلت إليـه المعارضة في شرق الأردن جديرة أن يرثى لها، إذ إن جماعة المعارضـة التـي حملت المبدأ الوطني وجاهدت في سبيله بضع سنوات، لم تلبث إن أدركها الـونى والكلال، وقد إندس في صفوفها الكثير من النفعيين والوصوليين الـذين لـم تكـن معارضتهم عن مبدأ أو عقيدة، وإنما كانت لقصد الوصول إلى الكراسي ..."[3].

دافعت اللجنة التنفيذية في ردها على ما عبرت به جريدة الجامعة العربية "عن قبول طاهر الجقة لمنصب رئيس البلدية، بقولها: "إنه لم يكن حائزاً على الثقة التامة

---

(1) الجامعة العربية، ع (406)، 1930/7/17م، ص3، ع(407)، 1930/7/18م، ص1.

(2) فلسطين، ع(84)، 1930/6/26م، ص3 ؛ الجامعة العربية، ع(414)، 1930/7/28م، ص3.

(3) الجامعة العربية، ع (703)، 1931/11/15م، ص1.

من أنصار الوطنية الصادقة في شرق الأردن... وأن اللجنة التنفيذية كما كانت لا تزال تعمل ما هو لصالح البلاد بالطرق المشروعة "[1].

وردت جريدة الجامعة العربية بعد دفاع اللجنة التنفيذية عن نفسها بقولهـا " إن تصرفات اللجنة التنفيذية، سواء بدخولها المجلس، أو تولي المناصب سوف يـؤدي إلى الإندماج الكلي مع الحكومة، وإلا فأين عكس ذلك[2].

وعلى أثر ذلك، عقد المؤتمر الوطني الرابع في فندق الكمال بعمـان بتـاريخ 1932/3/16م وإفتتح المؤتمر حسين الطراونة بكلمة رحب فيها بالوفود وبين بعض الأسباب التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر ومـن أهمها، الحالة الإقتصادية الـسيئة التي وصلت إليها البلاد وكثرة الضرائب المفروضـة علـى المكلـف الأردنـي، وإستنزاف خيرات البلاد من قبل الموظفين المستعارين، زد على ذلك المحـاولات المتكررة من جانب اليهود للوصول إلى شرقي الأردن[3].

ثم تلاه محمد السعد البطاينة عضو المجلس التـشريعي، لإلقـاء كلمـة فـي المؤتمر، فأعترض عادل العظمة على ذلك لعدم إدراج إسمه على قائمة المتحدثين، وعدم الإطلاع على كلمته بصفة اللجنة التنفيذية مسؤولة أمام الحكومة التي إجازت لها عقد المؤتمر ضمن شروط معينة.

عندها قام محمد السعد البطاينة بتسليم نسخة من كلمته إلى اللجنة، فلمـا رأت اللجنة أن الخطاب ينتهي بإقتراح بحل اللجنة الحاضرة وإنتخاب لجنة جديدة رفض له السماح بإلقاء كلمته.

ولما استفسر أبو غنيمة من البطاينة عن الأسباب التي دعته إلى ذلك فأجابـه بما يلي:

1- عدم إظهار اللجنة أي عاطفة تثبت أسف البلاد لمقتل الزعيم المجاهـد عمر المختار.

---

(1) الجامعة العربية، ع (709)، 1931/11/23 م، ص1.

(2) الجامعة العربية، ع(709)، 1931/11/23م، ص1.

(3) فلـسطين، ع(15-1973)، 1932/3/17م، ص5 ؛ الجامعـة العربيـة، ع (789)، 1932/3/18م، ص3.

2- عدم اهتمام اللجنة بحالة البلاد الإقتصادية.
3- اشتغال اللجنة بالسياسة الإقليمية المحضة وتركها السياسة العربية التـي تدعو إلى وحدة هذا الوطن المجزء.
4- عدم إظهار اللجنة أي إهتمام لمشاركة سوريا وموآسـاتها فـي نكبتهـا الأخيرة في الإنتخابات وإن ما أرسل من التبرعـات كـان تلافيـ ـ ـأ لتقصير ما حدث.
5- اهمـال اللجنة فـي دعوة فريق كبير مـ ـن أصـحاب الشخـصيات المشتغلين بالقضية العربية منذ زمن بعيد(1).

وبعد ذلك ألقى قاسم الهنداوي كلمة قال فيها: "ما دمتم تجتمعون هنا لتعملـوا برأي الحكومة، وما دمتم لستم لجنة تنفيذية تمثل المؤتمر الذي يمثل البلاد، فنحن لا معنى لاجتماعناً وانسحب من المؤتمر للأسباب الأتية:

1- عدم السماح لمحمد السعد البطاينة بالقاء كلمته في المؤتمر.
2- عدم دعوة رجال كان من واجب أعضاء اللجنـة التنفيذيـة أن تـدعوهم أمثال: مثقال الفايز، سعيد أبو جابر، متري الزريقات، ناجي العـزام راشـد الخزاعي، سالم الهنداوي، وغيرهم(2).

وبعد انسحاب هؤلاء السادة استأنف المؤتمرون الجلسة وألقى أبوغنيمة خطاباً تحدث فيه عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تجتاح البلاد ثم ألقى نجيـب أبـو الشعر كلمة ركّز فيها على مخاطر الصهيونية التي تتجه بأنظارها نحـو أراضـي شرق الأردن لابتلاعها، كما وطالب بالمحافظة على تراث الأباء والأجداد، وسـن تشريع يمنع بيع أو تأجير الأراضي لليهود، وألقى عادل العظمة كلمة تناول فيهـا العلاقات العربية البريطانية من مراسلات الحسين مكماهون لغاية المعاهدة الأردنية البريطانية(3).

---

(1) فلسطين، ع(17- 1975)، 1932/3/19م، ص3.

(2) فلسطين، ع (17 -1975م)، 1932/3/19م، ص3.

(3) لمزيد من المعرفة عن الكلمات التي ألقيت في المؤتمر. أنظـر:فلـسطين، ع (12- 1970)، 1932/3/25 م، ص7، ع(16 -1974)، 1932/3/18م، ص7.

وفي نهاية المؤتمر أصدرت اللجنة التنفيذية عدة قرارات من أهمها:

1- عدم الاعتراف بالاتفاقية الأردنية – البريطانية.

2- تأليف حكومة نيابية ذات مسؤولية مشتركة.

3- تخفيف الضرائب عن المكاف الأردني بما يتناسب مع حالته الاقتصادية.

4- إلغاء القوانين الاستثنائية.

5- مقاومة كل تشبث يراد منه إدخال الصهيونية للبلاد.

6- مشاركة البلاد العربية في آمالها وأمانيها [1].

ومما هو جدير بالملاحظة أن قرارات المؤتمر الرابع لم تصل إلى درجـة القوة التي كانت عليها المؤتمرات السابقة، وربما يعود إلى ضعف موقـف اللجنـة التنفيذية على أثر انسحاب عدد كبير من أعضائها[2].

بدليل أنها تعرضت لهجوم حاد من قبل مصطفى وهبي التل الذي سـخر مـن أعضاء اللجنة، الذين لم يسعوا لتنفيذ مقررات المؤتمر الثالث ولم ينتخبـوا لجنـة تنفيذية لمتابعة ذلك، بل تركت للمؤتمر الرابع،، متهماً هذا المؤتمر بالفشل وواصـفاً الوطنية بأنها وسيلة دجل ونصب واحتيال وقد نظم قصيدة(*) عبر عن استيائه فيها من أعضاء اللجنة التنفيذية[3].

ومما يؤكد ضعف اللجنة التنفيذية من أن حسين الطراونة هدد الحكومة إذا لـم تستجب إلى تنفيذ مقررات المؤتمر الرابع فسيدعو إلى عصيان مدني، ومع أن هـذا

---

(1) فلـسطين، ع (15-1973)، 1932/3/17م، ص5 ؛ الجامعـة العربيـة، ع (787) 1932/3/18م، ص2 ؛ الكرمل، ع (1661)، 1932/3/26م، ص2-03

(2) خريسات، الأدرنيون، ص 112.

(*) القصيدة التي نظمها مصطفى وهبي التل :

بصرماية بعه فما هو موطني ولا أهإليه قومي ولا أنا أردني
بصرماية بعه وبعني وبعهمو لإشباع غورو وإتباع وزمني
وكن منذ هذا اليوم عن كل مركب به يبعث الجوكي يا سيدي غني

(3) انظر: الكرمل، ع (1658)، 1932/3/16 م، ص 3.

التصريح قد أثار بعض القلق لدى دوائر الحكومة إلاّ أن شيئاً من هـذا القبيـل لـم يحدث.

أما بالنسبة لموقف اللجنة التنفيذية تجاه إخوانهم الفلسطينيين، فقد أرسل حسـين الطراونـة مذكـرة احتجاج إلـى المؤتمر الإسلامي الفلـسطيني (عـام 1932م) تضمنت الأمور الأتية :

1- الاستنكار الشديد للفضائع الإيطالية في طرابلس – برقة.
2- الاحتجاج في الاستمرار على وضع اليد على وقف السكة الحديدية الحجازية من قبل السلطات الفرنسية والإنجليزية.
3- منع اليهود من إقامة الصلوات والشعائر الدينية في جانب البراق الشريف.
4- منع الفرنسيين من تنصير المسلمين.
5- الاحتجاج على فضائع البلاشفة في مسلمي روسيا.
6- استنكار الاستعمار بجميع جوانبه.
7- الإعلان للملأ ولجمعية الأمم وإلى الحكومات الإيطالية والفرنسية والبريطانيـة والهولندية سوء التصرف والحيف الذي لحق بالمسلمين خاصة والعرب عامـة وأن الاستمرار على الوضع الحاضر مما يوجب غيظ المسلمين في بلاد الأردن وعدم رضاهم عن كل ما ذكر[1].

وقد شارك حسين الطراونة في الوفد المؤلف من عادل العظمة، وأبو غنيمة، وراشد الخزاعي، ونمر الحمود، في اجتماعات حزب الاستقلال الفلـسطيني الـذي عقد في نابلس في تشرين ثاني عام 1932م وقبل سفرهم من شرقي الأردن وجهـوا بياناً إلى الأمة بمناسبة وعد بلفور، نددوا فيه بالسياسة البريطانية وخذلانها للعرب، كما طالبوا الشباب بألا ينسوا أذى العدو[2].

وفي عام 1933م أرسل كل من حسين الطراونة وسليمان السودي الروسـان، ومحمد أبو غنيمة مذكرة إلى الأمير عبد الله وإلى المنـدوب الـسامي البريطـاني

---

(1) الكرمل، ع (1683)، ع 1932/7/16 م، ص3.

(2) فلـسطين، ع (253 - 2211)، 1932/11/25م، ص7؛ خريـسات، الأردنيـون، ص 112؛ أبو غنيمة، أوراقه، ص7.

آرثرواكهوب (A.wauchope) والمعتمد البريطاني هنري كوكس نقلـوا فيهـا وجهة نظر الرأي العام الأردني من حيـث وقـوع شـرقي الأردن بـين وسـائل الصهيونية الخطرة والسياسة المالية المفقرة من جراء السياسة البريطانية في شرقي الأردن، وفي نهاية المذكرة رحبت اللجنة بالمشاريع العمرانية التي من شأنها إنعاش الحالة الاقتصادية للبلاد العربية، وشجبوا ما تقوم به الصهيونية من أسـاليب لمـد نفوذها إلى مناطق شرقي الأردن(1).

8.1.4 المؤتمر الوطني الخامس (1933/6/6م):

جاءت فكرة انعقاد المؤتمر في ظروف صعبة تمر بها البلاد، تمثلـت فـي وجود الأزمة الاقتصادية الخانقة، والممتدة من نهاية العشرينات إلى فتـرة انعقـاد المؤتمر، ثم اتصالات الوكالة اليهودية بشيوخ البلاد وزعمائها، وعقـد الاتفاقيـات معهم بشأن استئجار الأراضي وزراعتها مما أثار مخاوف الوطنيين مـن مخـاطر امتداد الصهيونية نحو شرقي الأردن(2).

عقد المؤتمر الوطني الخامس في فندق الكمال في عمان بتـاريخ 1933/6/6م وقد حضر هذا المؤتمر وفد من سوريا مؤلف من هاشم الأتاسي، وإبراهيم هنـانو وشكري القوتلي ووفد من فلسطين مؤلف من يعقوب الغصين، وأدمون روك وسليم عبد الرحمن، وغيرهم(3).

افتتح المؤتمر من قبل رئيسه حسين الطراونة الذي تحدث قـائلاً :" باسـم الله والوطن والمبادئ العربية السامية أفتتح هذا المؤتمر بالنيابة عن اللجنـة التنفيذيـة مستمداً العون من الله وروح هذه العصبة الطيبة والملأ الصالح الذي يجتمـع الآن مؤتمراً بالمعروف مهتدياً بقوله تعالى "وأتمروا بينكم بمعروف "(*) وركّز حـسين

---

(1) أبو غنيمة، المصدر نفسه، ص113 .

(2) Records of the Hashemite Dynasties , vol.6, editor by, Rush Alanedel, (Oxford: Chiphenham,1995); p.495, Wilson, P.110

(3) فلـسطين، ع (78- 2343)، 1933/5/31م، ص2، ع(85- 2350)1933/6/9م، ص4.

(*) سورة الطلاق، الآية (5).

الطراونة في كلمته على النظر في مصالح البلاد، والإصلاح الحقيقـي، ووضـع الخطط الحاسمة تجاه المطامع الصهيونية. وقد ألقى كل من نجيب أبـو الـشعر، ونجيب الشريدة، وسالم السودي الروسان، وأبو غنيمة، وعـادل العظمـة كلمـات وطنية واضعين مقترحات تركزت حول امتداد الصهيونية نحـو شـرقي الأردن، والأزمة الاقتصادية الناجمة عنها القحط والجفاف والجوع ودفع الضرائب لحكومات الانتداب المتمتعة بخيرات البلاد[1].

وفي ختام المؤتمر أصدرت اللجنة التنفيذية عدة قرارات وهي :

1- تأليف حكومة وطنية بمسؤولية مشتركة على أساس الكفاءة والثقـة التامة.
2- تقوم هـذه الحكومة بمفاوضة الحكومة البريطانية لتعديل المعاهـدة بصورة تضمن حقوق البلاد وسيادتها القومية.
3- استنكار الصهيونية لما تقوم بـه من دعايات للانتقاص مـن حقوق شرقي الأردن تحقيقاً لمطامعها الخاطئة ووضع تشريع قاطع لمنـع بيع أو تـأجير الأراضي لليهود.
4- إلغاء القوانين الاستثنائية.
5- الاستغناء عن استخدام المعارين في حكومة شرقي الأردن حرصاً علـى الوحدة الوطنية.
6- معالجة ما وصلت إليه البلاد من سوء الحالة الاقتصادية[2].

وبتاريخ 1933/6/7م، ذهب وفد مؤلف من حسين الطراونة وعادل العظمـة وأبو غنيمة إلى الأمير عبد الله، راجين مساعدته في تنفيـذ القـرارات، وكـان رد الأمير، على هذه القرارات بأنها تعارض المصالح المتفق عليها، لذلك فلا يستطيع مساعدتهم، لأن الحكومة البريطانية من الممكن أن تشك في كون هذه القرارات قـد

---

(1) لمزيد من المعرفة عن هـذه الكلمـات. انظـر: الجامعـة العربيـة، ع (1093)، 1933/6/6م، ص4، ع (1095)، 1933/6/8م، ص3 ؛ فلسطين ع (85 –2350)، 6/9/ 1933م، ص3، ع (89-2354)، 1933/6/14م، ص3 .

(2) أنظــر: فلــسطين، ع (83-2348)، 1933/6/7م، ص5؛ الجامعــة العربيــة، ع(1095)، 1933/6/8م، ص3 ؛ البشير، ع (4577)، 1933/7/14م، ص 1.

اتخذت بوحي منه ... كما أنه ليس في مقدور حكومته مساعدتهم على تنفيذ تلك القرارات لأن فيها نقاطاً سوداء ستؤدي إلى إثارة رجالات بريطانيا في شرق الأردن ضدها بشدة[1].

ومن أجل تنفيذ القرارات قام أعضاء اللجنة التنفيذية بعد شهرين من انعقاد المؤتمر، بزيارات متعددة شملت السلط، وجرش والحصن، وإربد، لتوعية الناس لحالة البلاد، وما يعانيه المعارضون من اضطهاد، ومن أجل إسماع صوت المعارضة إلى الأهالي أصدر حزب اللجنة التنفيذية جريدة "الميثاق" لتكون ناطقة باسمه، وتولى إصدارها محمد أبو غنيمة وعادل العظمة، وصدر العدد الأول منها في 1933/8/6م وصدر العدد الثاني في 1933/8/10م . وشنت الجريدة، هجوماً لاذعاً على الحكومة والموالين لها، وعلى أثر ذلك قامت الحكومة بإغلاق الجريدة بتاريخ 1933/8/25م[2].

ورغم ذلك لم يستطع المؤتمر الخامس لم شمل عناصر الحركة الوطنية بدليل حدوث شروخ جديدة فيها، تمثلت في عقد المؤتمر الاقتصادي بتاريخ 1933/7/10م، أي بعد مضي ثلاثة أسابيع على عقد المؤتمر الوطني الخامس، ثم مؤتمر الشعب العام بتاريخ 1933/8/6م، فلا بد من تناول الشرخ الأول الذي أصاب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني المتمثل بالمؤتمر الاقتصادي .

9.1.4 الطراونة و المؤتمر الاقتصادي (1933/7/10م):

دعا مثقال الفايز إلى عقد هذا المؤتمر من أ جل معالجة اللازمة الاقتصادية الخانقة التي تجتاح البلاد، لدرجة أنهم أصبحوا لا يجدون الخبز لتأمين أسرهم، ثم إيجاد حل للمعاناة الشديدة جراء جباية الأموال الأميرية، وقد أيده في الرأي راشد

---

(1) سليمان بشير، جذور الوصاية الأردنية، دراسة في وثائق الأرشيف الصهيوني، (دار الفارابي: بيروت، 1982م)، ص42، (وسيشار إليه فيما بعد، بشير، جذور الوصاية).

(2) الجامعة العربية، ع (1160)، 1933/8/27، ص7 ؛ الموسى، إمارة، ص240؛ خريسات، الأردنيون، ص114 – 115 0

الخزاعي الذي قام ببث دعاوى المؤتمر في عجلون[1]، وعقد هذا المؤتمر في عمان بتاريخ 1933/7/10م، وتألفت هيئته الإدارية من مثقال الفايز (رئيساً)،شمس الدين سامي (سكرتيراً)، ومحمد الفنيش وخليل المدانات وراشد الخزاعي أعضاء[2].

تعرض المؤتمر الاقتصادي، لانتقاد حاد من رئيس اللجنة التنفيذية حسين الطراونة الذي أصدر بياناً إلى الشعب الأردني بتاريخ 1933/6/28م، حذّر الشعب فيه من الصهيونية واتباع القائمين على المؤتمر، متلقي الأموال من الصهيونية، والقائمين على نشر أطماعها، ومما جاء فيه: "إن دعوة هذا النفر المأجور إلى مؤتمر ظاهرة اقتصادي، وباطنة تسليم رقبة البلاد إلى الصهيونية، ليس هو بالأمر الذي تسكت عليه البلاد، وفيه ما فيه من العبث بحقوقها ومقدساتها ... حقا إنها الدعوة إلى عقد مؤتمر اقتصادي مأجور، بعد أن اجتمعت البلاد، ممثلة في كافة مقاطعاتها وبحثت في جملة ما بحثت موقف البلاد الاقتصادي على اختلاف النواحي والمناحي... وبعد كل ذلك ليس هو إلا كلمة حق يراد بها باطل بل ليس هو إلا من قبيل ذر الرماد في العيون تأييداً للمساعي الصهيونية المبذولة في لندن تحقيقاً لأغراض استعمارية يهودية تحاول أن تمتد إلى هذا البلد الآمن على أيدي بعض الخونه المارقين ..."[3].

وفي بيان آخر من رئيس اللجنة التنفيذية، جاء فيه: "... وبعد فيا أيتها الصهيونية الماكرة إن هذه البلاد العربية الخالصة المجبولة بدم الشهداء والصديقين رضي الله عنهم وأرضاهم، هذه البلاد القائمة ما قامت السماوات والأرض جسراً للعروبة والإسلام، لن تجتازوا إليها وفي عروق العرب والمسلمين دم يجري، وفي صدورهم إيمان يغلي" "حذّرت الشعب الأردني من مخاطر هذا المؤتمر، ودعيته إلى نبذ القائمين به من حضيرة الوطن الذي احتضنهم فعقوه وكانوا حرباً عليهم وحراباً

---

(1) الكرمل، ع (1717)، 1932/10/29م، ص2، ع(1719)، 1932/11/15م، ص2، ع(1723)، 19 /11/ 1932م، ص2.

(2) ابو غنيمة، أوراقه، ص 68.

(3) الجامعة العربية، ع (1114)، 1933/7/2م، ص2.

في أيدي أعدائه تسدد إلى صدره والى المستقبل ذراريـة وإلـى أرضـه وبيوتـه ومقدساته"[1].

10.1.4 الطراونة ومؤتمر الشعب الأردني العام (1933/8/6م):

عقد هذا المؤتمر في عمان بتاريخ 1933/8/6م، واشترك فيه عدد من زعماء شرقي الأردن و من ذوي المكانة وقد اتخذ عدداً من القرارات[2]، من جملتها تأليف حزب باسم حزب (اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني العام)، وتألفـت هيئتـه الإدارية من ناجي العزام (رئيساً)، ومصطفى المحيسن وسـعيد الـصليبي (نائبـا للرئيس)،وسعيد المفتي ونجيب الشريدة (سكرتيراً)، وعلي خلقي الشرايري، وقاسـم الهنداوي، وعبد الله كليب الشريدة، ومحمد الفنـيش، وفـايز المجـالي، وغيـرهم أعضاء[3].

وقد لقيت دعوة هذا المؤتمر منذ بداية التحضير له، معارضـة شـديدة مـن رئيس اللجنة التنفيذية حسين الطراونة وأصدر بياناً في أواخر شهر تموز حرض فيه الناس إلى مقاطعة المؤتمر والحيلولة دون عقده، ومما جاء فيه :"أيهـا المواطنـون مازال نفر من المرجفين في الآمة، المتربعين بوحدتها يحاول بث الدعوة لعقد مؤتمر جديد يعالج فيه - على حد تعبيره - الحالة الاقتصادية والسياسية في البلاد، وكـأن خلاص هذه البلاد إنما هو في عقد مؤتمر أثر مؤتمر ....إن من حقكـم أن تظنـون بهذه الدعوة الظنون ...وإن من واجبكم أن تقاطعوا مؤتمر اليوم كما قاطعتم مـؤتمر ألامس... إن قضية الوطن ليس قضية أشخاص وزعامات، إنها أجل وأسمى بكثيـر مما يظنون ويحسبون إنها قضية الحق والتضحية "وختم حـسين الطراونـة البيـان

---

(1) فلسطين، ع(123)، 1933/8/3م، ص4 ؛ محافظة، فكر سياسي، ص 112.

(2) من أهم قرارات هذا الحزب :- الإخلاص لسمو الأمير عبد الإليه وأعقابه من بعـده، تأليف حكومة وطنية ذات مسؤولية مـشتركة، الـسعي لتعـديل المعاهـدة الأردنيـة البريطانية، إعفاء القرى الممحلة من الضرائب، لمزيد من المعرفة انظـر: الموسـى، إمارة، ص238.

(3) فلــسطين، ع(138-2403)،1933/8/10م،ص 5،ع(136-2401)،1933/8/8م، ص1.

مخاطباً الشعب بأسره إلى مقاطعة كل مؤتمر مدخول لا يصدر عن حاجة الشعب، ومصلحة الوطن[1].

وكذلك أصدرت اللجنة التنفيذية بياناً بتاريخ 1933/8/9م على لسان رئيسها حسين الطراونة، جاء فيه: ان كل دعوة إلى عقد مؤتمر عام لا يصدر عن اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني تعد غير ممثلة للاماني الوطنية بالمعنى الذي أقره مؤتمر البلاد التاريخي في 1928/7/25م، بل يعده خروجاً على مقررات الأمة الأساسية[2]، كما أصدرت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني في 1933/8/10م، مقالات في جريدة الميثاق، حافلة بالهجوم الصارخ على القائمين على عقد مؤتمر الشعب العام، مما دفع ببعض قادة المؤتمر إلى تقديم الاحتجاج للأمير عبد الله قالوا فيه: "إن المؤتمر المنعقد برئاسة حسين الطراونة لا ينطبق على رغائبنا"[3].

وأمام تبادل التهم بين الحزبين، صدرت برقيات مختلفة تؤيد هذا وتؤيد ذاك، فقد بعث أهالي الغور وإربد، وسحاب، والرمثا وبني كنانة ومادبا، برقيات تؤيد حزب الشعب، أما الفريق المؤيد لحزب اللجنة التنفيذية من أهالي الكرك فقد استنكروا المؤتمر ونددوا بالقائمين عليه[4].

بلغ تناحر الحزبين إلى حدوث وقوع الاعتداء ما بين الحزبين، حيث اعتدى مصطفى النجداوي على أبو غنمية، وندد نظمي عبد الهادي برئيس اللجنة التنفيذية حسين الطراونة، من خلال الرسالة التي بعث بها إلى توفيق أبو الهدى، سكرتير

---

(1) انظر "نص البيان الكامل في جريدة: فلسطين، ع(132-2397)، 1933/8/13م، ص4، ع(131-2396)،1933/8/12م، ص1.

(2) انظر الجامعة العربية، ع(1146)، 1933/8/9، ص 2؛هاني الحوراني "،"مؤتمر الشعب العام 6آب 1933م-18تشرين الأول 1934م","مجلة الأفق "،(عمان)، ع(16)،19-1994/8/25م، ص 48-49.

(3) مجلة الأفق، ع(16)، 19-1994/8/25م، ص 49؛ الموسى، إمارة، ص 240.

(4) انظر الجامعة العربية، ع (1140)1933/8/20،ص1 ؛ فلسطين، (143-1933/8/2408916م، ص3.

الحكومة واصفاً إياهم بعدم الاهتمام بمطالب الأمة وحقوقها متهافتين على كراسـي الحكم(1).

ومن أجل فض النزاع القائم بين الحزبين، سعت اللجنة العربية التنفيذية فـي فلسطين لإجراء الصلح بين الطرفين لأن ذلك يضعفها ويترك مجالاً لتغلغل العـدو إلى صميم القومية، ضاربة لهم ما حدث في فلسطين على أثر الانقسام، كما ووقفت جريدة الكرمل الموقف نفسه، داعية الأردنيين إلـى تناسـي الخلافـات، وتوحيـد الصفوف، لوضع الخطط القومية والسير عليهـا، لان التفرقـة تخـدم الاسـتعمار الصهيوني(2).

بالرغم من الظروف الصعبة التي كانت تمر بها اللجنة التنفيذية، فقد اسـتمر موقفها المعروف تجاه الشعب الفلسطيني، حيث قدم حسين الطراونة احتجاجاً علـى إجلاء عرب وادي الحوارث(3).

ولما أقيم المعرض العربي في القدس في شهر تموز عام 1932م، شارك فيه وفد من أعضاء اللجنة التنفيذية مؤلف من حسين الطراونة وعـادل العظمـة وأبـو غنميه وطاهر الجقة، ويعقوب السكر وعبد القادر الجبور وغيرهم(4).

وعندما زار الملك علي بن الحسين شرقي الأردن في تشرين الثـاني عـام 1932م، وعقد اجتماع بين أعضاء اللجنة التنفيذية وأعضاء حـزب الاسـتقلال الفلـسطيني وتباحثوا فيه الأمور التي يجب شرحها أمام الملك علي وأهمها أوضـاع فلـسطين والإجراءات الصهيونية فيها(5).

---

(1) انظـــر: فلـــسطين، ع(153-2418)، 1933/8/27م، ص10،ع(160-2425)، 1933/9/5م، ص1.

(2) انظـــر: الجامعـــة العربيـــة،ع(1150)، 1933/8/14م، ص1؛ الكرمـــل، ع(1781)،1933/9/13م، ص2، ع(1803)،1933/9/20م،ص1.

(3) انظر: الكرمل، ع(1104)،1933/6/20م، ص5،؛ خريسات، الأردنيون، ص117.

(4) الجامعة العربية، ع(1119)، 1933/6/9م، ص2؛ حريسات، الأردنيـون، ص117-118.

(5) انظر: فلسطين، ع (219-3484)، 1933/11/14م، ص3.

2.4 معارضته خارج وداخل المجالس التشريعية (1931-1947م):

1.2.4 المجلس التشريعي الثاني (1931/6/10 - 1934/6/10م):

عندما أجريت الانتخابات للمجلس التشريعي الثاني بتاريخ 1931/6/10م, رأى حسين الطراونة أن السلبية لا يمكن أن تؤدي إلى نتائج إيجابية من هنا فإنه خاض معركة الانتخابات, وكان من طليعة من فاز فيها عن لواء الكرك[1]، وهكذا دخل حسين الطراونة ساحة العمل السياسي من بابها العريض يدفعه إلى ذلك مكانته الاجتماعية ومناقبه الشخصية , وحمل راية المعارضة من داخل المجلس بفاعلية أكبر مما لو أنه مارسها من خارج المجلس[2].

ومن أهم الأمور التي تناولها حسين الطراونة في هذا المجلس ما يلي:

في الجلسة الثالثة للدورة فوق العادة للمجلس التشريعي الأردني الثاني المنعقدة بتاريخ 1931/6/15م، قال حسين الطراونة: لقد قرأنا في أخبار (رويتر) بأن حسن خالد أبو الهدى رئيس الحكومة السابق قد تقابل مع وزير المستعمرات البريطاني وبحث معه في شؤون شرق الأردن، فنرغب أن نعلم، هل الحكومة اوفدته للمداولة في امور شرق الأردن وبأي صفة أرسلته أو أنه تطفل في ذلك؟ فأجابه توفيق أبو الهدى , السكرتير العام للحكومة، بما يلي: لم تفوض الحكومة أبو الهدى بأجراء أي مفاوضة مع أي سلطة رسمية وهو لا يملك حق إجراء مثل هذه المفاوضة. وأنه لا يمثل الشعب الأردني في محادثاته وليس له

---

(1) أما أسماء الأشخاص الذين فازوا في الانتخابات هم (عن لواء البلقاء):ماجد العدوان، سعيد المفتي، هاشم خير، عادل العظمة، سعيد ابو جابر، حسين خواجا. (عن لواء عجلون): قاسم الهنداوي، ومحمد السعد البطانية، ناجي العزام سلطي الابراهيم. (عن لواء الكرك):رفيقان المجالي، حسين الطراونة، صالح العوران، متري الزريقات (بدو الشمال): حديثة الخريشة، (بدو الجنوب):حمد بن جازي. انظر: محاضر المجلس التشريعي (1929-1939م)، ع(53)، ص 416-2748؛ ملحق الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، ع(253)،1931/6/13م), ص 416.

(2) سليمان الموسى، أعلام من الأردن، (توفيق أبو الهدى –سعيد المفتي)، دراسة في السياسة الأردنية (المؤسسة الصحفية الأردنية: عمان، 1993م)، ص145.

أي علاقة مع أي كتلة سياسية في شرق الأردن، وليس لتلك المحادثات أي تأثير في سياسة البلاد[1].

وإزاء ردود فعل المواطنين، وأوضاعهم الاقتصادية الصعبة، قـام حـسين الطراونة وقاسـم الهنداوي بمقابلة رئيس الوزراء عبد الله السـراج عـام 1931م لبحث الأوضاع الاقتصادية، وبدلاً من أن تحاول الحكومة السراجية تخفيف الأزمة عن المواطنين اتهم السراج الأردنيين بأنهم سبب المشكلة وقال لقاسـم الهنـداوي: أنتم جهلة يا أردنيون، فاحتج حسين الطراونة على هذا القول وقال لعبد الله السراج لقد خرجتم عن حد اللياقة في إسنادكم الجهل إلى بلاد أحسنت إليكم، وهدده بسحب الثقة منه إذا لم يسرع لسد عوز الفلاح، الأمر الذي دفع بعبد الله السراج إلى تشكيل لجنة اقتصـادية للنظر في الاقتـراحات التي قدمها الطراونة والهنـداوي ووجوب تدارك (25) ألف جنيه لتوزع في الحال على فقراء المزارعين[2].

وفي الجلسة الثانية للمجلس التشريعي المنعقـد بتـاريخ 1931/12/12م،قـال حسين الطراونة: أن المادة "37" من الدستور تنص على أن الميزانية تعرض علـى المجلس سـنويا بشكل قانـون لأجل التصديق عليه فتأخير إرسال ملحق الميزانية 1929-1930م إلى يومنا هذا مضر بمصالح البلاد ولا يجوز التساهل في هذا الأمر خوفاً من اتخاذ عاده في المستقبل فنكون خرجنا على أحكام الدستور، لذلك اقتـرح وضع حد لمثل هذه التصرفات غير القانونية في ميزانية البلاد[3].

في الجلسـ ـة الثانية للدورة الاعتيادية للمجلس التشريعي الثـاني المنعقـدة بتاريخ 1931/2/29م، طالب حسين الطراونة، وعادل العظمـة وقاسـم الهنـداوي بتعديل المعاهدة الأردنية - البريطانية[4].

---

(1) محاضر المجلس التشريعي، ع (54)، ص424-425؛ فلسطين، ع (80-1747) 1931/6/26م، ص6.

(2) خريسات، الأردنيون، ص 56.

(3) ملحق الجريدة الرسمية، ع(66)،1931/12/12م،ص 82، ع (71)، 1931/1/17م، ص 145.

(4) ملحق الجريدة الرسمية، ع(76)، 1932/3/2م، ص 190-192.

واعترض حسين الطراونة على الاتفاق المعقود مع شـركة نفط العراق[1]، فاقترح: " تكليف الحكومة للمبـادرة بالمفاوضة في تعديل الاتفاقية المذكورة على أساس تبادل المنفعة بين الطرفين، والزام الشركة بدفع الرسوم العائدة الى البلديـة والمالية التي تستوردها لبلاد شرقي الأردن أسوة بالشركات التجارية[2].

وطلب حسين الطراونة من الحكومة أخذ الرسوم مـن الـشركات التجاريـة صاحبة الامتيازات في شرقي الأردن من أجل زيادة واردات الخزينة حتى تخفـف العبء عن عاتق المكلف الأردني المرهق بالتكاليف والديون[3].

ومن أجل معالجة الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الـبلاد، قـدم حـسين الطراونة وناجي العزام ومحمد بن جازي ومحديثة الخريشة عريـضة إلـى رئـيس المجلس التشريعي، مما جاء فيها: "غير خاف على الحكومة ما استولى على البلاد الأردنية من كابوس اقتصادي قاتل حتى ضاقت الحياة في أعين أفرادها، واستمرار الحالة دون الالتفاف إليها بعين الاعتبار والحذر سيؤدي حتماً إلى هاويـة سـحيقة تكون هي المرحلة الأخيرة من حياتها. فعليه نحن نواب الأمة البائسـة نطالـب باتخاذ التدابير اللازمة لذلك"[4].

إلاّ أن الحكومة على ما يبدو لم تستجب لهذا المطلب، الأمـر الـذي دفـع بحسين الطراونة إلى توجيه انتقاد حاد إلى إجراءات الحكومة تجاه معالجة الأزمـة

---

(1) شركة نفط العراق: أنشئت شركة نفـط العـراق فـي 1911/1/31م تحـت اسـم (شركة إمتياز شـرق EASTERN AFRICA CONCESSION COMPANY أفريقيا) ثم اتخذت اسم شركة النفط التركية ثم اتخذت اسم شـركة نفـط العـراق فـي 1929/6/8م، ووقعت هذه الشركة اتفاقاً مع الحكومة الأردنية لتحديد أنابيب لنقل النفط الخام من كركوك (العراق)إلى مدينة حيفا (فلسطين)عبر الأراضي الأردنيـة، لمـدة (75)عاماً، في 1931/12/11م، وبموجب هذا الاتفاق أعفيت الشركة من جميع أنـواع الضرائب والرسوم الجمركية. انظر " محافظة، عهد الإمارة، ص 133.

(2) ملحق الجريدة الرسمية، ع (80)، 4 /4/ 1932م، ص 438.

(3) ملحق الجريدة الرسمية، ع (91)، 1932/7/11م، ص 438.

(4) ملحق الجريدة الرسمية، ع(100),1932/10/13م، ص 13.

الاقتصادية والمساعدات البريطانية التي تعطيها باليد اليسرى وتأخذها باليد اليمنى على شكل نفقات ذاهبة إلى دار الاعتماد البريطانية بزيادة رأس مال المصرف الزراعي، وإنشاء مدرسة تجهيزية وزراعية واتخاذ التدابير اللازمة لإفراز الأراضي المشاعة وتقيم تشجير الأشجار[1].

وفي الدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الأردني المنعقد بتاريخ 1932/4/28م طالب حسين الطراونة التوضيح حول توزيع قروض المصرف الزراعي، وجاء رد الحكومة على لسان توفيق أبو الهدى، أن جميع الأموال المختصة بصندوق المصرف الزراعي في الكرك مقروضة إلى أهالي اللواء أنفسهم وقد صدرت قرارات متوالية بتأجيل التحصيل بسبب الأزمة الاقتصادية[2].

وفي الجلسة الثانية عشرة للدورة الثانية للمجلس التشريعي المنعقد بتاريخ 1932/12/12م قرر كل من حسين الطراونة، وعادل العظمة، وسعيد المفتي برفع مضبطة إلى الأمير عبد الله للتفاوض مع بريطانيا من أجل تعديل المعاهدة[3].

وطالب حسين الطراونة، وعادل العظمة وقاسم الهنداوي، ومحمد البطاينة، بتعديل قانون الانتخاب باعتبار بلاد الإمارة دائرة انتخابية واحدة ويكون الانتخاب بنسبة عدد النفوس في كل مقاطعة على أن يكون لكل (5000) شخص من الذكور نائب واحد، وتؤلف هيئة تفتيش من أعضاء البلديات لتدقيق الدفاتر والإشراف على إجراء الانتخابات وأن يكون للمجلس التشريعي الحق في تدقيق الاعتراضات الواردة على الانتخابات[4].

كما احتج حسين الطراونة على قانون الإشراف على البدو لعام 1929م، الذي يمنح قائد الجيش العربي أو الضابط المعين من قبله الصلاحية المطلقة في

(1) ملحق الجريدة الرسمية، ع (109)، 1932/10/21م، ص 28-29.
(2) ملحق الجريدة الرسمية، غ(109)،1932/10/24م،ص114.
(3) ملحق الجريدة الرسمية، ع(109)، 1932/10/24م،ص252.
(4) ملحق الجريدة الرسمية، ع(125)، 1933/3/2م،ص312.

تسوية جميع الأمور، فقدم الطراونة احتجاجه على ذلك؛ لأنه مخالف للعدل ومخالف أيضاً لأصول المحاكم واللجان[1].

وطالب حسين الطراونة بإلغاء القوانين الاستثنائية التي تقيد الحريات العامة والشخصية، تلك القوانين التي فرضت على البلاد قبيل المعـاهدة وبعـدها، فقـد طالب بإلغاء قانون النفي والإبعـاد لعام 1928م، في جلسة المجلس التشريعي الذي عقد بتاريخ 1933/3/20م، وقال:

" لما كان نفي شخص من بلاده إلى بلاد أجنبيـة لا يتفـق مـع مـا لـذلك الشخص من حقوق طبيعية وسياسية، كما لا يتلاءم مع أوضـاع البلاد الاستقلالية وحيث إن قانون النفي والإبعـاد الذي وضع عام 1928م في ظروف استثنائية قـد أجاز نفي الشخص من بلاد الإمارة إلى بلاد أجنبيـة لغايات ومـآرب سـياسية بحتة، الأمر الذي يحول دون حرية الرأي التي نص القانون الأساسي على احترامها ومراعاتها، ولما كان إناطة هذا الأمر بالسلطة الإجرائية فيه كل خطر على الحرية الشـخصية المقدسة، لذلك اقترح إلغاء القانون السالف الذكر"[2].

كما حاولت المعارضة من داخل المجلس التشريعي، أن تطالب بسن قـانون يمنع بيع أو إيجـار الأراضي للأجنبي، فقدم عادل العظمة عريضة موقعة من قبل حسين الطراونة ومحمد السعد البطاينة وحمد بن جـازي بخـصوص ذلـك إلـى المجلس، وكان الهدف من ذلك هو منع اليهود من شراء أو إيجار أراضي شـرقي الأردن[3].

كما وطالب حسين الطراونة وعادل العظمة وقاسم الهنداوي مـن الحكومـة بتعديل قانون المطبوعات لعام 1928م, مبينين أن الأسباب الداعية لهذا القانون قـد زالت، وأن البلاد بحاجة ماسة للصحف الحرة غير المأجورة وغير المنتسبة لبعض

(1) ملحق الجريدة الرسمية، ع(123)، 1933/4/27م،ص262.

(2) ملحق الجريدة الرسمية، ع(123)، 1933/4/27م، ص 269-270.

(3) لمزيد من المعرفة عن هذا القانون، انظر: ملحق الجريـدة رسـمية، ص 277-278، بشير: جذور الوصاية، ص 119-123.

الدوائر بطرق شتى، تدافع عن حقوق هذه البلاد وتطالب بالـصلاحيات اللازمـة، وتعبر عن الرأي العام في المواضيع العامة[1].

ولما عرضت الحكومة قانون الاجتماعات العامة لعام 1933م، على المجلس التشريعي لمناقشته واقراره، تصدى له حسين الطراونة منتقداً هذا القانون واعتبره خانقاً لحرية الرأي ومنافياً لاحكام الدستور الذي يضمن حرية الرأي لكـل أردنـي بإبداء رأيه في المصالح العمومية والخـصوصية فأوضـح أن القـانون العثمـاني المعمول به في البلاد كان لاستتباب الأمن والنظام المقصود في هذا المشروع، ولا حاجـة إلى قانون مثل هذا الذي يحرم على الشعب كل اجتماع مهما كان نوعه ولو كان اجتماعاً عادياً يدور فيه حديث يتعلق بمصلحة عامة بأي شكل[2].

اتسعت شـقة الخلاف بين المعارضة وحكومة عبـدالله الـسراج، فاتهمـت المعارضة السراج بالضعف وعدم القدرة على الوقوف في شيء من قوانين الـبلاد وانشـقاق الوزراء عن بعضهم البعض واتهمت هذه الوزارة بأنها حكومـة غيـر دستورية وتخالف مضمون المادة (20) من القانون الأساسي التي تـنص علـى أن يؤلف المجلس التنفيذي من رئيس الوزراء، وأعضاء لا يتجاوز عـددهم الخمـسة يعينهم الأمير بناء على توصية رئيس الوزراء، أما من الموظفين الرئيـسيين فـي الإدارة أو من نواب الأمة المنتخبين، فاثنين من أعـضاء الحكومـة همـا عـودة القسـوس وأديب الكايد لم يكونا من موظفي الحكومة عند تشـكيل الوزارة. ولم يكن أي منهم من أعضـاء المجلس التشريعي[3].

ووصلت الخلافات إلى حد لم يستطع أعضاء المجلس التشريعي التفاهم مع الحكومة، ووقع أعضاء المجلـس التـشـريعي علـى عريـضة رفعوهـا إلـى

---

(1) ملحق الجريدة الرسمية، ع(102), 1933/11/24م، ص43-47.

(2) ملحـق الجريـدة الرسـمية، ع (136)، 1934/2/11م، ص 132-138؛ فلـسطين ع(281-2546)، 1934/1/27م، ص 5.

(3) فلسطين، ع (1800)، 1931/8/28م، ص1، ع (2551)، 2/ 2 /1934م, ص1.

الأمير عبروا فيها عن نزع ثقتهم بالحكومة ممـا دفـع الأميـر لأقالتهـا بتـاريخ 1933/10/18م بعد أن استمرت وزارته في سدة الحكم سنتين وثمانية أشهر[1].

2.2.4 الطراونة وحكومةإبراهيم هاشم (1933/10/18-1938/9/27م) :

عندما أجريت انتخابات المجلس التشريعي الثالث في ظروف مختلفـة عـن المجالس السابقة، خططت الحكومة لاستئصال روح المعارضة التي واجهتهـا في المجلس الأول والثاني، وقد نجحت في ذلك عـن طريـ ـق اضـطهاد الـوطنيين وتوقيفهم أثناء الانتخابات للحيلولة دون فوزهم كما حدث مع حسين الطراونة حيث نفـذت الحكم عليه بالسـجن لمدة شـهر[2]. وشملت عمليات الاعتقال والنفي عادل العظمة وصبحي ابو غنيمة وسليمان السودي الروسان وطاهر الجقة وآخـرين[3]. والعمل على دعم مرشحي الحكومة من أعضاء حزب الشعب الأردني عن طريـق الحكام الإداريين وأفراد الجيش كمأموري تسجيل، ووضع مأموري تـسجيل لكـل لواء بدلاً من مأمور واحد لكل منطقة انتخابية[4]، بدليل أن نتائج الانتخابات جاءت بهزيمة نكراء لأعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني[5] وبفـوز سـاحق

---

(1) فلـسطين، ع (3464)، 19/ 10 /1933م، ص 1،2، ع (2551)، 2/ 2 / 1934م, ص8 ؛ الموسى، إمارة، ص 212.

(2) وقد انتبه أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني لمقاصد الحكومـة مـن وراء ذلـك فعقدت اجتماعا احتجاجياً على اعتقال حسين الطراونة بعثت نسخة منـه إلـى الأميـر وأخرى إلى المعتمد البريطاني. انظـر: الـدفاع، (1119) 1934/9/11م / ص 4 ؛ فلسطين ع (166-2739)، 10م1934/9 م، ص 4.

(3) فلـــــــسطين، ع (124-2697)، 1934/7/24، ص5، ع (202-22775)، 1934/10/23، ص 5، ع (109)، 1934/9/11، ص5 ؛ الجزيـــرة، ع (123)، 1934/12/2، ص4.

(4) خليل إبراهيم الحجاج، التطور التاريخي للحياة التـشريعية والنيــابية فـي الأردن (1920-1952)، (كلية الآداب – الجامعة الأردنية، 1989)، ص 118.

(5) خسر الانتخابات ممثلو حزب اللجنة التنفيذية وهم: حسين الطراونة الذي حصل على "46" صوتا وعوده العودات "45"صوتا ومحمد الحباشنة ومحمود المحيسن"44" صـوتاً لكل منهما وسليمان السودي الروسان "21" صوتا وعبدالإليه الحمود وعبد القادر التـل

لحزب الشعب الأردني، ونتيجة لذلك هاجم أعضاء اللجنة التنفيذية حكومة إبـراهيم هاشم، متهمة إياها بتزوير الانتخابات التشريعية، لجلبها أعضاء مؤيـدين لـسياسة الحكومة، الممهدة لدخول اليهود إلى المنطقة[1]، وأخذوا يتحـدثون ويكتبـون فـي الصحف ضد هذه الحكومة، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بإرسال برقيـات احتجاجيـة على الحكومة إلى وزارة المستعمرات البريطانية، مطـالبين بـالحكم الإنجليـزي المباشـر، لأنه برأيهم أخف وطأة من الحكم الحـاضر[2]. كمـا قـاموا بزيـارة المعتمد البريطـاني كوكس، شاكين من المجلس المحتوي علـى عناصـر مؤيـدة للحكومة الحالية[3].

وبتاريخ 1934/1/7م، قدم حسين الطراونة مذكرة إلى الأمير عبد الله احتجاجاً على تصرفات عزيت إلى حكومة إبراهيم هاشم منها:

1)- إبعاد السـيدين حمدي الصفدي وعبد الرحمن جردانه، دون أي مبرر.
2)- إبعاد السيد محمود الجركس مراسل جريدة الجامعة العربية الإسـلامية لانتقاده تصرفاتها.
3)- نفي السيدين طالب وعساف الروسان إلى العقبة.
4)- سحبت قانون منح بيع الأراضي للأجانب بصورة غير دستورية.
5)- سعيها لتصديق القوانين التي تقيد حرية الرأي والفكر[4].

"7" أصوات لكل منهما وقاسم الهنداوي على صوتين وعلي الحمود على صوت واحـد فقط، وانسحب كل من: عادل العظمة وطاهر الجقة ونمر الحمـود وسـليم البخيـت. انظر: مجلة رسـالة الأردن، "الحيـاة النيابيـة بـين الماضـي والحاضـر"، ع (7)، 1959/11/1م، ص 4 ؛ فلــسطين، ع (193-2766)، 1934/10/12، ص 5، ع (196-2769)، 1934/10/16، ص 5.

(1) فلسطين، ع(193-2766)، 1934/10/12، ص5.

(2) فلسطين، ع (211-2784)، 111934/2، ص 1؛ الدفاع، ع(164)11/2/.

(3) فلـسـطين، ع (216-2789)، 1934/11/8، ص 4 ؛ الجزيـرة، ع (137)، 1934/12/18، ص 4.

(4) الموسى، إمارة، ص 241.

وفي 1934/6/2م، أصدرت اللجنة التنفيذية بياناً، أشارت فيـه إلـى نـشاط الصهيونية الرامي إلى استئجار أراضٍ أردنية، وأعلنت أنها تلقي كل تبعـة علـى المسؤولين عن الإدارة العامة في حالة عدم الإسراع لحماية الـبلاد مـن الخطـر الصهيوني[1].

وشـددت الحكومة قبضتها علـى زعمـاء المعارضـة، فـسـنّت قـانون الاجتماعات العامة في 1933/9/4م، الذي نص على: " أن لا يعقد في شرق الأردن اجتماع عام إلا بترخيص من المجلس التنفيذي". واشترط هذا القانون موافقة قائـد الجيش العربي المسـبقة على كل طالب لعقد أي اجتماع عام قبل عرضـه علـى المجلس التنفيـذي للنظر فيه[2]. مما زاد في تحرج الحالة في شرق الأردن، واشتد الضغط من قبل الحكومة تجاه المعارضين في عـامي 1933م و 1934م، فوضـع حسـين الطراونة في السجن، ووقع عادل العظمة وطاهر الجقة وسـليمان السودي الروسان وراشد الخزاعي وشمس الدين سامي تحت نقمة الحكـومة، وحيال هـذا الإرهاق فر صبحي أبو غنيمة إلى سوريا[3].

وبلغ الاضطهاد السياسي ذروته بإصدار (قانون الدفاع عن شرق الأردن لعام 1935م)، والذي يعمل به عند حدوث طـارئ عام، يقتضي الدفاع عن الـبلاد، أو يمس بالأمن العام أو بسـلامة القوات البريطانية الموجودة فـي شـرق الأردن، ويتضمن القانون بإعطاء الصلاحية للأمير في وضع الأنظمة التي تـشمل رقابـة المراسلات والقبض على الأشخاص، أو منع دخولهم إلـى الـبلاد أو إبعـادهم، ومراقبة الموانئ وحركات السفن والمطارات والنقل البري والتجارة[4].

---

(1) المرجع نفسه، ص241.

(2) محافظه، عهد الإمارة، ص 86.

(3) منيب الماضي، " بين المد والجزر في شرق الأردن"، مجلة الصبـاح، ع (605)، (مصر)، 1938/4/29م)، ص70؛ الجزيـرة، ع (112)، 11/19/ 1934، ص1؛ الموسى، إمارة، ص 243.

(4) ملحق الجريدة الرسمية، ع (473)، 1935/3/19، ص 158-162 ؛ الدفاع، ع (220)، 1935/1/11، ص 2 ؛ Nahum Zacki, Trans -Jordan; p360

وقد لاقى هذا القانـون معارضة شـديدة من قبل أعضـاء اللجنة التنفيذيـة للأسباب التالية:

1- أكثر قسوة في أحكامه من صك الانتداب والمعاهدة الأردنية البريطانية.
2- إنه مقيد للحريات الشخصية والعامة.
3- إنه يفرض على البلاد الخدمة العسكرية الإجبارية.
4- يبيح للحكومة جمع السلاح من الأهالي.
5- إن ما جاء فيه يناقض أحكام المواد: (6، 8، 13) الواردة فـي القـانون الأساسي[1].

وقد رد على هذا الاعتراض رئيس الحـكومة إبراهيم هاشـم، وبـين جهـل موقعي هذا الاعتـراض من هذا القانون وأحكامه[2]، الأمر الذي دفع برئيس اللجنة التنفيذية حسين الطراونة إلى إصدار بيان مطول للرد على ما أدلى به إبراهيم هاشم جاء فيه:

" إن اللجنة التنفيذية ترى في هذا المشروع إجحافاً عظيماً بحقوق البلاد لأنه يمكن السلطة من جمع سلاح الأهالي وتكليفهم بالخدمة العسكرية الإجبارية، ومـن التصرف بأنفسهم وحرياتهم وممتلكاتهم وسائر حقوقهم, تصرفاً مطلقاً, كما يمكنهـا من جعل الأمير واسطة لتنفيذ أحكامه وأنظمته، لذلك لا يسع اللجنة التنفيذية إلا أن تحتج على تصرفات الحكومة التي تريد أن تضحي بمصالح البلاد، إرضاء للسلطة البريطانية، وترويجاً لمآربها، وتلجأ إلى سمو أمير البلاد المعظـم بـصفة كونـه المرجع الأعلى لإنقاذ هذه الأمة مـن ذلك المشروع المخيف"[3].

---

(1) انظر: الدفاع، ع (220)، 1935/1/11 م، ص 2، ع (221)، 1935/1/13، ص 2.

(2) لمزيد من المعرفة عن رد إبراهيم هاشم على اعتراض أعضاء اللجنة التنفيذية / انظر: الدفاع، ع (225)، 1935/1/17م، ص 2 ؛ فلسـطين، ع (274 – 2847)، 1/17 / 1935 م ص 2، 7.

(3) انظر نص البيان الكامل في جريدة الدفاع ع(156)، 1935/1/16، ص 2، ع (222)، 1935/1/14، ص6.

ونتيجة للخطر الصهيوني الذي بات يهدد شرق الأردن، فقد بعث حسين الطراونة برسالة إلى الأمير عبدالله يحتج فيها على المحاولات الصهيونية المتكررة لولوج شرقي الأردن، وصرح بأن الشعب الذي أظهر إرادته في هذا الشأن لا يسمح بأن يترك بلاده فريسة للصهيونية الخبيثة، كما وطالب الأمير بسن قانون يحول دون مطامع الصهيونية في أراضي شرقي الأردن وممتلكاتها[1]. الأمر الذي دفع بالأمير عبد الله لمقابلة حسين الطراونة وسأله: لماذا يقف حزب المعارضة موقفاً خشناً غيرملائم من الحكومة الحاضرة ؟

فأجاب حسين الطراونة: إن علاقة الحكومة الحاضرة مع اليهود تجعلنا نرتاب في موقفها وأن نحرج هذا الموقف أيضاً. ونحن المعارضين نضع المبادئ دائماً فوق الأشخاص ونمقت دخول اليهود إلى هذه البلاد [2].

وأمام تطور الأحداث في فلسطين، فقد بعث حسين الطراونة برسالة إلى المندوب السامي البريطاني جاء فيها: "لقد جردتم العرب المدافعين عن كيانهم ومقدساتهم من السلاح وتركتموهم فريسة لليهود المعتدين فاستمرار اليهود على تهريب السلاح استخفاف بالسلطة الحاكمة، وخطر على الأمن العام، وتدبير للعمل تراق فيه الدماء.

شرق الأردن تعد هذه الأعمال خطراً على أمنها وحياة العرب في فلسطين وليس في وسعها التغاضي. ننظر من فخامتكم ما تتخذونه من الإجراءات الصارمة قبل أن يستفحل الأمر وتسوء العاقبة"[3]. كما وقدم حسين الطراونة مذكرة إلى الأمير عبدالله أشار فيها إلى سياسة التهويد المتبعة في فلسطين، والاعتداءات اليهودية المتكررة من حرق المنازل والقتل، كما وطالب

---

(1) انظر: الدفاع، ع(288)، 1935/4/4، ص4؛الجامعة العربية، ع(1556)،1935/4/4،ص3.

(2) فلسطين، ع(190-2592)،1934/3/22،ص7.

(3) الجامعة العربية، ع (1706)، 1935/10/29، ص 5؛ الدفاع ع (266)، 1935/10/29م، ص5.

من الأمير عبدالله التوسط لدى بريطانيا لوقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي ووضع حد لسياسة التهويد قبل أن يشتد الأمر ويصعب تلافيه(1).

وقد عاش الشعب الأردني في جو الثورة الفلسطينية الكبرى خلال أعوامها الثلاث (1936-1939م)، فعندما نفذ الإضراب العام في فلسطين جرت المظاهرات في شرق الأردن وانفجرت بعض القنابل، وقطعت أسلاك الهواتف وتم تخريب خط أنابيب البترول، كما عقد مؤتمر شعبي كبير في قرية أم العمد شارك فيه حسين الطراونة بالإضافة لعدد كبير من زعماء شرقي الأردن جرى فيه جمع السلاح والمال وتجنيد المتطوعين للقتال إلى جانب الثوار الفلسطينيين(2).

وفي 1936/7/25م بعث حسين الطراونة بمذكرة إلى وزير الخارجية البريطاني طالب فيها :

1- وقف الهجرة اليهودية.
2- إلغاء وعد بلفور لأنه يتعارض مع الوعود المقطوعة للعرب.
3- إنشاء حكومة دستورية وطنية في فلسطين.
4- إبرام معاهدة على أساس السيادة القومية.

واختتم حسين الطراونة المذكرة محذراً فيها الحكومة البريطانية بالعدول عن سياستها الرامية إلى توطين اليهود في فلسطين على حساب الحقوق المدنية والشرعية لأهلها، كما وأشار إلى أن الشعب الأردني سيقف إلى جانب فلسطين

---

(1) الدفاع، ع (592)، 1936/4/29، ص 2؛ الطراونة، حسين باشا الطراونة وفلسطين، ص6.

(2) لمزيد من المعرفة عن مؤتمر أم العمد الشعبي الأردني 1936. انظر: مجلة الأفق، ع (9)، 1992/7/1 م، ص 62-63 ؛ محمد محافظه، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946، (دار الفرقان للنشر والتوزيع: عمان، 1990 م)، ص 142.

مدافعاً للحفاظ على الأماكن المقدسة وطرد اليهـود منها[1].

3.2.4 المجلس التشريعي الخامس (1942/11/1-1947/11/1م):

جرت الانتخابات للمجلس التشريعي الخـامس بتـاريخ1942/10/20م وفـاز حسين الطراونة فيها عن لـواء الكرك[2]، ويعد هـذا المجلـس مـن المجـالس التشـريعية التي لم يصاحب نتائجها الضجة الشـعبية المعهـودة التـي رافقـت المجالس التشريعية السـابقة مما حدا بأعضاء هذا المجلس إلـى رفع عريضة إلى السـلطة التنفيذية بتاريخ 1944/11/9م تعد الأولى من نوعها عـبر فيها الأعضـاء المنتخبـون عن ارتياحهم للموقف الحيـادي النزيـه الـذي وقفتـه الحكـومة السـابقة (حكومة توفيق أبو الهدى) خلال المعارك الانتخـابية وحرصها علـى إجرائها في جو مشـبع بالحرية بعيـداً عن التدخل وعن المؤامرات الأخرى التـي من شأنها أن تشوه الفكرة التمثيلية وتنتقص من رونقها[3].

---

(1) see: F.O / 371/20022 / 25 May1936 , record of Jordan , vol.4 - (1919-1965)pp, 435-441. وانظر الطراونة، حسين باشا الطراونـة وفلـسطين، ص7-8.

(2) أما أسماء الأشخاص الذين فازوا في الانتخابات هم: (عن لواء الكـرك): حـسين الطراونة، يوسف العكشة، رفيفان المجالي (تـوفي بتـاريخ 1945/2/23م، فانتخـب معارك المجالي بدلاً عنه).

(عن لواء البلقاء): ماجـد العدوان (توفي بتاريخ1946/6/2م، فانتخب نوفان الـسعود العدوان بدلاً عنه)، سعود النابلسي، صبري الطباع، فوزي المفتي، حـسين خواجـه، سلامه الطوال. (عن لواء عجلون): سالم الهنداوي، عبـدالقادر التـل، موسـى عـواد حجـازي، عيسى العوض عماري. (عن لواء معان): محمود كريـشان. (عـن بـدو الجنوب): حمد بن جازي. (عن بدو الشمال): عضوب الزبن. انظر الوثائق الأردنية، مجلس الأمة الأردني (1921-1984)، إعداد احمد العتوم، (دائرة المطبوعات والنشر: عمـان، 1984)،ص8-9؛ الجريـدة الرسـمية، ع(750)، 1942/9/24، ص344-345.

(3) بطاينة، ملف الحياة التشريعية، ص29.

ولما حدثت الأزمة اللبنـانية في أواخر عام 1943م، حيث قامـت الـسلطات الفرنسية بالاعتـداء على رئيس الجمهورية اللبنانية بشارة الخوري وعلـى رئـيس الوزراء رياض الصلح وبعض الوزراء والنواب اللبنـانيين[1]، ولما علـم أعـضاء المجلس التشـريعي الأردني بما فيهم حسين الطراونة بالحادث الألـيم. افتتحـت الجلسـة المنعقدة بتـاريخ 1943/11/15م بالوقوف دقيقة حداداً على ضحايا الاعتداء الفرنسي في لبنان وبعدها رفع الأعضـاء العريضة التالية إلـى رئـيس المجلـس إبراهيم هاشم، جاء فيها:

" بمناسبة افتتاح الدورة الجديدة لمجلسنا اليوم ووقوع الاعتداء المستنكر مـن قبل السلطات الفرنسية على الحياة الدستورية في القطر اللبناني الشقيق من اعتقـال لرموز الحرية والكرامة والاسـتقلال في الوطن اللبناني العربي وانتهـاك لحرمـة البرلمان القومي الدستوري ... إن المجلس الممثل لشـعب شرقي الأردن ليـسجل في هذه المناسبة الأليمة احتجاجه الصارخ واستنكاره للتصرفات البعيدة عـن روح الحرية والعدالة التي تدعيها اللجنة الفرنـسية لتحرير الوطـن ... ويـصرح بـأن الشعب الأردني على استعداد لبذل أغلى التضحيـات في سـبيل كرامـة أخيـه وإعـادة حقـوقه الدسـتورية إليه ... نرجو من فخامـة رئـيس المجلـس رفـع احتجاجنا هذا إلى الحكومة البريطانية والأمريكية والفرنسية"[2].

وفي الجلسة الثانية من الدورة العادية الثانية للمجلس التـشـريعي الخـامس المنعقدة بتاريخ: 18 /1943/11م، تقدم حسين الطراونة باقتراح للعمل علـى إيجـاد صيغة من صيغ الوحدة العربية بين أقطار المشرق العربي ومما جاء فيه: لقد كان أول عمل لمجلسكم العالي في دورته هذه الاحتجاج على ما وقع في لبنان الـشقيق، وبما أن أمتنا الأردنية جزء من سوريا ولبنان إذن فحـادث لبنان هذا حادث الأردن وأن الشيء بالشيء يذكر، لذلك فنذكّر الأمة بأن الوعـود التـي قطعـت للعـرب والدمـاء التي سـفكت في تلك الحرب السابقة بقيادة ملك البلاد العربية لا ينبغي أن

---

(1) الكتاب الأردني الأبيض، الوثائق القومية في الوحدة الـسورية الطبيعيـة، (المطبعـة الوطنية: عمان، د.ت)، ص 98-99، (وسيشار إليه فيما بعد، الكتاب الأبيض).

(2) بطاينة، المرجع السابق، ص 30-31.

تنسى ولا ينبغي لمـن سـاعدنا حينئذ في حربهم من حلفـائنا أن ينسـوها، ولكن بعـد أن وضعت الحرب أوزارها صار تقسيم البلاد العربيـة إلـى حكومـات ... ووقعت الطـامة الكبرى على سـوريا فهي مجزأة مقسـمة بين الوعـد بـالوطن القـومي لليهود وبين الاعتداء الفرنسي على سوريا وتنافس رجالات سوريا علـى الحكم غير الثابت الأسـاس ... وأخـيراً فوقوع حادث لبنان سـلب الثقة من كل قلب وأوجد دوافع الحزم في كل صدر فلإخـوانا بالشام نوجه قولنا باتحـادها ونبذ الرغبة في تقسيم الحكم فيها والرغبة في حكم الناس وضياع الزمن والفـرص يستفيد منها من لا يريد إلاّ نفعه الذاتي.

إخواني :

إن شـرق الأردن الكريمة ما ذات منذ عزت منذ أن كانت هـي الحجـاز المقدس مجالاً للحرب التحريرية بحول الله تقول كلمتها هذه وتحض الأخوة بـالقطر السوري أجمع بأن الابصار قد تفتحت[1].

وقد أيّد المجلس بالإجماع الاقتراح الذي تقدم به حسين الطراونة.

وعندما أثير موضوع الوحدة السورية (مشـروع سوريا الكبـرى) [2]، أيـد حسين الطراونة هذا المشروع فقال: إن المجلس يؤيد تأييداً تامـاً مبـدأ الوحـدة السورية الكبرى والبلاد الأردنيـة لن تتخلى عن ميثـاق الوحـدة المرتبط بجهادها وحقوقها القومية والطبيعية وليس لإقليم نقض ميثاق قومي مشـترك"[3].

وبعد تأييد أعضاء المجلس التشريعي الأردني لمبدأ الوحدة الـسورية، أصـدر المجلس التشريعي بالإجماع القرار التالي:

1)- يؤيد المجلس التشـريعي الأردني مبدأ الوحدة السـورية الكبرى تأييداً تاماً.

2)- يؤكّد المجلس التشريعي الأردني ميثاق (وحدة الوطن الكبرى).

---

(1) ملحق الجريدة الرسمية، ع(238)، 1943/11/25م، ص50-51.

(2) لمزيد من المعرفة عن مشروع سوريا الكبرى. أنظـر: محافظـة، عهـد الامـارة، ص112-119.

(3) الكتاب الأبيض: ص175.

3)- يحتج المجلس التشريعي الأردني نقض دولة رئيس الـوزراء ووزيـر الخارجية بالنيابة في الحكومة السورية ما أقرته لجنة وزراء خارجيـة الدول العربية في مجلس الجامعة العربية بشأن وقف الجدل الـسياسي حرصاً على تضامن الدول العربية، كما يحتج المجلس على ما تنشـره بعض الصحف السـورية مـن حملات شرسة تنال من كرامـة هـذه الأمة وتسيء للعلاقات العربية والمصالح القومية.

4)- يطلب المجلس إعلان هذا القرار وتبليغه إلى الجهات المختصة[1].

وبعد أن حصل الأردن على اسـتقلاله فـي 1946/5/25م، بعـث حـسين الطراونة برسالة إلى الملك عبدالله يهنئه بمناسبة الاستقلال، هذا نـصها: "مـساعي سموكم الجليلة حققت للبلاد أملها المنشود فأرفع للسدة السنية أخلص التهاني وأصدق التبريك مولاي [2].

وقد أتم المجلس التشريعي الخامس مدته الدستورية، ثم مـددت سـنتين حتـى إعلان الدسـتور الجديد للمملكة الأردنية الهاشمية عام 1947م، وفي عهده حـصلت البلاد على اسـتقلالها التام ونودي بالأمير عبد الله ملكاً، وألغيت المعاهدة الأردنيـة البريطانية لعام1928م وجميع الاتفاقيات الملحقة بها[3].

4.2.4 الطراونة وحزب النهضة العربية (7 /5/1947م) :

تأسس هذا الحزب بتاريخ 1947/5/7م, بناء على ترخيص الحكومـة لحـزب سياسي انسجاماً مع توجيهات الملك عبد الله نحو إفساح المجال لتجربة جديدة للعمل الحـزبي المنتظم في الأردن أسوة بالبلاد الديمقراطية المتقدمة[4].

---

(1) الكتاب الأبيض، ص276.

(2) الوثائق الهاشمية، أوراق عبد الإليه بن الحسين، م10، أعداد محمـد عـدنان البخيـت وآخرون، (الشركة العربية الأردنية للصحافة والطباعة والنشر والتوزيـع: عمـان، 1993م)، ص82، (وسيشار إليه فيما بعد، الوثائق الهاشمية).

(3) محافظة، عهد الامارة، ص73؛ الموسى، امارة، ص 215.

(4) عساف، الأحزاب السياسية، ص 40.

وفي 1947/5/23م عقدت الهيئة التأسيسيه لهذا الحزب اجتماعاً في منزل مثقال الفايز،تمخض عن انتخاب الهيئة الإدارية لهذا الحزب على النحو الآتي:

هاشم خير،(رئيساً) وعبد الله الشريدة (نائباً للرئيس) وصبحي زيد الكيلاني (سكرتيراً عاماً)،سليم البخيت (أميناً للصندوق)،وفاز حسين الطراونة بعضوية هذا الحزب[1].

أصدر الحزب جريدتي(الجهاد) عام 1948م، وأشرف على تحريرها هاشم خير؛وجريدة النهضة عام 1949م، وأشرف على تحريرها إسماعيل البلبيسي.

وقد وجه الملك عبد الله كلمة تشيد بحزب النهضة نشرت في العدد الأول من جريدة النهضة، وجاء فيها :"حزب النهضة، وأنعم برجالة، فإنهم أول من انتبه من غفلة، ودعا إلي ترك الجفوة، وفكر بالواجب، وأسس بنيانه، ولقد صبروا على همز الأعداء ووخز أرباب الإفك و البهتان،لأنهم أساس البناء الحق وسلك الطريق وجانب بنيانها، فلم يشذوا ولم يغلطوا، وهو في بلد وسط من أمة وسط، شاهدة على الناس خادمة للحقيقة ..."[2].

وجاء في النظام الأساسي للحزب أن غايته هي العمل على تحقيق الأماني القومية وأهداف الثورة العربية الكبرى والنهوض بالبلاد سياسياً واقتصادياً وزراعياً وثقافياً والاستفادة من موارد البلاد الطبيعية وقد لعب هذا الحزب دوراً هاماً في الدعوة إلى مشروع سوريا الكبرى، وإلى تأييد الحركات التحريرية في الحجاز وإلى تأييد قضية فلسطين[3].

---

(1) أما أعضاء الحزب الاخرين، فهم: سليمان السودي الروسان، مثقال الفايز، عبد الرحمن ارشيدات، صبري الطباع، اسماعيل البلبيسي، محمد منور الحديد، محمد علي بدير، محمد ماضي، جودت شعشاعة، أحمد الحمود، أحمد الحسين، وصفي ميرزا. انظر: جريدة النسر(عمان)، ع(2)، 1947/5/20، ص3.

(2) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص 436.

(3) جريدة النسر، ع(4)، 1947/5/20م، ص3، ع(18)، 1947/9/16م، ص 3؛ سعادة، المعارضة السياسية، ص 31.

وتولى رئاسة هذا الحزب بعد وفاة هاشم خير، إسماعيل البلبيسي في أول أيلول عام 1948م، وبقي الحزب يواصل نشاطه السياسي حتى أواخر عام 1950م[1].

وفي عام 1950م، بعث حسين الطراونة برسالة إلى الملك عبد الله الأول، بمناسبة حلول عيد الفطر السعيد، وهذا نصها :" يسعدني، أن ارفع لجلالة سيدي ومولاي المليك المفدى اصدق آيات الولاء والإخلاص والتبريك بهذا العيد الذي أيدكم فيه بنصره وأمدكم بقوته وعونه على أعدائكم الذين يعيثون في الأرض الفساد، متوسلاً إليه تعالى أن يطيل عهد جلالتكم لتكملوا رسالتكم لهذه الأمة التي أناخ عليها الدهر بكلله وحفظكم من كل سوء و مكروه، مولاي المعظم"[2].

وبعد هذا التاريخ لم يعد لحسين الطراونة أي نشاط يذكر، حيث تفرغ في أواخر أيامه للعباده وإدارة شؤونه الخاصة إلى أن وافاه الأجل بتاريخ1951/10/17م.

---

(1) الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص435.

(2) الوثائق الهاشمية: ص 274.

1.5 الخاتمـة:

بعد الانتهاء من عـرض التفصيلات التي اشتملت عليها فـصول الرسـالة الأربعة، يمكن تثبيت الحقائق والاستنتاجات التالية:

1- كان حسين الطراونة، أحد زعماء العشائر المحليين الذين استقبلوا الإدارة العثمانية استقبالاً واعياً لأهمية الحدث في صيرورة التكـوين الـوطني، مرتقياً من مستوى الزعيم العشائري إلى وعي دوره القيـادي المؤسـس على وطنية إسلامية متجذرة معادية للغرب والاستعمار، ومتشبثّة بالتراث المحلي وبالهوية، في إطار الدولة العثمانية المستقلة آنذاك.

2- لقد شـكّل حسين الطراونة إلى جـانب رجـالات الرعيـل الأول فـي شـرق الأردن حـالة وطنيـة مبكـرة، أدركـت مخـ ـاطر الهيمنـة البريطـانية وضـرورة الاستقلال متسـلحين بوعي التحـرر وعـبء الوطن، وضرورة الإعداد إلى بناء الدولة الحديثة بشكل يتنـاسب مـع طموحات الشعب، وظل يقاوم كل ما من شأنه تهديد وحدة الأردن.

3- كان لحسين الطراونة ورفـاقه الوطنيين الفضل لعقد المؤتمرات الوطنيـة منذ عام 1928م ولغاية عام 1933م، مـن أجـل بلـ ـورة الهـ ـ ـوية الأردنيـ ـة والتحذير من الانتداب البريطاني ومعاهداته والتحـذير مـن مخاطر الحركة الصهيونية على شرق الأردن.

4- عمل حسين الطراونة على إفشال الدعـوات لمؤتمرات اقتصادية مشبوهة تسـوق للوكالة اليهودية كالمؤتمر الاقتصادي ومؤتمر الشعب العام عـام 1933م، بل كان له ولرفاقه الوطنيين دور كبير في سن قانـ ـون يمنـع بيـع أو تأجيـر الأراضي للأجنبي والأجنبي المتكـ ـالب علـى الأردن هـو الصهيوني.

5- كان حسين الطراونة صاحب رؤية عربيـة وإسلامية واسـعة, إذ تجاوز الحكومات في التعبير عن مـواقفه الوطنية والقوميـة كـرئيس لحـزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، احتـج برقيـاً على فرنسا بمـا فعلـت في الجزائر وسـوريا، واحتج على فظائع إيطاليا في ليبيـا، كما واحتج

على فظائع البلاشفة الروس بمسلمي الاتحاد السوفيتي، أمـا فلـسـطين فكان متابعاً لكل صغيرة وكبيرة مما كان يجري فيها،بل مـسانداً للثـورة الفلسطينية الكبرى في أعوامها الثلاثـة مـن (1936-1939م)، بإيـ ـواء المجـاهدين وتهريب السـلاح والعتـاد إلى أرض الثورة.

المراجـع

أ. المراجع العربية:

1- الحسين، عبد الله، (1973)، الآثار الكاملة للملك عبد الله، الدار المتحدة للنـشر، بيروت.
2- الحصني ,محمد تقي الدين، (1979)، منتخبات التواريخ لدمشق ,تقـديم كمـال سليمان الصليبي, منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.
3- الحوراني, أكرم, مذكرات أكرم الحوراني، (2000), مذكرات أكرم الحـوراني 1921-1990م، مكتبة مدبولي، القاهرة.
4- الريس, منير، (1925)، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربـي, دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
5- الزركلي, خير الدين، (1925)، عامان في عمان , مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن, المطبعة العربية، مصر.
6- الطراونة, حسين، (د. ت)، مذكرات حسين باشا الطراونة.
7- القسوس, عودة، (د. ت)، مذكرات عودة القـسوس (1877-1943م), مركـز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية.
1- أبو غنيمة, محمد صبحي، (2000م)، سيرة منفية من أوراق الـدكتور محمـد صبحي أبو غنيمة, جمع وإعداد هدى أبو غنيمة، (دار الفارابي، عمان.
2- الزريقات, متري، (د. ت)، أوراق متري الزريقات.
3- الشرايري, علي، (د. ت)، أوراق علي خلقي الشرايري.
4- الطراونة, حسين، (د. ت)، أوراق حسين باشا الطراونة.
5- العارف, عارف، (د. ت)، أوراق عارف العارف, مذكرات ثلاثة أعـوام فـي شرق الأردن (1926-1929م)، د. م، د. ن.

الثاً: الوثائق العربية:

1- الكتاب الأردني الأبيض, الوثائق القومية فـي الوحـدة الـسورية الطبيعيـة , (المطبعة الوطنية: عمان , د.ت).

2- الكتاب الأسود في القضية الأردنية, (مطبعة دار الأيتام الإسلامية: القدس , 1929م).
3- ماذا ترك الأمير للأساطير , (مكتب الدعاية والنشر للقضية العربية , د.ن,1938م).
4-محاضر المجلس التشريعي الأردني (1929-1939م).
5- الوثائق الأردنية , مجلس الأمة الأردني (1921-1984م), إعداد احمد العتوم,(دائرة المطبوعات والنشر: عمان , 1984م).
6- الوثائق الهاشمية , أوراق عبد الله بن الحسن , إعداد محمد عدنان البخيت وآخرون، (الشركة العربية الأردنية للصحافة والطباعة والنشر: عمان , 1933م).
7- وثائق المكتبة الوطنية , ملف رقم م هـ 49/أ/8.

المصادر المنشورة باللغة العثمانية:

1- سالنامة ولاية سورية سنة 1311-1312هـ/1893-1894م، دفعة 26، سوريه، ولايتي، مطبعة السي، 1312هـ/ 1894م.
2- سالنامة ولاية سورية سنة 1315 هـ/1897م، دفعة 29، سورية ولايتي، مطبعة سي، 1315هـ/1897م.
3- سالنامة ولاية سورية، سنة 1316هـ/1898م، دفعة 31، سورية ولايتي، مطبعة سي، 1316هـ/1898م.
4- سالنامة ولاية سورية، سنة 1317هـ/1899م، دفعة 31، سورية ولايتي، مطبعة سي، 1317هـ/1899م.

خامساً: السجلات الشرعية:

1- سجلات محكمة الكرك الشرعية (1911-1925م).

سادساً: المصادر الأولية:

1- بشير, سليمان: جذور الوصاية الأردنية, دراسة في وثائق الأرشيف الصهيوني, (دار الفارابي: بيروت, 1982م).
2- سلمان, بولس نعمان: خمسة أعوام في شرق الأردن, (د.م: القاهرة, 1989م).
3- سعيد, أمين: ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم، (د.م: القاهرة, 1933م).
ــــــــ: الثورة العربية الكبرى , تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن, (مطبعة عيسى ا لحلبي وشركاه: مصر, د.ت).
4- السفري, عيسى: فلسطين بين الانتداب والصهيونية, (مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة: يافا, 1973م).
5- زعيتر, أكرم: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1931م, (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت, 1979م).
6- الشاعر, جمال: سياسي يتذكر, تجربة في العمل السياسي, (رياض الريس للكتب والنشر: لندن, 1987م).
7- الشبول، عبد الرزاق: ديوان الشاعر الدوقراني, جمع وتحقيق وإعداد احمد الدوقراني, (جمعية عمال المطابع التعاونية: عمال, 1985م).
8- ظبيان, تيسير: الملك عبد الله كما عرفته, (المطبعة الوطنية: عمان, 1967م).
9- كرد , محمد علي: خطط الشام, (مطبعة الترقي: دمشق, 1927م).
10- الدستور العثماني, ترجمة نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري, (المطبعة الأدبية: بيروت, 1301هـ/1883م).

سابعاً: المراجع:

1- بطاينة, فيصل: ملف الحياة التشريعية والنيابية في الأردن منذ تأسيس الدولة الأردنية , (د.م: الكويت , د.ت).
2- التل, بلال حسن: الأردن محاولة للفهم, (منشورات دار اللواء للصحافة: عمان, 1978م).

3- حتر, ناهض: في القضية الأردنية العربية, (مجموعة وثائق سياسية1929م), (الدار العربية للتوزيع والنشر: عمان, 1985م).
4- الحجاج, خليل إبراهيم: التطور التاريخي للحيـاة التـشريعية فـي الأردن (1920-1952م), (المركز العربي للخدمات الطلابية: عمان, 1994م).
5- الحمود , نوفان , الطراونة, محمد: إضاءات جديدة علـى ثـورة الكـرك (1328هـ /1910م), (دار رند للنشر: مؤتة, 1999م).
6- خريسات, محمد: الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية, دراسة في الموقف الشعبي الأردني, (الجامعة الأردنية: عمان, 1992م).
7- الروسان, ممدوح عارف: مسيرة الثورة العربية على الساحة الأردنية (تموز 1917-أيلول 1918م), (منشورات لجنة تاريخ الأردن: عمان, 1992م).
8- الزركلي, خير الدين: الأعلام, (دار العلم للملايين: بيروت, 1995م).
9- سعادة , علي محمد: المعارضة السياسية الأردنية في سبعين عاما (1921-1991م), (مطابع الدستور التجارية: د.ن, 1998م).
10- شقيرات , احمد صدقي: تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن (1864-1918م), (آلاء للطباعة والنشر: عمان, 1992م).
11- صالح, سعيد؛ الشوبكي, حامد: رجالات مع الملك عبـد الله, (منـشورات وزارة الثقافة: عمان, 1995م).
12- الصويركي, محمد علي: نوابغ الأردن في العهد الإسلامي مـع ملحـق برجالات عهد الإمـارة الأردنيـة (631-1946م), (دار الاعمـار للنـشر والتوزيع: عمان, 1990م).
ـــــــــــ: شرقي الأردن والعهد الفيصلي (1918 – 1920م), (دار الاعمار: عمان, 1993م).
13- الطراونة, محمد؛ البخيت, محمد: منطقة البلقاء ومعان والكـرك (1864-1918), (منشورات لجنة تاريخ الأردن: عمان, 1993م).
14- الطراونة، محمد: الكرك عبر العصور: تاريخ الكـرك الحـديث 1516-1921م، (منشورات وزارة الثقافة: عمان، 2004م)؟

16- الطراونة، محمد سالم، حسين باشا الطراونة وفلسطين، بحث قيد النـشر، 2004م.
15- العبادي, محمد يونس: الرحلة الملوكية الهاشـمية, (مجـدلاوي للنـشر والتوزيع: عمان, 2000م).
16- عبد القادر ,حسن , وآخرون: أسـماء المواقـع الجغرافيـة فـي الأردن وفلسطين, (منشورات اللجنة الأردنية للتعريب والنشر: عمان, 1973م).
17- عبيدات, محمود: الأردن في التـاريخ , (منـشورات جـرس بـروس: طرابلس, 1992م).
ــــــــــ: الدور الأردني في النضال العربـي الـسوري (1908-1946م), النضال المشترك, (الأهلية للنشر والتوزيع: عمان, 1998م).
18- عساف, نظام: الأحـزاب الـسياسية الأردنيـة (1992-1994م), قـضايا ومواقف, (مركز الريادة للمعلومات: عمان, 1998م).
19- الماضي, منيب؛ الموسى, سليمان: تاريخ الأردن فـي القـرن العـشرين (1900-1959م), (مكتبة المحتسب: عمان, 1996م).
20- محافظـة, علـي: تـاريخ الأردن المعاصـر, عهـد الإمـارة (1921-1946م), (الجامعة الأردنية: عمان, 1973م).
ــــــــــ: العلاقات الأردنية – البريطانيـة, (دار النهـار للنـشر: بيروت, 1973م).
ــــــــــ: الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة (1921-1946م), (مركز الكتب الأردني: عمـان, 1990م).
21- محافظة, محمد احمد: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن (1921-1946م), (دار الفرقان للنشر والتوزيع: عمان، 1990م).
22- المدني, محمد جميل: جواهر التاريخ , شخصيات أردنية وفلسطينية شيوخ ووجهاء القبائل والعشائر الأردنية والفلسطينية, (د.م: د.ن, 2000-2001م).

23- الموسى , سليمان: الحركة العربية , سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة (1908-1924م), (دار النهار للنشر: بيروت, 1970م).
ـــــــــــ: مذكرات الأمير زيد: الحرب في الأردن (1917-1918م), (دائرة الثقافة والفنون: عمان, 1976م).
ـــــــــــ: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن (1921-1946م), (منشورات لجنة تاريخ الأردن: عمان, 1990م).
ـــــــــــ: أعلام من الأردن , توفيق أبو الهدى – سعيد المفتى, دراسة في السياسة الأردنية, (المؤسسة الصحفية الأردنية: عمان, 1993م).
ـــــــــــ: دراسات في تاريخ الأردن الحديث , (منشورات وزارة الثقافة: عمان ,1999م).
24- نقرش , عبد الله: التجربة الحزبية في الأردن , (منشورات لجنة تاريخ الأردن: عمان , 1991م).
25- النمر , إحسان: تاريخ جبل نابلس والبلقاء ,(مطبعة ابن زيدون :دمشق, 1938م).

ثامناً: الكتب العربية والأجنبية المترجمة إلى اللغة العربية:

1- أبو نوار , معن: تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية: قيام وتطور إمارة شرق الأردن (1920-1929),(جريدة الرأي: عمان 2000م).
2- جوبسر , بيتر: السياسة والتغيير في الكرك – الأردن , دراسة لبلدة عربية صغيرة ومنطقتها , ترجمة خالد الكركي , مراجعة محمد عدنان البخيت, (منشورات الجامعة الأردنية: عمان, 1988م).
3- كركبرايد , اليك: خشخشة الأشواك , مذكرات المعتمد البريطاني في شرق الأردن , ترجمة احمد عويدي العبادي , (دار القدين: المفرق , 1987م).

تاسعاً: الموسوعات:

1- حجازي , سامي: موسوعة الشخصيات الأردنية , (منشورات الصحافة للطباعة والنشر: بيروت, 1983م).

2- الكيالي , عبد الوهاب: الموسوعة السياسية , (المؤسسة العربية للدراسات والنشر:بيروت , 1983م).
3- هيئة تحرير الموسوعة: الموسوعة الفلسطينية , القسم العام –الدراسات التاريخية , (بيروت :لبنان, 1984).

عاشراً: الرسائل الجامعية غير المنشورة:

1- الشلبي , سهيلا سليمان: دور توفيق أبو الهدى في السياسة الأردنية ايلول1938-أيار 1950م, "رسالة ماجستير غير منشورة " , إشراف عبد العزيز عوض , (كلية الآداب: جامعة اليرموك , 1998م).
2- الطراونة, محمد: تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك (1864-1918م)، رسالة ماجستير غير منشورة, بإشراف محمد عدنان البخيت، (الجامعة الأردنية: عمان , 1990م).
3- عبده , ميادة: الحكومات المحلية في شرق الأردن: نشوء الإمارة , آب 1920-آذار 1921م, "رسالة ماجستير غير منشورة ", إشراف صالح الحمارنة , (كلية الآداب: الجامعة الأردنية , 1996م).

الحادي عشر: الدوريات:

أولاً: الصحف العربية :

أ- الصحف الأردنية :

1- جريدة البلاد , (عمان), السنوات:1999م.
2- جريدة الشرق العربي , (عمان) , الجريدة الرسمية لمنطقة الشرق العربي: السنوات: 1923م,1924م,1925م,1928م.
3- جريدة الدستور , (عمان) , السنوات: 1976م.
4- جريدة الرأي , (عمان) , السنوات: 1997م, 2000م.
5- الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن , (عمان) , السنوات: 1931م, 1932م,1933م,1934م,1935م,1942م,1943م.
6- جريدة العرب اليوم , (عمان) , السنوات: 2000م.
7- جريدة الميثاق , (عمان) , السنوات:1985م.

8- جريدة النسر , (عمان) , السنوات :1947م.

9- جريدة صوت الشعب ,(عمان) , السنوات :1985م.

ب- الصحف الفلسطينية :

1- جريـدة الجامعـة , (القـدس) , الـسنوات :1927م,1928م،1929م، 1930م، 1931م، 1932م، 1933م، 1934م، 1935م.

2- جريدة الدفاع , (يافا), السنوات :1934م,1935م,1936م.

3- جريدة الكرمل ,(حيفا) , السنوات 1927م ,1928م,1929م,1930م, 1931م,1932م,1933م.

4- جريدة صوت الشعب، (بيت لحم)، السنوات: 1930م.

5- جريـدة فلـسطين ,(يافـا),الـسنوات: 1927م,1928م,1929م,1930م,1931م, 1932م,1933م,1934م,1935م.

ج- الصحف اللبنانية:

1- جريدة البشير ,(بيروت), السنوات:1928م,1929م,1933م,1934م.

د- الصحف السورية :

1- جريدة ألف باء ,(دمشق), السنوات:1923م.

2- جريدة الجزيرة ,(دمشق),السنوات:1934م.

3- جريدة العاصمة ,(دمشق),السنوات:1919م.

4- جريدة العصر الجديد، (الشام)، السنوات: 1910م.

5- جريـدة المقتـبس ,(دمشق),السنوات:1908م,1910م,1911م,1912م,1913م.

ثانياً: المجلات:

1- مجلة الأفق ,(عمان) ,السنوات:1992م,1994م.

2- مجلة رسالة الأردن ,(عمان),السنوات:1951م,(1958م-1960م).

3-مجلة الصباح ,(مصر),السنوات:1938م.

الثاني عشر: الندوات:

1- الحباشنة , يوسف: ندوة بعنوان: "الشيخ حسين الطراونة " , (الكـرك) , الملتقى الثقافي , 2000/2/15م.
2- الطراونة , حسين عبد الوهاب: ندوة بعنوان :"الشيخ حسين الطراونـة " , (الكرك) , الملتقى الثقافي ,2000/2/15م.
3- المبيضين, مهند احمد :" حسين باشا الطراونة. .. شـيء مـن الـسيرة... وقضايا الوطن , " أدب السيرة والمذكرات" , (المفرق) , ملتقى جامعـة آل البيت الثاني ,11-1998/9/12م.

الثالث عشر: المقابلات الشخصية:

1- الخطباء , علي خاف , (عمان) , 2000/11/29م.
2- الطراونة ,حسين عبد الوهاب , (الكرك),2000/11/26م.
4- الطراونة, عبد الوهاب حسين ,(عمان),2000/5/19م

المصادر والمراجع الأجنبية:

أولا:الوثائق:

أ- وثائق أجنبية غير منشورة :

1- وثائق وزارة المستعمرات البريطانية:

Colonial office (C.O)

1) - C.O.733/3/ Report by Abramson 14th June 1921.
2) - C.O.733/67/Report by Bertram Thomas, 30/9/1921.

2- وثائق أجنبية منشورة :

1) - Records of Jordan (1919-1965), vol.3-6, editor, by Jane priest land, (Oxford: printers of southampton, 1996).
2) - Records of the Hashemite, dynasties, vol.6, editor, by Rush Alanedel, (Oxford: Chiphenham, 1995).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1)- Aruri, Nasser: Jordan Astudy of political development(1921-1965), (martiuns: Nijh off, the hayne , 1972).
2)- Jarvis ,Clande , Seadamer: Arab command , the biography of leiutenant colonel. F.G. peak pash , by major , 4th edition ,(huntchison :London , 1946).
3)- Wilson ,Mary , C.: King Abdullah Britian and Making of Jordan, (Cambridge University press: Cambridge, 1987).
4)- Salibi , kamal: the modern History of Jordan ,(London: Newyork , 1993).
5)- Vatikiotis , P.J :politics military in Jordan Astudy of Jordan in the Arab legion (1921-1957), (London: Fran Gass , 1967).
6)- Zakai , Nahum: Trans – Jordan , (1914-1939),(North University: n. pub.,1944).

الملاحـ ـ ـق

الملحق الأول

حضرة أخينا الشيخ حسين أفندي الطراونة

من بعد السلام عليكم أعرفك أنه بقوة الله وموفقيته العظمى قد خرج العدو من السلط بعد ان تركوا تلفات وافرة وعساكرنا دخلت السلط والعدو فروا وانحدروا إلى مقاطعت (مقاطعة) الشريعة من الغرب مشتتين وأنا اليوم موجود بمادبا ووضعيتنا لله الحمد أحسن من الأول وحضرة جمال باشا موجود بعمان.

وقوتنا وصلت في ساحة الحرب. أخونا يومنا هذا يوم الحميـة والـصداقة والغيرة يلزم أن تعلموا وتتحققوا وجود الحكومة طرفكم تماماً. وأنا استنسبت تعيـين مدير ناحية العراق رفيفان أفندي بوكالتي المتصرفية لحضوري ولذلك قـد أرى أن حميتكم ترون ذلك مناسباً، فعليه يقتضي أن تعاونوا المومى إليه بما يلزم وتكونـوا أظهرتم أكبر حمية وانشا (إن شاء الله) قريبا نكون طرفكم نسأل حظرتكم جميعا[1].

كرك متصرف

سعد

3/ نيسان/1334

---

(1) الطراونة: أوراقه.

حضرة الاجل الأكرم حسين أفندي الطراونة

من بعد السلام عليكم

من بعد السلام عليكم الآن نشكركم أنه كان قد عرفناكم بانهزام العدو غربـي الشريعة وهو الآن في ريحا(أريحا) وجوارها منهزماً مكسوراً. وعساكرنا تتعقبـه بكل سرور وفرح واليوم عموم مشايخ الصخور والبلقاء والعدوان حضروا بقلـوب باشه ووجوه ضاحكة يلتمسون الهجوم مع عربانهم على العدو أين كانو. واليـوم توجهوا إلى عند حضرة جمال باشا بالسلط لكي يطلبوا منه قائد معهم لاتباع العـدو بكل فخرية وبدون تكليف وذلك نظراً لما رأوه من الانتصارات الباهرة من قواتنـا وحلفائنا ضد العدو.

فنظراً لمحبتي لأهالي الكرك أريد أن لا يحرموا من هذا الفخر العظيم واتباع العدو المنهزم لأنني أريد وأياكم أن تنظروا بعيونكم وتفرحوا بقلوبكم بمعاينتكم وعلو شأننا بهذه الموفقية العظيمة.

وعليه من الواجب أن أقدم نصيحتي، غيرتها لأجل تقـدمكم بـين المـشايخ والأهالي أن تحضروا مع عموم المشايخ لمقابلة حضرة جمال باشا والاشتراك بهذه الموفقية ليزيد افتخاري بكم وعليه أنني عرفت عموم المشايخ. الأمل عدم تأخركم لأنه إن شاء الله قريباً ليندحر العدو من جميع البلاك (البلاد) العثمانية مقهوراً بعد كسب غنائمه.

نتمنى لكم دائماً التوفيق وبكل نجاح أحرر لكم هذا التحرير، بـشروا عمـوم الأهالي إذ لا يسمح الله تأخركم مالكم علينا حق من نتيجة لأنني من ازدياد محبتـي حررت لكم ودمتم بالانعام[1] *.

متصرف الكرك

سعد

---

(1) الطراونة: أوراقه.

* النص كما هو في الأصل.

1334/4/4 هـ - 1918/4/8

كرك سنجاغي

إلى ضابط مجاهدين عشيرة الطروانـة وتـوابعهم الـشيخ حـسين أفنـدي الطراونة.

بناء على نتيجة المذاكرة التي جرت نهار أمس قد صار عـرض الجـواب (لحد) (*) الإيجاب بأن مجاهدين الكرك مكلفين للدفاع داخل حدود الكرك فقط ثـم بعد ذلك إنني عرفت على الركوب بنفسي مستصحباً الأربعة خمسة أنفار من أفـراد الجاندرمة الموجودين إذ حضر عندي الضابط وقالوا إننا سنذهب ونركب معك لأي جهة شئت فعليه كتبت إلى شيخ المشايخ العطوي (عطيوي) وإلى الـشيخ فريـوان المجالي وكلفتهم للحضور ونهار اليوم أيضاً حضر الشيخ حسين أفنـدي الطراونـة والشيخ سلامة أفندي المعايطة حال حضور بعض المشايخ تقرر أنـي أتوجـه الآن ومهما تبين لي هناك اكتبه إلى شيخ المشايخ وإلى الشيخ حسين أفندي لذلك يلزم أن تكونوا أنتم وأفراد المجاهدين المقيدين معكم حـسب دفتـر المجاهـدين حـضرين (حاضرين) ويكون مع كل فرد منهم زاد وعليق (للخيل) يـومين أو ثلاثـة أيـام. منتظرين مكتوبي الذي سأرسله يكون معلومكم[1] *.

متصرف الكرك

سعد

6 كانون أول 1336 هـ

---

(1) الطراونة: أوراقه.

* النص كما هو في الأصل.

خصوصي

إلى الشيخ الطراونة حسين أفندي

أبدي لكم تشكراتي وممنونيتي على توحيد حركتكم مع الجيش المظفر وعلى ما أبرزتموه من فرط الغيرة والصداقة في أمر استرداد الطفيلة فكونوا امنين انتم بحركتكم هذه وقد استحصلتم رضا الله ورسوله ورضاء خليفة الاسلام وكونوا على يقين انكم سترون مادة ايضاً مكافأة مساعيكم الموفقة المطلوب والمنتظر دوامها غير انني سمعت انه حصل اختلاف بينكم في الاونة الاخيرة وحيث أنه يجب الاتحاد في هذه الازمان لا اختلاف. انتظر من غيرتكم الدينية وحميتكم المعلومة أن ترفعوا الاختلاف من بينكم وتكونوا متحدين في حركتكم تجاه الدين والوطن واسلم عليكم جميعا[1] *.

والي سوريا تحسين بيك

2 نيسان 1336هـ

---

(1) الطراونة: أوراقه.

* النص كما هو في الأصل.

حضرت(حضرة) شيخ المشايخ حسين الطراونة المحترم
بشرى للامة العربية وأخ العرب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أعرض ان جيشنا المظفر قد استولى على مدينة معان وقد استحكمت بها الدولة العربية ونزلت تحت قيادة ابن ملكنا المعظم الشريف زيد نصره الله. ثم الترك ضعفت قوتها واضمحلت (اظمحلت) وأخذ جميع مهماتها ومدافعها ورشاشاتها وقد تركو (تركوا) الخط الحجازي رغماً عن أنوفهم القوم الظالمين. السلاط سقط وأخذه جيش الإنجليز... قائد الجيوش سمو الأمير فيصل توفق في قطع السكة بين درعا وعمان واخذ عدداً من الكبانيات. دولة تركيا ضايعاتها وخسائرها جسيمة وجيشها ماشي بدون انتظام وقابلة للانقراض والسقوط.

الداعي جرى تعييني أميراً للكرك من نيابة القيادة العامة. فعليه بلغني ضبط أرزاق وسلاح وأدوات الترك الذين في الكرك نأمل حفظهم وملاحظتهم كونهم يلزمون إلى عساكرنا النظامية. حنا متوجهين طرفكم انما منتظرين قدوم العساكر والمهمات وبعض النقليات التي تلزم ابشروا في كل خير وحظكم طيب وهذا حاول الفرصةالتي وعدتمونا بها وعليكم سلام الله وبركاته[1] *.

23 ذي الحجة 1336هـ
من قائد المفرزة الشمالية

شريف الكرك
علي بن عريد الحارثي

---

(1) الطراونة، أوراقه.

* تانص كما هو في الأصل.

دردنجى أردوى همايون

قوماند المغى

أ. سيا

40

حضرة الشهم الهمام شيخ مشايخ عشيرة الطراونة الصادقة الشيخ حسين أفندي الطراونة دام بقاه أمين

الحمد الله رب العالمين والسلام عليكم أجمعين.

أما بعد فلقد سررنا لما حررتموه لنا إن ذلك لم يزدنا أيضاحاً عـن صـدقكم حيث ما انطوت عليه نفسكم الأبية من الغيرة والحمية على هذا الدين وهذه الدولـة أصبح مشهوراً ثابتاً عندنا لا تؤثر عليه أقوال الوشاة. ايضاحاتكم التي تراسـلونا بها هي دائماً مأخوذة عندنا بنظر الاعتبار.

ولئن افتخرت هذه الأمة فبأمثالكم الصادقين من أولادها المخلصين وتأكـدوا بأننا ناظرين ساهرين نعلم كل حركة تبدو ولكل أعددنا جزاه نقابل العمـل الـصالح بأحسن منه وننزل بالمسيء المفسد عقاباً يجعله عبرة لسواه. أما أنتم فداوموا على خطتكم القديمة وتأكدوا بأن لكم عندنا درجة رفيعة.

وإن أحببتم الحضور لرؤيتنا فإننا بكل وقت نرحب بقدومكم، ولا بد علمـتهم نتيجة الحركة الجديدة التي قد أجراها جيشنا الباسل وعقيبها دخلت عساكرنا المظفرة للطفيلة. ونحن ساعين بوقت قريب لقمع وإزالة هذه الفتنة الفاسـدة التـي تبـيح الاسلام والمسلمين وتريد ذل هذا الدين وتسليم هذه الأراضي للقوم الكافرين ولكـن سيرد الله كيدهم في نحرهم – ويعود عملهم وبالاً عليهم وسـيحفظ الله هـذه الأمـة ويؤدها بروح منه – وداوموا على ما أنتم عليه وتأكدوا بأننا لم ننسى عـن إعـداد مكافآتنا جزاء صدقكم وصداقتكم أكثر الله أمثالكم وأطال بقائكم ودمتم[1] *.

10 أيلول 1333/ مالية **قائد الجيش العثماني الرابع**

---

(1) الطراونة، أوراقه.

* النص كما هو في الأصل.

محمد جمال باشا

دردنجى اردوى همايون

قوماند المغى

إلى الشيخ حسين أفندي الطراونة المحترم

بعد السلام عليكم ورحة الله وبركاته

لا خافي عليكم إن تخليت الكرك من أثر الذهول والاستعجال على الانسحاب والأمر مهو رسمي ولا افتراضي بناء عليه انشاء (ان شاء) الرحمن في مدة قليلة الحكومة والمأمورين راجعين إلى الكرك بس فقط أرجو وأطلب من شهامتكم ورجالتكم وصداقتكم وعهدكم أنه اتحدوا(أن تتحدوا) واتركوا العداوة الذي بين بعضكم وانصحوا الجهلاء اليوم يوم العقل اليوم يوم المعاونة على الحكومة. قد سمعتوا الخبر أنه الجيش الانجليزي بعون الله سبحانه وتعالى انطرد خائباً وخاسراً وأعطى تلفات عظيمة وفر إلى البحر. والآن لله الحمد أورد الرابع تمم وظيفته واليوم مرتاح مع الأسف إن بعض الجهلاء بعد خروج العسكر من الكرك سلبوا ونهبوا الأوراق وشلحوا العساكر. أطلب من صداقتكم قبل رجوع المامورين اجمعوا المنهوبات وسلموا على أهل الكرك كافة ودمتم والله يحفظكم أفندي[1] *.

بدون تاريخ.

قائد الجيش الرابع

محمد جمال باشا

---

(1) الطروانة: أوراقه.

* النص كما هو في الأصل.

الملحق الثاني

احتجاج حزب الشعب
على خرق فرنسا حياد شرق الأردن

رفع حزب الشعب في شرق الأردن العريضة التالية إلى سمو الأمير احتجاجاً على دخول الجنود الفرنسيين منطقة الشرق العربي. وقد أرسل نسخاً منهـا إلـى المندوب السامي الإنكليزي في فلسطين وإلى المعتمد البريطاني فـي شـرق الأردن ورئيس النظار فيها. وإلى الصحف وهذا نصها:

تعلم يا سمو الأمير بأن البلاد السورية سواء منها الشمالية والجنوبيـة ومـا بينهما. الأردنية هي بلاد واحدة من حيث قوميتها وعنصرها وعاداتها وأخلاقها لما بينهما من صلة الرحم رغم التجزئة والحواجز التي أقيمت في مـا بـين أقـسامها فبالطبع إذا شكى عضو منها تداعى له جميع الأعضاء.

إن المعاملة التي سارت عليها الدولة الافرنسية مع إخواننا سـكان سـوريا الشمالية قد أثارت فينا ثورة النفس الأبية التي لا ترضى بالذل ولا تصبر على ضيم إلا أن الارادات المتعددة والنصائح المتكررة التي تلقيناها من سـموكم هـي التـي أوقفت فينا حدة النفس ودعتنا نقف موقف الحياد تجاه تلك الأعمال الفظيعة كتـدمير الأحياء الآمنة وقض مضاجع النساء والافتآت على كرامتهن وقتل الأولاد والأطفال والشيوخ المقعدين. أن خروج الجيوش الافرنسية عن خطة التعقل وتعرضها لبلادنا ثلاث مرات لما يبرهن للعالم اجمع أحقية الأمة السورية بثورتها وقيامها في وجـه

تلك الدولة العاتية المجردة من كل عاطفة إنسانية وأن مدنيتها التي تفـاخر فيهـا أن هي إلا مدنية زائفة.

أن تعرض الجيوش الافرنسية لعشيرة بني صخر في عقر دارها وقتل النساء والأولاد أقام البلاد و أقعدها وجعلها تتحفز لعمل قد يكلف تلك الدولة ثمناً غاليـاً ولا ترتاح له الصديقة بريطانيا.

لتعلم دولة فرنسا بأن لولا نصائح سموكم والوقوف بوجه الـشعب الأردنـي الشجاع من أن يشترك مع إخوانه لما كانت تمكنت اليوم من الوقوف في وجه أهـل البلاد بل كانت ترى منهم ما يشغل بالها ويعرض جنودها لنيران بنادق العرب ومـا دامت هي التي اخترقت حرية الحياد وتحرشت بأهل هذه البلاد التي لا تنتظر مـنهم إلا مقابلتها بالمثل فإننا نتقدم الآن باحتجاجاتنا هذه لنرى ما تكون النتيجة[1].

احتجاج حزب الشعب الأردني ضد فرنسا

القدس- المسيو بونسو العميد الافرنسي – بواسطة القنصلية الافرنسية "حزب الشعب الأردني يذكركم بحقوق شقيقة الشعب السوري محتجاً علـى التـصرفات العسكرية والاستعمارية الجائرة المخالفة لحقوق الإنسان الطبيعية ولعهود الحلفـاء للعرب. ويرى أن عناد رجال فرنسا المسؤولين يسقط نفوذ فرنسا الأدبـي فـي الشرق ويزيد الأحقاد على سياستها ويخلق سلسلة اضطرابات تسألون عنهـا أمـام الإنسانية والتاريخ"[2].

"حزب الشعب الأردني"

---

(1) جريدة فلسطين، ع982-30، 1927/5/24م، ص1.

(2) جريدة الجامعة العربية، ع44، 1927/6/27م، ص2.

الطراونة يحتج على امتياز استثمار البحر الميت لشركة يهودية

احتج رئيس اللجنة التنفيذية الأردنية حسين باشا الطراونة إلى رئيس الوزارة البريطانية ومجلس البرلمان البريطاني على إعطاء امتياز استثمار البحـر الميـت لشركة صهيونية لتستعين به على تنفيذ سياسة الوطن القومي اليهودي دون أخذ رأي أهل فلسطين وشرق الأردن العرب أصحاب البلاد الشرعيين [1].

---

(1) الكرمل، 1422، 1929/12/31، ص4.

نداء عام لأهالي شرق الأردن
من رئيس المؤتمر الأردني العام
بمناسبة انعقاد المجلس التشريعي الأول

أيها الأردنيون :

هذا يوم اليقظة والحذر , يوم الانتباه إلى حقوق الوطن المقدسة وإلى المصلحة العامة قبل أي مصلحة أخرى. إنكم قادمون على ملاقاة مجلس تشريعي لم تعترفوا بمشروعيته , والأساس الذي جمع عليه , وأجمعت أكثريتكم المطلقة الساحقة على مقاطعة انتخاباته. غير أن أعضاء هذا المجلس ما خرجوا عن كونهم أردنيين , وإن كانت مقرراتهم لا تلزم البلاد باسم الميثاق القومي أن نخاطب أعضاء المجلس الذين اشتركوا في الانتخاب , وأن نذكّرهم أن وطننا هذا هو وطنهم , بصفتهم أفراد من الشعب يجب أن يحترموا ميثاق البلاد القومي وحقوقها الاستقلالية المقدسة.

نريد أن نذكرهم المسؤولية التاريخية التي ستقع على كل فرد من أفرادها في مثل هذا اليوم العصيب. وهم لا شك عارفون بعظم هذه المسؤولية , ويكفينا أن ندعوهم إلى كلمة سواء بيننا وبينهم هي كلمة الوطن ومراعاة مصالحه وحقوقه المشروعة. وعدم التفريط بميراث الأجداد وجهاد البلاد. لقد دعوا لينظروا إلى مشروع الاتفاق المعروض على شرقي الأردن فما هو هذا الاتفاق ؟

هو تعهد من طرف واحد , أي من جانب البلاد فقط , يتضمن أن تسلب البلاد نفسها بنفسها كل حق في الاستقلال الصحيح والأماني الوطنية , وأن تتنازل لعمال بريطانيا العظمى بمحض إرادتها عن كل أمر في جميع شؤونها وأوضاعها. أي أنه تعهد وتسليم من جانب البلاد بأكثر جداً من الحالة الراهنة التي وصلنا إليها , وكادت تذهب بالكرامة وتأتي على الزرع والضرع.

دققوا هذا الاتفاق وحللوه جيدا تجدوا أنه يتضمن أن تعترف بلاد شرق الأردن:

أولاً: بمشروعية الانتداب البريطاني بلا قيد ولا شرط.

ثانياً: إن صاحب الحق الشرعي بالتشريع والاداره في بلاد شرقي الأردن هو جلالة ملك بريطانيا العظمى. إنه هو الذي يولي سمو أميرنا المعظم إدارة هذه البلاد العربية التي سبق فبايعته بالنفس والنفيس. وإنه لا يجوز إقامة ميراث الولاية العامة في شرق الأردن إلا بإذن الحكومة البريطانية وموافقتها.

حقا إنها لكبيرة أن نعترف بالتبعية المطلقة لحكومة حليفة أجنبية وعدتنا بالاستقلال, بعد أن دفعنا دماء شيوخنا وشبابنا في الحرب العظمى , حين لبينا دعوة الإنسانية المتمدنة ومناداة الحلفاء بتحرير الشعوب الضعيفة المضطهدة. بل حقا إنها لكبيرة أن نعترف بالتبعية المطلقة لحكومة أجنبية بعد أن اجمعنا امرنا على أن حق الولاية العامة في البلاد هو لسمو أميرنا المحبوب سليل البيت الهاشمي العظيم الذي جاهد أقدس جهاد في سبيل استقلال البلاد العربية وتأسيس النهضة القومية.

ثالثاً: يتضمن هذا الاتفاق في أن تعترف شرق الأردن بأن الحكومة البريطانية هي المرجع رأسا في أمور التجنيد العام وقوانينه وإعلان الأحكام العرفية وإدارة سائر الأمور المالية وفرض الضرائب ومنح الامتيازات واستغلال ثروة البلاد الطبيعية.

رابعاً: يتضمن هذا الاتفاق في أن تعترف بلاد شرق الأردن الضعيفة الفقيرة بأن نفقات الجيوش البريطانية عندما تستخدم في شرق الأردن للدفاع عن مصالح شرق الأردن ظاهرا وعن طريق الهند ومصالح بريطانيا الإمبراطورية حقيقة هي عبء على إيراداتها , أضف إلى ذلك نفقات دار الاعتماد والمستشارين و الضباط والموظفين البريطانيين وأجور منازلهم وسدس نفقات قوة الحدود الفلسطينية.

فهل يجوز في حكم الشرائع أن يكون على شرق الأردن الغرم وعلى غيرهم الغنم؟

خامساً: يتضمن هذا الاتفاق اعتبار الحكم العسكري البريطاني المباشر في شرق الأردن حكما مشروعاً حتى أنه لا يجوز الاعتراض على أحكامه مهما كانت خاطئة جائرة مناقضة للقوانين المدنية وحقوق الأفراد والجماعات.

هذا هو الاتفاق الذي يريد أن يصدقه الشعب بلا مناقشة وأن تسجله البلاد على نفسها لتهدم جميع حقوقها الشرعية في الحرية والاستقلال بيدها. أي يريدون منا أن نتنازل فعلاً عن بلادنا للحكومة البريطانية وعمالها , تستغل مرافقنا كما تشاء

بموافقتنا وإقرارنا. وأن نعتبر وعودها الرسمية للبلاد العربية بالحرية والاستقلال لغواً, وأن ندفع من أموالنا تكاليف استعمارها لبلادنا ونفقات جيوشها وعمالها.ولقـاء ذلك كله بماذا تتعهد لنا الحليفة بريطانيا العظمى ؟ إنها لا تتعهد لنا بـشيء مطلقـا لكنها تمنحنا على سبيل الشفقة مجلساً تشريعياً محدود الصلاحية على غيـر أسـاس انتخابي صحيح وهو في نظرنا مؤقت أيضاً إلى أن يصدق هذا الاعتراف أو التعهد.

حتى إذا صدقه على حساب البلاد أصبح المجلس مقيداً به، فلا يملك عند ئـذ من الأمر شيئاً. ويعود وجوده وعدمه سيان. حتى إذا بـدرت منـه بـادرة فـي معارضة المقاصد الاستعمارية أشاروا بحله. واشارتهم أمر بحكم هـذا التعهـد. فيحل المجلس حتى بعد تصديق الاتفاق.وهكذا نـرى المجلـس بـشرائط الـدعوة الحاضرة مأخوذاً في كل حال. فهو إذا ظل قائماً على أساس هـذا الاتفـاق كـان واسطة جديدة لدعم التسلط الأجنبي وتأييده. وإذا حل لمخالفة تبدر منه خلف وراءه اتفاقاً مشؤوماً في عنق البلاد عدة الأجنبي القوي حجة شـرعية علـى التـصرف بأموالنا ورجالنا وبلادنا.

أيها الأردنيون:

أي عار يسجل علينا أعظم من عار الاعتراف بمشروعية الحكـم الأجنبـي ونسيان الدماء التى بذلها العرب في جانب الحلفاء لتحقيق حريتهم المقدسة واستقلال بلادهم المشروع ؟ بل أي عار يلحقنا أعظم من عار تسليم بلادنا برضانا وتواقيعنـا لقمة سائغة للمطامع الاستعمارية والتسلط الإمبراطوري في أشد أنواعه المركزية، وأن نخدع أنفسنا فنسمي الاستعباد انتداباً والتحكم الأجنبي المطلق دستوراً وحريـة واستقلالاً. انتبهوا أيها القوم، فان المسألة ليست مسألة أشخاص وأحزاب بل مـسألة بلاد وأولاد وأحفاد ومواطن أمهات وآباء وأجداد. المسألة ليست مسألة منافع ذاتيـة فانية، بل مسألة شرف موروث وأمة عربية لم يعتـرف أي قطـر مـن أقطارهـا المحررة حتى الآن بمشروعية انتداب هو في الحقيقة استعمار واغتصاب.

نعم نحن ضعفاء بأشخاصنا، ولكن أقوياء بحقنا. وقد قال النبـي العربـي (ص):"الساكت عن الحق شيطان أخرس". لا ريب أن الحكومة البريطانية أعظم منا

قوة واستعداداً وأكثر عدداً وعدة، ولكن هذا لا يبرر قبولنا بحكمها المطلق وتنازلنا عن حقوقنا المشروعة التي اعترفت لنا بها الشرائع الإلهية والمدنية وسائر الاعتبارات الإنسانية. وإذا كان الحق للقوة كما يقولون، فان الصلات بين الأمم لا يكفي أن تقوم على الغلبة والقهر في هذا العصر الذي أدرك فيه الإنسان أنه أخو الإنسان أحب أم كره، بل إن الظالم هو الضعيف، والمتغلب هو المغلوب، إن لم يكن عاجلاً فآجلاً.

أيها الأردنيون :

لقد جاء في هذا الاتفاق أنه قابل للتعديل من حين إلى آخر بحسب الظروف الطارئة فأي ظرف تستلزم إعادة النظر فيه أعظم من ظرفنا الحاضر الذي أجمعت فيه البلاد على استنكاره وضرورة تعديله بما يلائم حقوقها ومصالحها.

أيها المجلسيون :

برهنوا للعالم أجمع أن الأردني، حكومياً كان أو شعبياً. هو رجل شريف. وأنه أسمى عقلاً من أن يخدع بمثل هذه الحيل الاستعمارية والأحابيل الأجنبية، وأنه أعلى نفساً من أن تخربه المنافع الخاصة دون منفعة بلادة العامة. ولنكن جميعاً بنعمة الله والوطن إخواناً، ولنكن جميعاً كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً. ولتحيى شرق الأردن حرة مستقلة"[1].

رئيس المؤتمر العام

حسين الطراونة

(1) جريدة الجامعة العربية، ع221، 1929/4/4، ص1، 4.

الاحتجاج
على تصديق الاتفاقية

صاحب الفخامة رئيس وزراء بريطانيا العظمى أجمعت أكثرية بلاد شرقي الأردن الساحقة على مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي وأعلنت مراراً احتجاجها على جمع هذا المجلس بطريق الضغط والإكراه ومعاملات انتخابية باطلة جرت بموافقة دار الاعتماد البريطانية.

وحيث أن الطريقة التي اتبعت للحصول على تصديق الاتفاق من أعضاء المجلس نراها أيضاً مخالفاً للأصول القانوني، لتنظيم قرار التصديق في مكتب رئيس النظار واستحضار أعضاء المجلس التشريعي واحداً بعد واحد وحملهم على التصديق بالوعد والوعيد. فالتصديق على هذه الصورة يعد لغواً ولما كان ثلاث الأعضاء المنتخبين قد احتجوا على طريقة هذا التصديق وانسحبوا من الجلسة واثنين من أعضاء المجلس التنفيذي المصدقين هم أعضاء مستعارين من حكومة فلسطين ولا حق لهم بتوقيع الاتفاق عن بلاد شرقي الأردن.

وحيث أن المجلس الحاضر لم يجتمع على أساس انتخابي صحيح وقد أعلنت البلاد أن مقرراته إذا جاءت مخالفة للأماني الوطنية والحقوق الاستقلالية والمصالح القومية لا نلزمها في شيء.

فإننا نكرر احتجاجنا على تصديق الاتفاق الذي جرى بالضغط والإكراه ضد إرادة الشعب ونرجو باسم الإنسانية والمدنية من وزارة العمال الحاضرة العطف على مطاليب شرقي الأردن المشروعة ورفع كابوس التحكم الاستعماري والعسكري عن بلادنا الضعيفة بتعديل هذا الاتفاق الجائر بصورة موافقة للعدل الانساني ولوعود بريطانيا العظمى للعرب[1].

رئيس اللجنة للمؤتمر الوطني الأردني

---

(1) الطراونة: أوراقه.

حسين الطراونه

عمان في 21 حزيران سنة 1929

حوادث البراق

بعثت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني بيان ترد فيه على بلاغ المندوب السامي البريطاني في فلسطين الصادر في 1929/9/1

أيها العرب :

لإن زاد في آلامنا بلاغ المندوب السامي الصادر في 1 أيلول 1929 فإنه لم ينقص من يقيننا بعدل الله وقوة الحق العربي في فلسطين، ولم يحرك في نفوسنا أدنى دهشة، ذلك لأن المندوب السامي مؤتمن على تنفيذ وعد مشؤم يقضي بأن يلفق شعباً يهودياً من شذاذ الآفاق ليفني شعباً عربياً آمناً في عقر داره.

إن مندوباً سامياً موكل إليه أن ينفذ مثل هذه السياسة القاتلة لأماني شعب كامل والمقنعة بقناع التمدن الحديث ليس بمرجو منه أن يصدر منشور ينطوي على أكثر مما حمل منشوره من بيانات قد لمس فيها السكوت عن فضائع القوة المسلحة في (صور باهره) وغيرها وعن مقترفي الجرائم من أشرار اليهود إزاء العرب العزل يقتلون نسائهم وأطفالهم، وعن جرائم الصهيونية المسلحة تعبث بمقدساتهم وتحاول إفناء قوميتهم واستنفاذ مرافقهم بين سمع الحكومة وبصرها وبمعونة هذه الحكومة المتمدنة.

أيها المندوب السامي :

إنك تندب التمدن حينما تحصر لعنات الشعوب المتمدنة بمقترفي الجرائم دفاعاً عن أنفسهم إزاء اليهود، دون أن تنحي باللائمة على ما اقترفه اليهود المعتدون والجنود من جرائم، وحينما تجعل العرب ينشدون الإنصاف حتى في لعناتكم بدل بركاتكم، وفي حربكم بدل غصونكم وسنابلكم.

أيها المندوب السامي:

لقد ذبح اليهود في أوروبا نساء وأطفالاً عشرات المرات، وفي كل ذلك لم يتحرك ساكن للشعوب المتمدنة، لم يرتفع من لندن صوت، ولم تزل لعناتها على مرتكبي الجرائم الوحشية في سبيل المطامع الاستعمارية والبغضاء.

أيها المندوب السامي :

إن دعوى التمدن هذه سقطت صريعة في الميادين التي ملئت بجثث البشر. وسالت فيها الدماء سيولاً وأنهاراً في الحرب العامة إرواء لمطامع الأقوياء من ساسة أوروبا. وقادتها أولئك الذين لم يتخلصوا من تلك الميادين إلى نهب القرى وقتل الأفراد بل إلى هدم المدن واستباحة الشعوب وتسخير الضعفاء العزل بمطامع الأقوياء المسلحين، وإقامة الحواجز المزرية بالتقدم البشري وتمزيق بلدان الشعوب الضعيفة واغتصاب حرياتها واستلاب اوطانها الشرعية والقضاء على حقوقها المقدسة في السيادة والاستقلال.

أيها البريطانيون :

عمالاً كنتم أو أحراراً أو محافظين. سجلوا في تاريخكم الحديث أن بريطانيا العظمى قد وعدت الصهيونية العاتية وعداً ترفضه الشرائع الدينية والمدنية، ويزيد في شقاء الإنسانية ويعكر صفو السلم إلى الأبد. وإنها هي وحدها المسؤولة عما تحصد فلسطين من هذا الزرع الشائك الدامي وعما تثير المزاحمة الصهيونية الغاصبة من أحقاد وسخائم. واذكروا دائماً أن العدل الذي يتغنى به البريطاني النبيل قد انقطع صوته في فلسطين، أقدس بقاع التاريخ البشري. فاستحالت فيها القداسة إلى جريمة شنعاء، جريمة القضاء على سكان البلاد الأبرياء ليحل محلهم شعب يهودي غريب ليس له في فلسطين أكثر مما للعرب في الأندلس بل ليس له في فلسطين أكثر مما لإيطاليا الحديثة في فرنسا الحديثة.

أيها المتمدنون :

افتحوا عيونكم، إن المدنية التي تدعون القوامة عليها قد بلغت أشدها الآن وأدركت أن قوامتكم تلك لم تكن إلا السراب اللامع تحسبه الظمآء ماء حتى إذا

انتهت إلى بحيرته الناضبة ووقفت عندها خالية غادرت أدراجها موجعة ساقطة على فاجعة ضمأى إلى ما يمسك منها الدماء ويحيي ميت الرجاء.

أيها المندوب السامي :

لقد دار القتال في فلسطين الشهيدة وهي على قيد باع من شرق الأردن فكان ما كان من الأمر حتى قضت حكمة أميرنا المفدى أن يمسك بعنان شعبه المـتحمس وذلك بقوة الإيمان لا بحد السنان. وإن ذلك الشعب الأبي الذي يأنف الضيم ويعشق الحرية ويؤثر الاستقلال على كل نعيم في الدنيا، لإن سكت اليوم على مضض فإنـه ليرقب ما تصنع السياسة غداً، وكيف يقام العدل وكيف يقضي للمظلوم من الظالم.

أيها العرب :

ارفعوا العلم واشحذوا الهمم، وانهضوا نهضة الواثق بالظفر، وادعـوا إلـى الحق بالتي هي أحسن. واعلموا أن الحق أبلج والباطل لجلج، وأن ما يضرب على مجاهدي الوطن من حديد. إن هو إلاّ حلية النضال وزينة الأجيال. وإنـه سـيبقى النصر للعدل أبداً والبقاء للحق سرمداً [1]. "فأما الزبد فيذهب جفاء، وأما مـا ينفـع الناس فيمكث في الأرض".

رئيس اللجنة التنفيذية بالمؤتمر الأدني

حسين الطراونة

---

(1) جريدة فلسطين ع9، 1929/9/25م، ص1؛ الجامعة العربيـة، ع264، 1929/9/26، ص1.

الملحق الثالث

المؤتمر الاسلامي العام
المنعقد في بيت المقدس
27 رجب – 7 شعبان
1350 هـ

مكتب اللجنة التنفيذية
بيت المقدس
صندوق البريد: 517
التلفون: 119

مكتب اللجنة التنفيذية
العدد 1308
الرقم: 23/5/3
التاريخ: 29 محرم 1351 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب السعادة حسين باشا الطراونة المحترم/ عمان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فقد اطلع المكتب الدائم للمؤتمر الإسلامي العام على صحيفة تبرعكم التي تعهدتم فيها بدفع مبلغ عشرة جنيهات مقدماً واثني عشر جنيهاً سنوياً مساعدة للمؤتمر على تنفيذ مشروعاته فنشكر لكم غيرتكم الدينية وحميتكم الإسلامية التي دفعتكم للمساهمة في هذا العمل الجليل.

وحيث أننا بدأنا فعلاً في تنفيذ مقررات المؤتمر وإبراز مشروعاته إلى حيز الوجود وشرعنا في تأليف اللجان الخاصة بجامعة المسجد الأقصى الإسلامية، فإنا نرجوكم التكرم بإنجاز عهدكم ونأمل أن تبعثوا بتبرعكم باسم (أمين المال للمؤتمر الإسلامي العام – المسجد الأقصى – القدس الشريف) لنستعين به على المضي في العمل[1].

(واقرضوا الله قرضاً حسناً وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا).

(وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين)

أمين السر العام
ضياء الدين الطباطباني

---

(1) الطراونة: أوراقه.

مكتب اللجنة التنفيذية | المؤتمر الإسلامي العام | العدد 913-1053
بيت المقدس | المنعقد في بيت المقدس | الرقم 23/2/12
صندوق البريد: 517 | 27 رجب – 7 شعبان 1350 هـ | التاريخ 25 ذي الحجة 350
التلفون: 119

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات أعضاء المؤتمر الإسلامي العام حفظهم الله سعادة حسين باشا الطراونه المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فإني قد حضرت إلى مكتب المؤتمر الإسلامي العام بالقدس الشريف وبدأت بمزاولة أعمالي مستعيناً بالله تعالى ومعتمداً عليه وعلى معونتكم الجليلة في هذه المهمة الكبرى (والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه).

وأملي عظيم في أن حضراتكم ستمدون أيديكم في يد هذا الضعيف لكي نسير على بركة الله تعالى موفقين إلى الغرض الذي نسعى لأجله – ويد الله مع الجماعة.نسأله تعالى أن يسدد خطواتنا في هذا السبيل وأن ينجح مسعانا فإنه نعم المولىونعم النصير[1].

أمين السر العام

(1) الطراونة: أوراقه.

مكتب اللجنة التنفيذية
بيت المقدس
صندوق البريد: 517
التلفون: 119

المؤتمر الإسلامي العام

المنعقد في بيت المقدس
27 رجب – 7 شعبان
1350 هـ

مكتب اللجنة التنفيذية
العدد :__________
الرقم: _________
التاريخ10 شوال سنة 1350

بسم الله الرحمن الرحيم

" يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا"
"قرآن كريم"

حضرة صاحب السعادة المسلم الغيور حسين باشا الطراونه رئـيس اللجنـة التنفيذية وعضو المجلس التشريعي وعضو المؤتمر الإسلامي العام حفظه الله.

تنفيذاً لاقتراح معالي الوزير اليوغسلاني (محمد بك سباهو) الـذي أقـره المؤتمر الإسلامي العام – فأصبح قراراً قاضياً بوضع تقويم إسلامي عام تجمع فيـه الإحصاءات والمعلومات الوافية عن الأقطـار الإسـلامية مـن الوجهـة الدينيـة والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها – نرجوكم التكرم بموافاة مكتب اللجنة التنفيذية بما تستطيعون جمعه من المعلومات الصحيحة عن بلادكم طبقاً لما يلي :

1. مساحة القطر، ونبذة عن جغرافيته.
2. عدد نفوس القطر كافة.
3. عدد نفوس المسلمين خاصة في ذلك القطر.
4. مذاهب المسلمين فيه، وعدد أتباع كل مذهب.
5. اللغة التي يتكلم بها المسلمون في منازلهم وبين أهليهم.

6. اللغة الرسمية للبلاد التي يقطنوها.
7. حالة المسلمين الدينية.
8. معاهدهم الدينية (المساجد وغيرها).
9. حالتهم الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتهم بمواطنيهم غير المسلمين، وشكل حكومتهم.
10. مواسمهم الديينية وغير الدينية.
11. حالتهم التعليمية ومدارسهم.
12. حالتهم الصحية.
13. حالتهم العمومية.
14. نبذة عن تاريخ ذلك القطر وصورة عامة وتاريخيه بعد دخول الإسلام فيه إلى يومنا هذا.
15. ولا بأس من ذكر أمور أخرى تتصل بشؤون المسلمين لم يرد لها ذكر في رسالتنا وذلك لنتمكن من الشروع في وضع هذا التقويم المفيد تعجيلاً للغاية المرجوة من وضع أسس التعارف وتنمية التعاون بين المسلمين على مدد مواطنهم ومذاهبهم وإذكاء روح الأخوة العامة بينهم كما نص على ذلك دستور المؤتمر وفقاً[1]. جاء في كتاب الله العزيز (إنما المؤمنون أخوة).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

[1] الطراونة: أوراقه.

مكتب اللجنة التنفيذية

بيت المقدس

صندوق البريد: 517

التلفون: 119

المؤتمر الإسلامي العام

المنعقد في بيت المقدس

27 رجب – 7 شعبان 1350 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد: 1222 – 77

التاريخ: 23 محرم 1351 هـ

الرقم: 23/7/3

حضرة صاحب السعادة حسين باشا الطراونه المحترم رئيس اللجنة التنفيذية عمان

بما أن المكتب الدائم للمؤتمر قد باشر أعمال حسبما عرفناكم , وقـد تمكـن حتى الآن من وضع الخطط الأزمة لسيره على الطريق الذي رسمتموه في قراراتكم وأصبح الآن مضطراً للبدء عملياً في تنفيذ تلك الخطط.

ولا يغرب عن بالكم أن التأسيس صعب كما أن إيجاد وسائل التأسيس اصعب , ولكننا بعون الله تعالى قد عزمنا مع بقية أعضاء المكتب المحترمين على اقتحـام تلك المصاعب والسير حتى نصل للهدف المعقود.

وبهذه المناسبة أريد أن اعلم سعادتكم بأنني مضطر في بادئ الأمر أن اطلب معونتكم المادية بصفتكم المؤسسين لهذا المؤتمر وأنتم أولى بالمعونة الابتدائية مـن كل إنسان آخر واعتقد أن ما سيجمع من حضرات أعضاء المؤتمر سـيكون نـواة لاستدرار المال والخير لتنفيذ مقررات المؤتمر. لذلك أرجو أن تتكرموا بإرسال ما تجود به نفسكم الكريمة بأسرع وقت ممكن بعنوان:

(امين مال مكتب المؤتمر) والله تعالى حفظكم[1].

---

(1) الطراونة: أوراقه.

مكتب اللجنة التنفيذية
بيت المقدس
صندوق البريد: 517
التلفون: 119

بسم الله الرحمن الرحيم
المؤتمر الإسلامي العام
بيت المقدس
27 رجب – 7 شعبان
1350 هـ

العدد: 1491
الرقم: 23/8/3
التاريخ: 6 ربيع أول 1351هـ

حضرة الأخ الكريم صاحب السعادة حسين باشا الطراونة

عضو المجلس التشريعي المحترم – الكرك

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: فقد تسلمنا مع الامتنان والشكران المبلغ الذي تبرعتم به أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي العام وقدره عشرة جنيهات فلسطينية.

وان مكتب المؤتمر ليسدي إلى سيادتكم جزيل شكره وجميل ثنائه لهذه المبرة السائغة سائلا الله أن يثيبكم عليها احسن الثواب , ويجزيكم عن الأعمال الصالحة خير ما يجزى به عباده العاملين.

وأننا نرسل في طيه. إيصالاً من البنك العربي بالمبلغ راجين قبول احترامنا الفائق[1].

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أمين المال

---

(1) الطراونة: أوراقه.

مكتب اللجنة التنفيذية
القدس
صندوق البريد: 517
التلفون: 119

بسم الله الرحمن الرحيم
المؤتمر الإسلامي العام
المنعقد في بيت المقدس
27 رجب – 7 شعبان
1350 هـ

العدد: 1477
الرقم: 23/8/3
التاريخ: 3 ربيع أول 1351
7 تموز 1932

حضرة الشهم الكريم والزعيم الكبير حسين باشا الطراونة المحترم
الكرك

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

فقد تسلمنا كتابكم الكريم من حضرة موسى بيك السيفي مع عشرة جنيهات قيمة تبرعكم المشكور ثم حولنا المبلغ لمكتب المؤتمر وسيصلكم كتاب بشأنه من فخامة أمين السر العام ووصلٌ به.

وإنا لنشكر لسعادتكم تبرعكم هذا ونثني على عاطفتكم النبيلة ونرجو أن يكثر الله امثالكم ممن يسارعون بانهاض المشاريع الإسلامية العائد نفعها على جميع المسلمين ونسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير والمصلحة للمسلمين إنه سميع مجيب[1].

رئيس المؤتمر

---

(1) الطراونة، أوراقه.

الملحق الرابع

الاحتجاج على تسليم أحمد طافش الصفدي

صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم

لا يغرب عن علو سموكم الضجه التي كانت حول تعدي اليهود في فلسطين على المقدسات الإسلاميه للاستيلاء عليها والاضطرابات التي وقعت حول الموضوع مما لم يزل يرن صداه بين الأوساط السياسيه في العالم ناهيك عن الغليان الذي انفجر بركانه في عموم شرق الأردن تجاه هذه الحوادث المؤلمة وكيف تمكنتم سموكم من تسكينه بالحكمه والموعظة الحسنه وأنا على يقين لولا ثقة الشعب الأردني بسموكم لما كانت انتهت تلك الظروف كما انتهت. ولما كانت الحكومة في فلسطين تمكنت من إعادة السلام بتلك الفترة القصيرة.

والآن فهمنا بأن حكومة فلسطين تتوسل لتسليم أحمد طافش الصفدي اللاجئ إلى بلاد الاماره وأحد المجرمين السياسيين في حوادث فلسطين وسوقه إلى المقصلة مما لم يقدم عليه سوى حكومة فلسطين نفسها التي ما انفكت تكيد للعرب هناك إرضاء لليهود وتمهيداً لتنفيذ الوعد البلفوري.

فاللجنة التنفيذية الاردنيه ترى في هذا الطلب افتئاتا على استقلال البلاد وتعدياً على سيادتها القومية وخروجاً على قوانين البلاد المحلية وقوانين الدولة التي تطلب التسليم أيضاً. هذا فضلاً عما يثيره التسليم إن وقع كوامن الهياج الذي كمن في النفوس كمون النار في الحطب وعليه فإننا وان كنا على يقين بأن سموكم لا ترضون ولن ترضوا حدوث هذا الحادث المؤثر في النفوس فإننا نحتج على هذا التشبث الذي إن تم سيكون فاتحة لاضطرابات جديده[1].

مولانا المعظم :

رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني / حسين الطراونة

---

[1] الطراونة: أوراقه.

المراسلات ما بين حسين الطراونة والامير عبدالله حول أحمد طافش

أرسل صاحب السعادة حسين باشا الطراونة كتاباً إلى سمو الأمير عبدالله بتاريخ 18 شباط جاء فيه: أنه غير مسؤول عما يحدث في البلاد من فتن واضطرابات جراء تسليم احمد طافش إلى الحكومة في فلسطين.

وقد أجاب سمو الأمير على هذا الكتاب شفوياً بتاريخ 21 شباط على لسان سكرتيره حامد باشا الوادي، بأن الأمير يعتبر حسين باشا ورفاقه محرضين على الإفساد في البلاد. وأنه إذا حدثت اضطرابات أو فتن في القطر فيسكون حسين باشا ورفاقه مسؤولين.

فأجاب حسين باشا على هذا الرد بجواب مطول جاء فيه: أنه ورفاقه أعضاء اللجنة التنفيذبة الأردنية لم يقدموا هذا الاحتجاج إلا بناء على رغبة الأمير ورئيس حكومته.

ومع هذا فإذا نجح المفسدون الذين يحاولون الدس والإفساد بين الشعب، في أعمالهم فإن له ولرفاقه اسوة حسنة بأحرار فلسطين وسورية الذين اضطهدوا وما زالوا يضطهدون[1].

(1) الجامعة العربية، ع (328)، 1930/2/28، ص2.

الزعيم حسين الطراونة يدلي بتصريحات هامة عن قضية الأردن لمراسل صوت الشعب الخاص في إربد

حدثتني نفسي أن أزور عطوفة الرئيس الجليل فخر العروبة حسين باشا الطراونة زعيم المعارضة في شرق الأردن ورئيس الكتلة الوطنية لاستطلاع رأيه في حالة البلاد الراهنة باسم جريدتي البلاغ المصري وصوت الشعب اللتين أمثلهما فعلاً زرت عطوفة الزعيم الجليل في القصر الذي أعد له من الكتلة الوطنية في مدينة اربد لنزوله فيه ريثما ينتهي المؤتمر العربي الأردني. والباشا ذو شخصية بارزة وقور الهيئة قصير القامة أخضر اللون يرتدي الأثواب العربية ومن دهاقنة السياسية ورجالات العروبة الملمين بأطوار القضية العربية ومن الذين يخدمون بلادهم بالنفس والنفيس وللباشا منزلة سامية في قلوب رجالات الجزيرة الأبرار "والشعب يشكو من قلة الأبرار" ويأتمر بأمره ألوف الألوف من رجاله الذين يسيرون تحت لوائه.

ولقد كان للباشا أبان الحكم التركي نائباً عن لواء الكرك وتوابعه في مجلس العموم وتقلد عدة مناصب وانتهى به الأمر إلى العزلة والإشراف على أطيافه وعقاراته وخدمة شعبه وبلاده خدمة بعيدة عن السياسية وأوضاعها وهاك يا عزيزي القارئ ما أدلى به الزعيم الجليل من الإيضاحات الهامة. قلت للباشا بعد حديث ما يلي:

قدمت إربد أهلاً ووطنتها سهلاً في نيتكم عقد مؤتمر أردني عام فما الغاية التي ترمون إليها وما هي الإجراءات التي تتخذونها لتنفيذ مقررات المؤتمر.

ج- أن اشكر لكم عواطفكم وعواطف الأهالي الذين لبوا صوت الوطن ودلفوا إلى اربد للبحث معنا في قضية البلاد وأما المؤتمر فهو مؤتمر عربي دعونا إليه زعماء الأمة ورجالاتها للبحث في شؤون البلاد من سياسية وإدارية واقتصادية وقضائية وأما الإجراءات التي سيتخذها إخواننا الزعماء لتنفيذ مقررات المؤتمر فإننا ندعها للزمن فهو كفيل بتنفيذها والمستقبل كشاف.

فقلت لعطوفته ولما تمانع الحكومة على انعقاد المؤتمر؟

فأجاب عطوفته على أن الحكومة باطلة لم يرق لها أن ترى نهضة وثابه. ولكنها عرضاً وظاهراً لم تمانع في ذلك وطلبت إلينا أن نبعث إليها ببرنامج المؤتمر وبيـان مواضيعه وبجزئه التي يبحث فيها.

س: ما نظر الأمة التي تسألونها إلى المجلس التشريعي؟

ج: أن انتخاب المجلس التشريعي لم يجر على حق وعدل فإن أعـضائه لا يمثلـون الأمة وإنما يمثلون جيوبهم والأمة لم تمطرهم إلا وابلاً من السخط والتذمر ولقد قرر المؤتمر الأول والثاني قرارات أعلن فيها عدم وثوق الأمة من المجلس وسحبها الثقة من أعضائه والأمة تنظر إلى النواب بمنظر شديد السواد.

س: تواتر على الألسنة أن المجلس التشريعي سيصبح مجلساً نيابياً قبـل شـؤون خوض الانتخابات؟ إذ حل المجلس التشريعي الحاضر وعدلت بنود الاتفاقية الأردنية البريطانية على أساس العدل والمساواة وبدل قانون الانتخابات المزري بكرامة الأمة والكتلة الوطنية المعارضة ... تستعد لخوض معركة الانتخابات.

س: ألا تنشطون يا باشا لعقد مؤتمر عربي عام بعد خيوط المفاوضات وعدم سياسة التفاهم مع ذوي الحل والعقد يحضره رجالات العروبة وأمراء الجزيرة للبحث فـي القضية العربية العامة.

في ذمتي واعتقادي أن انفع علاج للقضية العربية اجتماع أمراء العرب فـي مؤتمر عربي عام لأن المفاوضات العرجاء لا تجدي نفعاً ولا فتيلاً وأني أرحب بهذه الفكرة وأدعوا أخواني العرب الإسراع في عقد هذا المؤتمر الذي فيه تتحد البطـون وتتلاحم الصفوف ويعمل الكل في جو غير ملبد بالسخائم والأحقاد لما فيه خير الأمة وفلاحها.

وهذا انتهي بي الحديث مع عطوفة الرئيس لإستشارته بالخروج فأذن لي في يده وهو يقول "أن الكتلة الوطنية في شرق الأردن لا يألون جهداً ولا تذخر شيئاً في رفع الحق وإزهاق العنف والإرهاق ولو أدى ذلك إلى النفي والمقصلة.

فقبل أن أودع الباشا حملني أمانة بأن أنوب عنه في تقـديم عظـيم شـكري وامتناني إلى صاحبي البلاغ وصوت الشعب وودعت الباشا شاكراً له حسن حفاوته بي وسأوافي القراء بمقررات المؤتمر الذي سيعقد غداً وأن غداً لناظره لقريب[1].

---

(1) جريدة صوت الشعب، (بيت لحم)، ع (623)، 4 حزيران 1930م، ص1، 4.

الاحتجاج إلى لجنة البراق الدولية

قدم وفد أهالي شرق الأردن إلى لجنة البراق الدولية حول قضية البراق الشريف المذكرة التالية :

أصحاب المعالي رئيس لجنة البراق الدولية وأعضائها المحترمين

عندما سمعنا بقدوم لجنتكم الموقرة إلى فلسطين وبلغنا أن اليهود قد أخذت مطامعهم البراق الشريف المقدس عند جميع المسلمين تظهر بعد أن ظهرت مطامعهم في بلاد فلسطين العربية استناداً على وعد أبتر , وكانت سبباً للاضطرابات الماضية تأكّدنا أن العرب مأخوذين في عقر دارهم وأنه لا يراد بهم سوى انتقاص حقوقهم وضياع بلادهم والتعرض لمقدساتهم وهم في القرن العشرين.

وحيث أن الحواجز أوجدتها القوة المغتصبة لا تحول ولن تحول بين العربي وأخيه حضرنا إلى القدس الشريف خصيصاً لنبدي رأينا للجنتكم الموقرة بالأصالة عن أنفسنا وبالنيابة عن عشائر وقبائل ومدن وقرى شرق الأردن , أن المسلمين هناك خاصة والعرب عامة يرفضون رفضاً باتاً أن يكون لليهود أية علاقة بمكان البراق الشريف الذي هو مكان إسلامي اختاره النبي (صلى الله عليه وسلم) ببراقه ليلة الإسراء المباركة , وأنهم يعدون كل تساهل لليهود فيه عدواناً صريحاً على حقوقهم لا يمكنهم أن يسكتوا عنه أو يسلموا به بل يفدونه بأموالهم وأنفسهم فإذا كان يهم لجنتكم الموقرة ويهم عصبة الأمم أو " عصبة السلام كما يقولون " السلام الدائم في البلاد فيقتضي أن تفكر في النتائج السيئة التي تترتب على كل تساهل أو منح أية منحة لليهود في هذا المكان الإسلامي البحت لأن ذلك سيكون ذا تأثير سيء في نفوس العرب والمسلمين , وفي جميع البلاد الإسلامية والعربية غير محمود العواقب(1).

واقبلوا فائق الإحترام ,,,

15 تموز / 1930م

سكرتير اللجنة (محمد طاهر الجقة), رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني - حسين الطراونة، حامد الشراري, نمر الحمود, سليمان السودي, صالح مريش, طارق الجركسي, سالم الهنداوي.

(1) جريدة الجامعة العربية، ع407، 1930/7/18م، ص1.

الجلسة الثامنة عشر
بعد ظهر الأربعاء
في 20 صفر 1349 هـ
25/ 7/ 1930م

شهاد حسين باشا الطراونة أمام لجنة البراق

ذكر المستر باردي وكيل رئيس اللجنة أن اللجنة قررت عدم دحض بيانات العرب التي قدموها مؤخراً وكان الباشا قد طلب قبل ختام جلسة الصباح دحض بيانات العرب.

الباشا:

هل هذا القرار نهائي؟

باردي:

لا يجوز لقرار تتخذه اللجنة إلا أن يكون نهائياً وقطعياً.

أجاب حسين الطراونة على أسئلة عوني بيك بما يلي:

أنا حسين الطراونة من الكرك، رئيس اللجنة التنفيذي للمؤتمر الأردني في عمان. أعرف أن البراق الشريف وهو مقدس في عيني وعين كل مسلم. تلقيت برقية من اللجنة التنفيذية العربية قبل بضعة أشهر جاء فيها أن اليهود اتخذوا من مكان البراق الشريف معبداً، وبصفتي رئيساً للجنة التنفيذية الأردنية أخبرت الأهالي في عمان بمضمون البرقية فثار ثائرتهم وخافوا على مقدساتهم ان تمتد إليها الأيدي الأجنبية قبل وصول البرقية.

لم اعلم أن اليهود كانوا يصلون عند البراق. لما أخبرت الأهالي بفحوى البرقية حدث هيجان عظيم وقاموا بمظاهرات في كل مكان (اعترض الباشا على الجواب الأخير. فلم يجد اعتراضه نفعاً).

تلقينا برقية أخرى من اللجنة وحاولنا تهدئة الهياج لن يرضى المسلمون بأن يصلي اليهود عند البراق.

الباشا:

لما أخذت برقية مفادها أن اليهود يريدون أن يتخذوا من البراق كنيساً، مـاذا فهمت؟

ج: فهمت ما ذكرته لك الآن وسمعته وفهمت أن الحكومة فـي فلـسطين سـمحت لليهود ببناء كنيس عند البراق الشريف.

س: هل فهمت أن البراق موجود داخل ساحة الحرم في مكان ربط البراق؟

ج: البراق هو الباب الذي دخل منه النبي صلى الله عليه وسلم.

س: أتعرف أنه يوجد براق صغير يدل على مكان البراق؟

ج: نعم.

س: هل فهمت أن الحكومة سمحت لليهود ببناء كنيس عند البراق؟

ج: هذا ما سمعناه.

وأجاب على أسئلة عوني بيك بما يلي:

ان البرقية التي تلقيناها وكان مفادها أن الحكومة تريد أن تسمح لليهود بـأن يتخذوا من البراق كنيساً يصلون فيه. إن البرقية لا تقول أن تتخذ التدابير لتخلـيص البراق[1].

(1) الجامعة العربية، ع (412)، 1930/7/25م، ص2.

حسين الطراونة رداً على التهم الموجهة إليه بموالاته للصهيونية

أرسل حسين الطراونة البيان التالي إلى جريدة فلسطين:

يدور على الألسن أنني أحبذ موالاة الصهيونية تمهيداً لبيع الأراضي لهـم أو مشاركتهم في مشاريع اقتصادية في شرق الأردن حسب ما جاء به أرباب الدعايات الفاسدة الساعون لتشويه سمعتي، و لما كان ما يدور على الألسن هو مناف للمبادئ التي قطعتها على نفسي بصفتي رئيسا للمؤتمر الأردنـي الـذي لا أ زال متـشرفاً برئاسته جئت مبيناً أن مثل هذه الإشاعات لا تثني عزيمتي و لا تضعضع إيمـاني الوطني و أنا الذي أوقفت نفسي و ثروتي لخدمة بلادي و سوف لا أحود عن خطتي هذه مهما كلفني الأمر و لي الشرف أن أعلن أمام العالم أجمع أني ما زلت عـاملاً على مقاومة الصهيونية و كل مشروع استعماري في البلاد و أني من فضل الباري علي باستطاعتي أن أدير الأراضي التي هي تحت حوزتي من ثروتـي الخاصـة و لست بحاجة إلى مساعدة أي شركة أجنبية مظهراً أسفي الشديد على ملفقـي هـذه الإشاعة الباطلة (1).

عمان /رئيس المؤتمر الوطني

حسين الطراونة

(1) جريدة فلسطين، ص124-2082، 1932/7/26م، ص3.

استقلال العراق

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الأول ملك العراق المعظم أيـده الله أن اللجنة التنفيذية الأردنية قد اغتبطت كل الإغتباط لإنهاء الانتداب عن القطر العراقي الشقيق وإلى دخوله جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة وصوت مسموع في العالم الأوروبي. وقد كان لنبأ هذا الوضع الجديد رنة سرور وابتهاج في جميع الأقطـار العربية لما لمثل هذه الخطوة المباركة من أثر في حياة العـراق خاصـة والـبلاد العربية عامة ومن إيذان العالم العربي بمستقبل سعيد يعيد أليه الماضي المجيد. وأن ما بذلتموه جلالتكم والرجال العاملون في القطر الشقيق من مساع مشكورة في سبيل تقدم العراق السياسي وفتح أبواب الأمل الباسم للأمة العربية قد جعل جلالتكم قبلـة الأنظار وبلادكم العزيزة مقصد الرجاء, ومحطة الآمال. أخذ الله بيد جلالتكم وبيـد رجالات العرب إلى ما فيه خير الوطن العربي الكبير وأمدكم بروح من عنده[1].

عادل العظمة - سكرتير اللجنة	**رئيس اللجنة التنفيذية الأردنية**
عمان في تشرين الأول 1932م	**حسين الطراونة**

(1) جريدة فلسطين، ع(192-2150)،(1932/10/13م)، ص5.

الملحق الخامس

موقف اللجنة التنفيذية الأردنية من الموظفين المستعارين

جاءنا من اللجنة التنفيذية الأردنية البيان التي أذاعته على الشعب الأردني :

قامت البلاد من أقصاها إلى أقصاها تطالب بإبدال الموظفين المستعارين في المنطقة, بمثلهم من أبناء البلاد , ممن هم اكثر كفاءة وأعز اقتداراً ولأن هؤلاء المستعارين أبوا حتى الآن أن ينتموا إلى البلد الذي يتقاضون منه رواتب مضاعفة ويتمتعون فيه بحقوق ليست لأبنائه.

فخرقت بذلك حرمة القوانين التي تسير عليها البلاد , وكان ذلك مخالفاً للشرائع والحقوق التي نصت عليها الاتفاقية المعلومة , لذا , فإن طلب الأمة هذا , وهو حق عادل , لا سبيل للرجوع عنه مهما كلفه الأمر , وكل سلطة تقف في سبيل رغائب البلاد وتعلن بذلك وقوفها في وجه التفاهم النزيه , وتتعمد غصب حقوق الأمة , وقتل الكفاءة والتقدم في أبنائها تتحمل وحدها مسؤولية كل ما ينجم من ذلك وحيث أن بعض الدساسين من المنافقين قاموا يخلقون اليوم من هذه الحركة الشوائع بأن البلاد تطلب إقصاء كل من كان غير أردني أصلاً ومولود فتسعى بذلك للتفرقة بين أبناء هذه الأمة الواحدة.

ونظرا لأن البلاد التي كانت ولم تزل معقلاً للعرب والعروبة , ما فكرت ولن تفكر في مثل هذه الطرق التي فيها هدم للقضية العربية المقدسة, ترى اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني من واجبها إيقاف الأمة على ما يراد بها من هذا وتنبهها إلى مثل هذه الدسائس الاستعمارية التي لن تجد في نفوس المخلصين سبيلا[1].

"يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متمم نوره ولو كره الكافرون ".

رئيس اللجنة التنفيذية - المؤتمر الأردني – حسين الطراونه

سكرتير: عادل العظمة

سكرتير: محمد صبحي أبو غنيمة

(1) جريدة فلسطين، ع270-1937م، 1932/2/3م، ص2.

(بيان من اللجنة التنفيذية)
حول استنكار الصهيونية عام 1933

أيها الشعب الأردني العربي الكريم:

ليس لنا و أنت حفيد أولئك الأباة الذين لا تلين لهم قناة أن ندعوك إلى اليقظة و الانتباه إزاء المطامع الصهيونية الخطرة التي نشطت في الآونة الأخيـرة إلـى العمل في بلادنا العربية الخالـصة فأرسـلت سـرباً مـن الـدعاة و الدساسـين الصهيونيين ليجتمعوا إلى بعض الناس لإغـرائهم و اسـتمداد معـونتهم و ليوهموا الصهيونيين الأميركيين بسهولة استعمار شرقي الأردن لاستدرار الأموال منهم. وقد عجبنا لتلك الوفود التي يرسلونها إلى هذه البلاد متـسترين بالأزيـاء العربية كأنهم لا يحسبون للعواقب الوخيمة حساباً و غير مدركين أن البلاد من أقصاها إلى أقصاها سوف لا تقف مكتوفي الأيدي إزاء مطامع الصهيونية الخائنة و أمانيها الكاذبة.

إن الصهيونية الماكرة التي تعتبر دستوراً محمدياً مقدساً إقـصاؤها عن بلاد العرب سوف تعرف نتائج أطماعها في هذه البلاد وأن الشعب العربي في شرق الأردن و هو الذي لا تجهل مهمته المقدسة فـي صـيانة طريـق الحرمين الشريفين و حماية العروبة و الإسلام من مطامع الإستعمار اليهودي و طغيانه و الذي ما زال يجول في عروقه دم الأجداد والأباة الراقدين في أراضيه المقدسة من أصحاب الرسول العربي سيبقى أبد الآبدين محافظاً على ميثاقه واقفاً لخصوم بلاده بالمرصاد ليرد نحرهم و يكبح جماح مكرهم و إرادة الشعب مـن إرادة الله [1].

رئيس اللجنة التنفيذية الأردنية- حسين الطراونه – عمان في 23/مارس/1933 م

---

(1) الجامعة العربية، ع1036، 1933/3/24م، ص5.

خطاب الزعيم حسين باشا الطراونة

المؤتمر الوطني الأردني الخامس 1933/6/9

سادتي وأخواني:

باسم الله والوطن والمبادئ العربية السامية أفتتح هذا المؤتمر بالنيابة عن اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني مستمد العون من الله وروح هذه العصبة الطيبة والملأ الصالح، هذا الملأ الكريم الذي يجتمع الآن مؤتمراً بالمعروف مهتدياً بقوله: "وأتمروا بينكم بمعروف". ولما كانت الغاية من الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر هي غاية الأمة بأسرها على اعتبار أن الغرض في هذا الاجتماع هو النظر في مصالح البلاد وتعيين طرق الاصلاح الحقيقي بالإضافة إلى تقرير الخطة الحاسمة أزاء المطامع الصهيونية الغاشمة التي أخذت في الآونة الأخيرة عن طريق اغراء بعض الأشخاص. فإني أعلن على أسماء حضراتكم منهاج المؤتمر وهو كما يأتي:

يتكلم في المواضيع المختلفة من سياسية واقتصادية وفي موضوع الصهيونية عدد من الخطباء ومن ثم نعرض مقترحات اللجنة بشأن المواضيع التي ترى اتخاذ القرارات الحاسمة بشأنها وأني أوجه نظر الأخوان الكرام إلى أن المقررات التي سيصدرها المؤتمر الموقر حول هذه الموضوعات ستقدم إلى المراجع المسؤولة باسم البلاد وتذاع في الصحف وستقوم اللجنة التنفيذية بمعاضدة الذين تقترح انضمامهم إليها لتوحيد المساعي من ممثلي المقاطعات بالسعي المتواصل بمعونة أبناء الوطن الأعزاء عموماً لتحقيق تنفيذها بالطرق المشروعة والله من وراء القصد والسلام عليكم ورحمة الله.

إن اللجنة التنفيذية هي عبارة عن جمعية سياسية تشكلت في طلب تقدم منها إلى الحكومة وآذنتها بموجب قانون الجمعيات ولها قانون أساسي ونظام داخلي يتضمن كيفية انتخابها والإضافة لها من الراغبين بالإشتراك بالعمل معها في سياستها في مصلحة البلاد العامة وإذا قررت اللجنة والمنسوبون لها تجديد انتخابها لا نرى مانعاً يمنعها عن ذلك.

وإنما أظن أن البحث في أمر انتخابها ليس هو من مواضيع المؤتمر المـؤتمر الذي دعي لأجلها وأفتكر أن اللجنة ترحب في كل من يرغب بالإشتراك معها فـي خدمة البلاد[1].

---

(1) جريدة فلسطين، ع (85-2350)، 1933/6/9م، ص1.

نداء عام من اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني الخامس في 1933/6/28م حول الأطماع الصهيونية في شرق الأردن

أيها الأردنيون :

في الوقت الذي أجمعت فيه البلاد على شجب الصهيونية واستنكار دعايتهـا الفاسدة ما زال نفر، اضل الله سعيه، يستنفذ جهوده، ويدعو الـدعوة إثـر الـدعوة، لمنابذة الأمة وشق صفوفها، لقاء دريهمات معدودات يتقاضـاها مـن الـصهيونية، ترويجاً لأطماعها الخائبة في هذا البلد العربي الخالص. وقد جهـل هـذا النفـر المتستر بستار الفقر والحاجة وأقواته موفورة، أن العربي الأبي يستاف التراب وينعم بالجوع والطوي دون أن يفرط بحق من حقوق الوطن أو يبيع دينه بدنياه.

أيها الأردنيون :

لقد نكب هذا البلد الطيب بعقوق هذا النفر المأجور الذي ما برح على اتصال بالوكالة اليهودية في القدس يبث دعاياتها بين سمع الأمة وبصرها، ويبـارز بـلاده بالعصيان ويعلنها الحرب العوان تأييداً للمساعي السياسية التي يبذلها الـصهيونيون في لندن لاقتناص وعد بلفور جديد يمدون به استعمارهم الممقوت إلى شرق الأردن.

إن هذا النفر الذي ران الغرض على قلبه وختم الطمع على سمعه وبصره فلم يدرك مغزى فعلته الظالمة ودعوته الغاشمة، ليس هو في الواقع إلا مثيـر الفتنـة، والعابث بمستقبل العرب والإسلام، والساعي إلى هدم ما بناه الجدود الكرام، والعامل على تسليم البقية من الميراث العربي إلى شذاذ الآفاق من اليهود الذين ضاقت بهـم أمم الأرض فجاء يفسح لهم مجال الدعاية والنكاية بوطنه الذي رباه، وبلد الذي آواه.

اللهم إن هذه البلاد العربية ليست لنفر من ذوي المطامع، فقد كشف أمـرهم، وعرف سرهم وجهرهم، بل هي للأمة العربية كلها، بل هي للعالم الإسلامي كلـه. وإن دعوة هذا النفر المأجور إلى عقد مؤتمر ظاهره اقتصادي وباطنه تسليم رقبـة البلاد إلى الصهيونية ليس هو بالأمر الذي تسكت عليه البلاد وفيه ما فيه من العبث بحقوقها ومقدساتها.

أيها الأردنيون :

لقد وضح الصبح لذي عينين، وافتضح الداعون إلى شـق صـفوف الأمـة. وأصبح معلوماً لدى الشعب بأسره، إن دعوتهم اليوم إلى عقد مؤتمر اقتصادي ليست هي إلا صدى دعوتهم الأولى منذ عام ونصف العام إلى عقد مثل هذا المؤتمر، بعد أن تمت مفاوضتهم يومئذ مع الوكالة اليهودية ثم كشف عـن أغراضـهم الـستار، فقاطعتهم الأمة وباؤا بالخزي والعار.

وفي الحق إنها لجرأة وقحة وافتئات عظيم على حقـوق الـبلاد ومـصالحها القومية أن يستتر هذا النفر في كل مرة بستار المؤتمر الاقتصادي ليخادع الأمة، وما يخدع إلا نفسه وأن يسارع في كل مرة إلى الاستعانة بالأموال الصهيونية فيجتمـع منذ شهور إلى (وايزمن) في بيت المقدس، ويتصل منذ ايام بالوكالة اليهودية، كمـا نشرت ذلك الصحف اليهودية ونقلته الصحف العربية ليعزي بمقتل (أورلـزروف)، ويدعو اليهود إلى مواصلة السعي في أحكام الروابط مع شرق الأردن. إنها لجرأة وقحة وافتئات عظيم على حقوق البلاد ومصالحها القومية أن يتآمر هؤلاء الخوارج بمستقبل وطنهم، وأن يعكروا بمثل هذه المساعي الخائبة صفو بلادهم وأمن قـومهم وعشائرهم. حقاً إن الدعوة إلى مؤتمر اقتصادي مأجور بعد أن اجتمعـت الـبلاد ممثلة في كافة مقاطعاتها وبحثت موقف البلاد الاقتصادي على اخـتلاف النـواحي والمناحي وقررت في جملة مقرراتها كل ما يجب الأخذ به مـن الطـرق الناجعـة والخطط النافعة لمعالجة الأزمة الاقتصادية معالجة منتجعة.

حقاً إن الدعوة إلى عقد مؤتمر مأجور بعد كل ذلك، ليس هو إلا كلمة حـق يراد بها باطل، بل ليس هو إلا من قبيل ذر الرماد في العيـون، تأييـداً للمـساعي الصهيونية المبذولة في لندن تحقيقاً لأغراض استعمارية يهودية تحاول أن تمتد إلـى هذه البلد على أيدي بعض الخونة المارقين الذي نسوا الله فأنساهم ذكـره، فاشـتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم.

أيها الأردنيون:

إن الوطن العزيز المهدد بالفناء على أيدي جهلة أغبياء يدعوكم دعـوة حـق وصدق إلى مجاهرة هؤلاء المارقين العداء وإلى نبذهم من حضيرة الـوطن الـذي احتضنهم فعقوه وكانوا حرباً عليه وحراباً في أيدي أعدائه. تسدد إلى صدره وإلـى مستقبل ذراريه وإلى أرضه وبيوتاته وسائر مقدساته.

وبعد فيا أيها الصهيونية الماكرة، إن هذه البلاد العربية الخالصة المجبولة بدم الشهداء والصديقين رضي الله عنهم وأرضاهم، هذه البلاد القائمة ما أقامت السموات والأرض جسراً للعروبة والإسلام لن تجتاز إليها، وفي عروق العرب والمسلمين دم يجري وفي صدورهم إيمان يغلي.

أللهم إن الوطن قد استيقظ وضمير الأمة العربية قد استحوذت عليه النخـوة الموروثة والعزة القعساء فما يتطلع إلا صون كرامة الآباء وصـد غـارة الأعـداء والأخذ على أيدي الظلمة الأدنياء[1]، "وسيعلم الظالمون أي منقلب ينقلبون".

(1) جريــدة فلــسطين، ع103، 1933/6/30، ص5؛ الجامعــة العربيــة، ع (1114)، 1933/7/2م، ص2.

بيان من اللجنة التنفيذية
الموقف من مؤتمر الشعب الأردني العام 1933م

أيها المواطنون :

ما زال نفر من المرجفين في الأمة، المتربصين بوحدتها و اتحادها الدوائر بعد أن فشل المؤتمر الاقتصادي المعلوم يحاول بث الدعوة إلى عقد مؤتمر جديد يعالج فيه - على حد تعبيره- الحالة الاقتصادية و السياسية في هذه البلاد. كأن خلاص هذه البلاد إنما هو في عقد المؤتمر إثر المؤتمر و كأنهم لا يدرون أن المؤتمرات العامة ليست بنزوة أو شهوة وأن الدعوة إلى غاية أو إلى ما فيه تفريق و غواية لا تنفع الوطن العزيز الكريم بل تنال من عزته وكرامته و هو أحوج ما يكون إلى المنعة و العزة وإلى الخطى الموزونة و الغاية المأمونة.

إن من الإيغال في الفرقة ومن الخروج على الجماعة الدعوة إلى مثل هذه المؤتمرات بعد أن اجتمعتم في حزيران في مؤتمركم الوطني العام و بحثتم المسألة الحاضرة من جميع وجوهها السياسية و الاقتصادية و بعد أن أقر مؤتمركم العام خمسة عشر مطلباً هي خير ما يمكن أن، تعالج به أزمتنا السياسية و الاقتصادية في الوقت الحاضر ثم ها هي اللجنة التنفيذية الأمينة على عهدكم لم تفتر لحظة واحدة من السعي لتحقيق رغباتكم و لقد نجحت بفضل مؤازرتكم في تنفيذ بعض مقررات المؤتمر العام، وهي لم تبرح تناضل و تجاهد للوصول إلى حقوق البلاد المشروعة كاملة.

إن من حقكم أن تظنوا بهذه الدعوة الظنون ...

إن من حقكم أن تشكو في نية الداعين إلى المؤتمر الجديد. ..

وإن من واجبكم بعد ذلك، وبعد أن كشف أمر الذين عقدوا المؤتمر الاقتصادي منذ أيام معدودات أن تقاطعوا مؤتمر اليوم كما قاطعتم مؤتمر الأمس و كما تقاطعون كل من يعمل لمنابذة الأمة و شق صفها و تفريق كلمتها.

لو أن أصحاب هذه الشنشنة يريدون الخير حقيقة لهذه البلاد لعملوا في صف واحد مع اللجنة التنفيذية التي صدقت ما عاهدت الوطن عليه و ما بدلت تبـديلا، ولسعوا معها لتحقيق رغباتكم التي عبرت عنها مقررات المؤتمر الـوطني العـام أجمل تعبير.

إن قضية الوطن ليست قضية أشخاص و زعامات إنها أجل وأسـمى بكثيـر مما يظنون و يحسبون. إنها قضية الحق و التضحية ونكران الذات تقـوم علـى الخلق المتين و العزم الشديد و على المحبة و التضامن و الاتحاد.

إن اللجنة التنفيذية الأردنية تدعو الشعب بأسره إلى مقاطعـة كـل مـؤتمر مدخول لا يصدر عن حاجة الشعب و مصلحة الوطن. واثقة كل الثقة أن الـبلاد ستقف جنباً واحداً إزاء من يحاولون الفت في عضد الحركة الوطنيـة وتـشويه جمالها و الانتقاص من وحدتها و هيبتها وحرمتها تحقيقاً لأغراضهم و أطمـاعهم راجية أن يكون كل فرد من أفراد الأمة جندياً باسلاً في مقاومـة الفرقـة وأن يكون الشعب على اختلاف طبقاته و فئاته بنياناً مرصوصاً يشد بعـضه بعـضاً. وقد جاء الحق و وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقاً[1].

الاثنين في 31 تموز سنة 1933 الموافق 9 ربيع الثاني سنة 1357.

رئيس اللجنة التنفيذية – حسين الطراونة

(1) جريدة الجامعة العربيـة، ع1142، 1933/8/14م، ص4؛ فلـسطين، ع132-2397، 199/8/13م، ص4.

الملحق السادس

بيان اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني حول قانون الدفاع عن شرقي الأردن لسنة 1935م

بينما كانت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني مزمعة على رفع شكوى البلاد إلى سمو أميرها المعظم تظلماً مما حل بها من المصائب الناتجة عن السياسة السقيمة المتبعة , ومما أصابها من تأخر في كافة أمورها , فوجئت بمشروع قـانون الدفاع عن شرقي الأردن الذي أذاعته الحكومة بالعدد 461 من الجريدة الرسمية.

وبما أن المادة التاسعة والثلاثين من القانون الأساسي قد أوجبت نشر مشاريع القوانين قبل شهر على الأقل ليتمكن الناس من الإطلاع عليها ومن بيان ما قد يلوح لهم من الاعتراضات بشأنها , لذلك ولخطورة هذا المشروع وهول ما ينطوي تحتـه من أعباء ثقيلة وقيود مذلة أقض بها مضاجع أهل البلاد وأصبح حديث مجتمعاتهم , ولم تجد اللجنة التنفيذية بدا من رفع اعتراضاتها عليه في وقتها إلى سموكم العـالي لتتكرموا بتدبير أمورها بحكمتكم فتنقذوها من الأخطار المحدقة بهـا قبـل فـوات الفرصة.

اطلعت اللجنة التنفيذية على مشروع قانون الـدفاع هـذا بإمعـان وبتـدقيق فأدهشها ما تضمنه من أحكام قاسية لا تنطبـق علـى القواعـد الحقوقيـة العامـة المنصوص عليها في القانون الأساسي وتخالف أحكام صـك الإنتـداب والمعاهـدة الأردنية – البريطانية من جهة أنها تزيد في القيود الثقيلة التي ترزح الـبلاد تحـت نيرها.

بل إنها تجعل البلاد كأحط مستعمرة تستخدم لمنفعـة المـستعمر. إذ أنـه يستطيع بهذا المشروع أن يتصرف بجميع مرافق البلاد وممتلكاتهـا وموجوداتهـا وسكانها تصرف السيد بعبده والمالك بمملوكه. وقد زاد في الدهشة والاسـتغراب اقدام الحكومة على اصدار هذا المشروع , على حين أنه لم تظهر أية بادرة تـدل على حدوث طارئ عام كالذي أشار إليه.

مخالفة المشروع لأحكام القانون الأساسي:

نصت المادة الثانية عشرة من القانون الأساسي على أن "الأمير مصون مـن كل تبعة ومسؤولية ". وذكرت الفقرة الأخيرة من المادة الواحدة والعشرين منه أن "إدارة شؤون شرق الأردن تعهد إلى المجلس التنفيذي". وهذه الأحكام المـستنبطة من القواعد العامة للحقوق الأساسية تجعل سمو الامير كـسائر الملـوك بالممالـك الدستورية لا يباشر الأعمال التشريعية والإجرائية , بل أن جميع الامور التي هـي من صلاحيته بموجب القانون الأساسي إنما تباشرها الحكومات التـي تأخـذ علـى عاتقها تبعة تنفيذها. أما المشروع فإنه على العكس من ذلك يجعل سمو الأمير هو الذي يباشر جميع الأعمال والإجراءات التي يجيزها وجميع الأنظمة التي ينص على وضعها.

ولا ريب إن إناطة مثل هذه الأعمال ذات المسؤولية لسمو الأميـر تعـد خرقـاً لإحكام القانون الأساسي , وإثارة للسخط العام , وتضييعاً للحكمة المقـصودة مـن اعتبار مقام الإمارة مصوناً من كل تبعة , وحملاً على مقام الإمـارة الـسامي أن يواجه مباشرة تطبيق أحكام ذلك القانون الجائر.

1- إن المواد 6 و 8 و 13 من القانون الأساسي قد ضمنت الحريـة الشخـصية ومصونة المساكن وحقوق التملك. ولئن ذكرت هذه المـواد أن الحريـات والمصونيات والحقوق المذكورة قد تتحدد بموجب قوانين إلا أنه لا يعقـل أن يكون قصد القانون الأساسي من تحديدها أن تفقد وتسلب على الـنمط الـذي نص عليه ذلك المشروع.

(أ) لقد ورد بالفقرة الأولى من المادة الخامسة للمشروع أنه "يجوز أن يـؤمر أي شخص بمغادرة شرقي الأردن أو أي جزء منها أو أي مكان فيها , وإذا رفـض ذلك الشخص إطاعة هذا الأمر فيجوز أن يؤمر بالقبض عليه وأبعاده". وهذه الفقرة لما فيها من تقييد الحرية وتعريض مقدرات الناس لتلاعب المغرضين هي أشد وطأة واثقل قيوداً من قانون النفي والأبعاد وقانون منـع الجـرائم اللـذين احتجت عليهما البلاد ولا تزال تحتج بشدة. إذا بينما يشير القانونان المذكوران على أنه من أجل تطبيق أحكامهم على شخص ما يجـب أن تـستند إلـى ذلـك

الشخص بعض الأعمال , وإن يشتبه بأمره بالنسبة إلى بعض الأحوال الـواردة في هذين القانونين , وإن يثبت ذلك لدى الحـاكم الإداري والمجلـس التنفيـذي. ويمكّن ذلك الشخص الدفاع عن نفسه ورد التهم الموجهة إليه , نجد أن المشروع بفقرته المذكورة قد نص على جواز النفي والأبعاد بصورة مطلقة وبلا اشـتراط وجود ما يدعو إليهما , خلافاً للقواعد الحقوقية العامة.

(ب) إن الفقرة العاشرة من المادة الخامسة السالفة الذكر تجيز لكل من فوض بـأمر خطي أن يدخل ملك أي كان للفحص والتفتيش بدون أن تبين الأسباب الموجبة التي تجيز دخوله إلى مساكن الناس والاعتداء على حرمتها , وبـدون أن تـذكر كيفيـة الدخول والتفتيش كما في التعرض للأماكن الخاصة لحالات معينـة ويبـين كيفيـة الدخول والتفتيش وشروطهما بصورة تصون المساكن بعض الصيانة من الاعتداءات الكيفية , وتجعل هذا الإخلال بالقواعد العامة متوقفاً على وجود ضرورة هامة.

(ج) إن الفقرات الثالثة والرابعة والسادسة من المـادة الخامـسة المـذكورة لـذلك المشروع قد نصت على جواز مصادرة أموال الناس وممتلكاتهم واستعمالها وإتلافها , مع إن المصادرة ممنوعة شرعاً وقانوناً, وكذلك إتلاف الأموال لأنه ضرر محض. أضف إلى ذلك أن المشروع قد جاء خلواً من كل قيد يضمن حقوق الناس ويحـول دون التعرض لأموالهم بصورة مغرضة. كما أنه جعل التعويض محتملاً لا محتماً , ولم يشر إلى لزوم كونه تعويضاً عادلاً, وترك أمر تعيينه للمستقبل.

3- إن نظرة بسيطة إلى المشروع تظهر جلياً أنه يوقف الأعمال بما يخالفـه مـن أحكام القانون الأساسي وسائر القوانين , طوال المدة التي يعلن فيها نفاذه , وأدهـى من ذلك وأمر أنه قد أجاز إصدار أنظمة. وذكر في مادته الرابعـة أن الأنظمـة الصادرة بمقتضاه توقف العمل بأي حكم يخالفها مـن أحكـام القـوانين والأنظمـة الأردنية وفي ذلك تجاوز صريح على أحكام الدستور وعلى المبـادئ والنظريـات الحقوقية العامة.

إن المادة (71) من القانون الأساسي تمنع تعديل أي شيء منـه إلا بقـانون تجيزه أكثرية لا تقل عن ثلثي أعضاء المجلس التشريعي , والمادة (36) منه جعلت للمجلس التشريعي دون غيره صلاحية من القوانين من اجل السلام والنظام ولمنفعة

شرقي الأردن. ثم أنه من تأمل أحكام القانون الأساسي وسـائر القـوانين التـي صدرت في هذه البلاد , يرى أن واضع القانون لم يعتبر كلمتي القـانون والنظـام مترادفتين بل أراد من كل منهما معنى غير الآخر , عمـلاً بالنظريـات القانونيـة العامة. فالقانون هو ما تجيزه السلطة التشريعية ويحتوي على قواعد أساسية عامة تطبق على كافة الناس في أحواله مماثلة.وأما النظام فهو ما تخول السلطة الإجرائية نشره من القواعد الفرعية تسهيلا لتطبيق أحكام القانون.فهـذا المـشروع يخـالف المادة(36) من القانون الأساسي وجميع النظريات القانونية العامة من جهة انه أجاز لغير المجلس التشريعي إصدار أنظمة تتضمن أحكام أساسية عامة من غير ضرورة إلى ذلك.وأي ضرورة إليه بعد أن أجازت المادة (41) من القانون الأساسي للسلطة التنفيذية إن تصدر قوانين مؤقتة عند الحاجة إليها لاتخاذ تـدابير مـستعجلة لحفـظ النظام والأمن العام,أو لدرء خطر عام حينما لا يكون المجلس التشريعي على شرط أن تعرض على المجلس التشريعي في بدء دورته.ولا ريب أن ذلك كلـه انتقـاص لحقوق المجلس التشريعي وخرق لأحكام القانون الأساسي.

مخالفة المشروع لأحكام صك الانتداب والمعاهدة الأردنية-البريطانيه:

4-ان اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني,مع عدم اعترافها بـصك الانتـداب المنافي للعهود والوعود المقطوعة للعرب من قبل الحلفاء وخاصة بريطانيـا أبـان الحرب العالمية وبعدها,ومع احتجاج اللجنة عن تلك المعاهدة التي طوقـت الـبلاد بأغلال ثقيله, ترى ما تضمنه ذلك الصك وتلك المعاهدة من احكام متـشابهة اخـف وطأة وبلاء من هذا المشروع.

(أ) إن الفقرة الثانية في المادة الخامسة من المشروع تنص على أنه يجوز أن يكلف أي شخص بالقيام بأي عمل أو بأداء أية خدمة ذاتية فقد يرى لزوما لأن يؤمر بهـا للمؤازره في الدفاع عن شرقي الأردن أو لأي عمل يتعلق بذلك.ولما كانت الخدمة العسكرية من الأعمال والخدم الذاتية كانت هذه الفقره صريحة في إجـازة تكليـف الاهلين بالخدمة العسكرية الإجبارية,ويؤكد ذلك ان الفقرة(11)من المادة الخامسة من المشروع تجعل من يهمل إطاعة أي تكليف صدر بموجب المادة المذكورة عرضـة للتعقيبات,ومع أن المادة(17)من صك الانتداب لم تجز للحكومة سوى تنظيم القوات

اللازمة للمحافظة على السلم والنظام والدفاع عن البلاد قاعدة اختيارية لا إجبار فيها وكذلك المعاهدة ليس فيها نص يمكّن الحكومة البريطانية من التجنيد الإجباري واما ما ورد في المادة العاشرة منها من أن لصاحب الجلالة البريطانية أن ينشئ أو ينظم قوات مسلحة في شرقي الأردن , فقد أعلن رسمياً أبان البحث في المعاهـدة إنّـه لا يقصد من تلك المادة التجنيد الإجباري في البلاد الأردنية.

(ب) من المفهوم جيداً أن هذا المشروع لم يشر على الحكومة بوضعه إلا لتأمين ما تحتاج إليه القوة البريطانية للدفاع عن مصالحها ومشاريعها وخطوط مواصلاتها لأن القوات المحلية الموجودة والتي قد توجد فيما بعد وجميع الأمور والحوادث التي قـد تتعرض لها البلاد ,كل ذلك لا يستوجب اتخاذ تدابير هذا المشروع القاسـية والتـي تجعل مرافق البلاد وموجوداتها وممتلكاتها وسكانها رهنا لتصرفات مطلقة لا تقيدها بقيد.وإلا فما هي حاجة البلاد وقوات البلاد مثلاً إلى الجعـة(البيـرة) أو النبيـذ أو المشروبات الروحية حتى تنص الفقرة الثالثة والرابعة والثامنة على مراقبة تجارتها وأخذها ومصادرتها, ولو لم يكن القصد من هذا المشروع تأمين حاجـات القـوات البريطانية؟ أن المادة (17) من صك الانتداب قد أجازت للدولة المنتدبة أن تـستخدم الطرق وسكك الحديد والموانئ لحركات القوات المسلحة ولنقل الوقود والمهمـات وان المادة (16) من المعاهدة توجب على شرقي الأردن أن تقدم كل تـسهيل لنقـل قوات جلالته البريطانية ,ومن استعمال اللاسلكي والخطوط البرية لمصلحتي البـرق والهاتف, وغيرها من خطوط برية ولنقل وخزن الوقود والعتاد والذخيرة واللـوازم على طرق شرقي الأردن وسككها الحديدية ومعابرها المائية وموانئهـا. وبموجـب هاتين المادتين ليس للقوات البريطانية سوى حق الاستفادة من الطرق والمعابر.فـأن هذه الأحكام المحدودة من كافة مرافق البلاد وممتلكاتها وسكانها رهـن لتـصرفات مطلقة لصالح القوات البريطانية,وعلى هذا الاعتبار وبصورة عامة.وبالنسبة لما ورد في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة للمشروع أن لسمو(الأمير المعظم أن يـستولي على أي ارض أو بناء لإيواء قوات جلالته البريطانية وأي شخص في خدمة جلالته) بصورة خاصة يكون المشروع قد اكسب البريطانيين حقوقاً جديدة لم يجزها صـك الانتداب والمعاهدة اللذين فرضا على البلاد فرضاً رغم انفها.

ملاحظات عامة:

5- إن الفقرة الثالثة من المادة الخامسة للمشروع عندما عددت الأشياء التي يجوز إن يكاف بها أي شخص لتقديمها إلى الحكومة ذكرت عبارة "أو أية أموال أخـرى، وكذلك الفقرة الرابعة اشتملت على مثل هذه العبارة عند تعداد الأشياء التي يجوز الاستيلاء عليها ومحافظتها وأتلافها. وهذا الإطلاق مع إجازة إتـلاف الأمـوال يؤكدان أن من جملة الغايات المقصودة من هاتين الفقرتين مـصادرة الأسـلحة والذخائر التي لدى الاهلين. لأن أمثال مثل هذه الأشـياء هـي التـي تـصادر للإتلاف لكونها من الوجهة الحربية اقل قيمة من أسلحة الجيش العربـي.وإذن فبساطة هذا المشروع تستطيع الحكومة أن تتذرع بحادثة تعتبرها (طارئاً عامـاً) وتستغل إبهام المادة الثانية منه فتعلن نفاذه وتجمع السلاح من الاهلـين.وبـذلك يبلغون غاية طالما حاولوا بلوغها وكلفت الحكومات المتعاقبة بتأمينها.

إن بلاد الأردن المترامية الأطراف وذات المساحات الواسعة الخاليـة مـن السكان والتي يقطنها كثير من البدو الرحل وغير الرحل الذين لا بد لهم من التجوال فيها انتجاعاً للمراعي والماء,هذه البلاد كانت ولا تزل بحاجة شـديدة للـسلاح.وان حمل السلاح قد اصبح عادة مألوفة تشبه الغريزة.ولهذا تجدون أنها حافظـت علـى سلاحها منذ القديم,ولم يقدم أحد على تجريدها منه,ولا حكومات العهد التركـي مـع وجود قوات الثورة العربية في أطرافها واتصال بعض رجاله برجال تلـك الثـورة وبقواتها. ولهذه الأسباب نفسها صرح هربرت صاموئيل المندوب السامي الأسـبق لفلسطين بخطابه الذي خطبه بمدينة (الصلت) قائلا "أن السلاح سيبقى بيد الاهلـين ولا يتعرض له أحد". أضف إلى ذلك أن قانون السلاح لسنة 1923 قد أجاز اقتنـاء السلاح مطلقا وأجازه في الأماكن التي ليس فيها حكومة.فليعذر لنـا سـمو الأميـر المعظم الذي يعرف حاجة البلاد إلى السلاح وتعلق الاهلين باقتنائه وحمله ,وإذا قلنا أن محاولة سن القانون لحمل السلاح من هذه البلاد قد تكررت,وأصبحت من أولـى مرامي السلطة الإنكليزية ودائرة الأمن العام التي يرئسها ضباط من الإنكليز.

6- تعتقد اللجنة التنفيذية أنّه لا حاجة للتدليل على ما وصلت إليه البلاد من البؤس وسوء الحال,حتى أن عشيرة بني حسن المشهورة بثرائها قد عضها الفقر بنابه,وذهبت مئات من أبنائها ضحية الجوع الذي مزقها كل ممزق,واضطرها إلى الهجرة كما اضطر غيرها سعياً وراء الرزق,تاركين تراب أبنائهم فريسة للمفترسين.وان بلاداً هذا شأنها لجديرة بأن يتقدم أولياء أمورها إليها بمشاريع اقتصادية تنقذها من براثن الموت المحدق بها , لا أن تتجرأ على تقديم مشروع كمشروع الدفاع الذي يمكّن القوات البريطانية من الاستيلاء حتى على الأقوات الضرورية.

ويعد أقسى ضربة مؤلمة تقضي على البقية الباقية من حياتها وحرمتها.ولا بد لنا هنا أن نذكّر سموكم المعظم بأن الحكومة التركية الموصوفة بالظلم والاستبداد والقسوة لم تعامل هذه البلاد المعامله التي نص عليها المشروع. ولم تأخذ أحوال سكانها إلا برضاهم وبمقابل أثمانها الحقيقة.فكانوا يتقاضون الأثمان نقداً ذهباً أكسبت البلاد بالزمن الماضي ثروة لا يستهان بها.

7- ذكرنا بمقدمة هذه العريضة انه لا مبرر لإصدار قانون الدفاع لعدم وجود أية بادرة على إمكان حدوث طارئ عام بالبلاد الأردنية. مع أنها واجهت فيما سبق بعض الحوادث التي تشملها المادة الثانية من هذا المشروع بالبلاد الأردنية.ولم تحتج من تلك الحوادث إلى حكم أي فقرة من فقراته.

8- يسؤنا أن نشير هنا إلى أن إحدى المخاوف التي كانت تساور النفوس من تأليف الحكومة الجديدة قد أخذت تتحقق بنشر هذا المشروع, بعد أن زعمت الحكومة أنها قد مهدت السبل لتنفيذه بلا ضجة ولا اعتراض,للمجلس التشريعي الذي الفته رغباتها وخافت القوانين في تأليفه مخالفة صريحة كادت توقع البلاد بمشاكل خطيرة.

إن اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني ترى في هذا المشروع إجحافاً عظيماً بحقوق البلاد, لأنه يمكّن السلطة البريطانية من جمع سلاح الاهلين وتكليفهم بالخدمة العسكرية الإجبارية ومن التصرف بأنفسهم وحرياتهم وممتلكاتهم وسائر حقوقهم تصرفاً مطلقاً كما يمكنها من جعل سمو الأمير المعظم واسطة لتنفيذ أحكامه

وأنظمته. لذلك لا يسع اللجنة التنفيذية إلا أن تحتج على تصرفات الحكومـة التـي تريد أن تضحي بمصالح البلاد إرضاء للسلطة البريطانية وترويجاً لمأربها, وتلجـا إلى سمو أمير البلاد المعظم بصفة كونه المرجع الأعلى لإنقاذ هذه الأمة من ذلـك المشروع المخيف(1).

لا زلتم سموكم ملجأ سيدي

امين السر	**امين السر**	**رئيس اللجنة التنفيذية**
محمد طاهر الجقة	**عادل العظمة**	**للمؤتمر الوطني الاردني**

حسين الطراونه

(1) جريـــدة الـــدفاع، ع 220، 1935/1/11 م، ص2، ع221، 1935/1/13م، ص2 ع 222، 1935/1/14 م، ص6؛ جريدة الجزيرة، ع 155، 1935/1/16، ص2، ع156، 1935/1/17، م، ص2؛ فلسطين، ع274 – 2847، 1935/1/17م، ص2.

الرقم: 1104/6/31/1
التاريخ: 1942/4/14

حضرة حسين باشا الطراونة المحترم
عطاالله بك السحيمات
السيد ياسين الجديذ

بناء على ثقة المجلس البلدي بمـسيرتكم المـشهورة علـى خدمـة الوقـف والمشاريع العمرانية وموافقته على انتخابكم عضوا في لجنة عمارة الجامع العمري قد قررت تعيينكم عضوا في اللجنة المذكورة رجاء الاشتراك في الجلـسات التـي تعقدها بهذا الشأن سيدي[1].

متصرف الكرك

(1) الطراونة: أوراقه.